ثورة نحوية

في هيئة تعليقة استدلالية

على

«مغني الأديب»

المؤلف: حميد حاجي علي

بسم الله الرحمن الرحيم

ثورة نحوية

في هيئة تعليقة استدلالية على

«مغني الأديب»

لمؤلفه : حميد حاجي علي

ثورة نحوية

حمید حاجی علی
انتشارات تشیع
چاپ اول: ۱۳۸٤
شمارگان ۲۰۰۰ نسخه
چاپخانهٔ افق
لیتوگرافی غدیر
شابک ۶ـ۲۶ـ۶۳۹۹ـ۹۶۴ ISBN 964-6399-26-6

آدرس ناشر: قم،بلوار شهید صدوقی،کوچهٔ ٤٠،پلاک٥،تلفن ۲۹۲۲۸٤۳
۱۲۰۰ تومان

الفهارس

بسم الله الرحمن الرحيم

المدخل

« فبشر عباد الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه»[١]

اللهم صلّ على محمد سيد الأنبياء و إمام الرحمة و على آله الأتقياء أولياء النعمة و العن أعدائهم أصل كل شرّ و نكبة.

و أما بعد فإني كلما اشتغلت بتدريس كتاب مغني الأديب مهذّب مغني اللبيب، ظهر عندي كثيراً خطأ المصنف و تخليطه و مخالفة ما أفاده لاستعمال العرب أو كثيراً يدعي ما ليس له عليه دليلا أو يناقض صدر كلامه ذيله أو بالعكس أو غير ذلک، و حيث إن هذا الكتاب موضع التدريس و المراجعة للأفاضل، رأيت أن أكتب ما بدا لي من التعاليق حول الكتاب و قد ذكرت في خلال ذلک مباحث هامة حول الأفعال الناقصة و حصر «إنما» و الزوائد و الأفعال التي تتعدى إلى أكثر من مفعول واحد و غير ذلک و إن كان خارجاً عن وضع الكتاب لفوائد يحتاج إليها في أكثر العلوم الدينية.

و جدير بالذكر أني ما كنت أرغب الكتابة حول ذلک لما رأيت من إعراض الأكثر

---

١. الزمر: ١٧ و١٨.

من أمثال هذه المباحث و لعلل أخرى ولولا ما دعى إليه القائد المعظم ـ أدام الله ظله ـ من الثورة العلمية و إصرار بعض الأفاضل على ذلک، ما كنت أقدم عليها.

و أخيراً نرجو من الفضلاء الكرام إظهار ما يرونه حول الكتاب.

قم المقدسة ـ حميد حاجي على
٢٧ ـ جمادى الثاني ـ ١٤٢٦
١٣٨۴/۵/١٢

الهمزة

ص۹ من كتاب مغنى الأديب:

قوله: «الهمزة المفردة تأتى على وجهين»؛ أقول: يمكن أن يقال تأتى على وجوه: للاستفهام و النداء و التسوية لأنّ الهمزه التى قبل «أم» التسوية لاتندرج فى الاستفهام حتى المَجازية منه إلا بتكلف ولهذا ترى المصنف يقول: «...أنّ المعنى معها [أى مع همزة التسوية] ليس على الاستفهام»[۱].

ص۱۰ من كتاب مغنى الأديب:

(۱) قوله: « و هذا خرق لإجماعهم»: أقول والظاهر أن ابن هشام أشار إلى ضعف قول شيخ ابن الخباز بهذا الكلام و هو متوقف على ثبوت حجية الإجماع وعلى ثبوت نفس الإجماع و كلاهما كما ترى.

والتحقيق أن يقال: إن علم النحو علم استقرائى تابع محض لاستعمال العرب وليس فى المقام استعمال مستقرٌ حتى يتَبع أعنى أن العرب استعمل «يا» للقريب و البعيد و المتوسط، لكن الهمزة لايبعد أن تكون للقريب لأن الهمزة ليس معها حرف مَدّىٌ فهى لاتناسب البعيد بل القريب و المتوسط.

فتحصّل: أن حروف النداء على قسمين إمّا مع حرف المدّ و إمّا لا فالأول يناسب البعيد و غيره و الثانى يناسب القريب و المتوسط.

---

۱. مغنى الأديب: ص۴۲.

(٢) قوله: « ويقرّبه سلامته من دعوى المجاز»؛ أقول: مراد المصنف من هذا الكلام هو أنّه يؤيد كونَ الهمزه للنداء لزومُ مجازية الاستفهام والمجاز مخالف للأصل محتاج إلى القرينة و هى منتفية.

أقول: الأصل فى الجمل الاستفهامية أن تكون مجازية لكثرتها جداً خصوصا فى كلام الخالق ـ تبارک وتعالى ـ فعلى هذا إن كان الاستفهام فى كلام الخالق فالأصل و القرينة العقلية ـ و هو عدم جهل الخالق ـ يقتضيان كونه مجازيا فلا خلاف أصل هنا والقرينة موجودة والمجاز فى المقام على فرض تحققه لا يكون خلافا للأصل لوجود القرينة.

(٣) قوله: « والهمزة أصل أدوات الاستفهام»؛ أقول: والمراد بالأصل ما يكثر دورها و المراد بكثرة دورها كثرة دورها بين حروف الاستفهام اى إن العرب إذا استفهم، استفهم غالبا بالهمزة و كل ما يكون أصلا بهذا المعنى يختص بأحكام، نظيرها «إن» الشرطية من بين حروف الشرط و «أن» الناصبة من بين حروف النصب و «يا» من بين حروف النداء و «إنّ» من بين حروف المشبهة و «كان» من بين أفعال الناقصة، و هذه الأدوات تختصّ بالحذف والتقدير إلا «إنّ» فيختصّ بالإهمال عند التخفيف و رفع معطوف على اسمه و إفادته الحصر مع ضميمة «ما» الزائدة على قول و «إن» الشرطية مختصة بالجزم مع التأويل بالاستقبال و هكذا....

ص١١:

(١) قوله: « والأخفش يقيس ذلک فى الاختيار»؛ أقول: وهوكذلک لأنّه قد وجد فى النثر أيضا حذف الهمزة مع تقدمها على «أم» كقول نُسِبَ إلى الزهراء ـ عليها السلام ـ: «تسئلونهم البينة أم تسئلوننى».[١]

(٢) قوله: « والمحقّقون على أنّه خبر»؛ أقول: كلام المحققين يتمّ فى المثال الثانى

١. كتاب سليم ابن قيس: ١٣۶

فأمّا الأول فيلوح عليه أثر الاستفهام ولايناسب المماشاة والإنصافَ مع الخصم.

ص١٢:

قوله: «إذا كانت في جملة معطوفة بالواو أو بالفاء أو بـ «ثمّ»...»؛ أقول: لماذا لم يقل: إذا كانت معطوفة بحروف العطف؟! كماجاء في ذيل كلامه وهوقوله: « وأخواتها تتأخّرعن حروف العطف».

وكلام المصنف في هذا المضمار مضطرب؛ قال في صفحة(٤٤): «تقدير"أم له البنات و لكم البنون" هكذا: بل أله البنات ولكم البنون...» فكما ترى تأخّرت الهمزة في هذا التقدير عن «بل» التي للإضراب التي مرادفة لـ «أم» وأيضا في صفحة(٤٥) قال: التقدير؛ بل أهي شاء؟ وبالجملة إن كان مراد المصنف من تمام التصدير للهمزة على نحو لاتتأخر عن أيّ شيء فينتقض بـ «بل» إلا أن يقال: التقدير سهو والصحيح: أبل هي شاء؟ و إن كان المراد تمام التصدير بالنسبة إلى بعض الأشياء وهي حروف العطف فهذا لا يسمّى تمام التصدير.

ص١٣:

قوله: « فتستعمل في ثمانية معان»؛ أقول: المعاني المجازية للاستفهام لا تنحصر في الثمانية بل لاإحصاء لها بل يستعمل في التهديد كما تقول لشخصٍ فَعَلَ فعلا قبيحا وأنت بيدك السوط: «أتفعل مرّة أخرى» و للتعجيز كما تقول لمن لا يقدر على فعل و أنت في مقام إظهار عجزه: «أتفعل كذا...» وهكذا.... .

نكتة:

إنّ التعبير باستعمال الاستفهام في المعاني المذكورة فيه مسامحة ظاهرة لأنّ الاستفهام في جميع الموارد يستعمل في معناه الحقيقي الإنشائي لكن الدّواعي مختلفة فالتهديد والتعجيز والأمر وغيره دواعي الاستفهام لامعاني استعمل فيها الاستفهام كماتقرّر في الأصول.

ص١٤:

قوله: «الثاني: الإنكار الإبطالي...إلخ»؛ أقول: يمكن أن يكون هذا المثال للتقرير،

بيان ذلک: أن الله ـ تعالى ـ يحمل مخاطبيه على الاعتراف بأمر قد استقر نفيه عندهم كما في: «أأنت قلت للناس...» وهكذا المثال الثانى أى قول الزهراء ـــ عليها السلام ـــ وهكذا المثال الثالث و يؤيد ما قلناه من تداخل الإنكار الإبطالى مع التقرير، أنّ التقرير يفيد النفى فإذا دخل على النفى يفيد الإثبات كما فى الإنكار الإبطالى قال المصنف فى صفحة٨٩: «أجروا النفى مع التقرير مجرى النفى المجرّد فى ردّه بـ «بلى».» ويظهر من هذا الكلام ما قلناه، حيث قال: النفى مع التقرير جارٍ مجرى النفى المجرّد أى إنّه فى الحقيقه و المعنى إثبات وإن كان منفيا فى اللفظ وأيضا قال فى صفحه٢٦٥ـــ٢٦٤: « وقال جماعة من المتقدمين و المتأخرين منهم الشلوبين: إذا كان قبل النفى استفهام فإن كان على حقيقته فجوابه كجواب النفى المجرّد و إن كان مرادا به التقرير فالأكثر أن يجاب بما يجاب به النفى رعيا للفظه و يجوز عند أمن اللبس أن يجاب بما يجاب به الايجاب رعيا لمعناه، ألا ترى أنّه لا يجوز بعده دخول «أحد» و لا الاستثناء المفرّغ؟ لايقال: أليس أحد فى الدار و لا أليس فى الدار إلا زيد».

ص١٥:

قوله: «بأن يكونوا لم يعلموا أنّه الفاعل...إلخ»؛ أقول: هذا المثال لا يكون محتملا بل يكون متعينا للاستفهام الحقيقى وهذا ما يقتضيه السياق أى السياق يقتضى أن يكونوا لم يعلموا أنّه الفاعل لأنهم ما رأوا ذلک منه ـــ عليه السلام ـــ و ثانيا هنا قاعدة و هى تقرير المخاطب بالجملة المنفية إن استقر عنده ثبوت أمر كما إذا ضرب زيدٌ و هو ينكره و أنت فى مقام التقرير فتقول: «أولم تضرب» و تقرير المخاطب بالجمله المثبتة إن استقر عنده نفى أمر؛ كما قال تعالى: «أأنت قلت للناس...» و الحاصل أن قوله ـ تعالى ـ فى سورة الأنبياء لايناسب التقرير لما قدمنا و يؤيد القاعدة أنّ الاستفهام التقريرى يتضمّن النفى فإذا دخل على النفى يفيد الإثبات كما قال المصنف فى «بلى»: «أجرواالنفى مع التقرير مجرى النفى المجرّد فى ردّه بـ «بلى».»

فيستظهر من هذا الكلام أنّ النفى مع التقرير يستحق التكذيب بـ «لا» فإذا أجرى مجرى النفى المجرّد جاز أن يردّ بـ«بلى» و أيضا قال المصنف فى بحث «نعم»: « و قال جماعة من المتقدمين و المتأخرين منهم الشلوبين: إذا كان قبل النفى استفهام... و... كان مرادا به التقرير...و يجوز عند أمن اللبس أن يجاب بما يجاب به الإيجاب... إلخ» و هذا كالصريح فيما ذكرنا.

«إذ»

ص١٦:

(١) قوله: «إذ على أربعة أوجه»؛ أقول: والتحقيق أنّها على وجه واحد و هو اسم زمن الماضى وسيأتى.

(٢) قوله: «أن تكون ظرفا و هو الغالب»؛ أقول: وهو محل تأمل بل الغالب أن تكون مضافا إليها ظرفٌ نحو: «عندئذ، حينئذ، بعدئذ، يومئذ وقبلئذ...» ودون هذا أن تكون مفعولا به و دون هذا أن تكون ظرفا.

(٣) قوله: «الثالث: أن تكون بدلا من المفعول...»؛ أقول: يمكن أن تكون «إذ» فى هذه الآية حالا من «مريم» بناءً على ثبوت الحال المحكية.

ص١٧:

(١) قوله: « ويؤيد هذا القول...»؛ أقول: يمكن أن تكون «إذ» فى هذه الآية الشريفة بدلا من المفعول و أن تكون حالا محكية و أن تكون ظرفا لـ «نعمة الله» وهو أولى.

(٢) قوله: « والجمهور لايثبتون هذا القسم و يجعلون الآية...»؛ أقول: وهو أولى لأصالة عدم الاشتراک اللفظى و كثرة وقوع هذا التنزيل فى التنزيل.

(٣) قوله: « وهل هذه حرف بمنزلة لام العلة أو ظرف والتعليل مستفاد...»؛ أقول: الثانى متعين لأن التعليل يستفاد من السياق دائما كما وقع ذلک فى أخوات «إذ» نظير «حيث» و «لمّا» فانهما يستعملان للتعليل حين استعمالهما ظرفا ولأصالة عدم

الاشتراك اللفظي.

(۴) قوله: « ويرد على الثاني: ... إلى... في زمن ظلمهم»؛ أقول: فيه مواقع للنظر:

فأمّا قوله :«أنّه لو قيل: لن ينفعكم اليوم وقت ظلمكم...الى... مستفادا»؛ ففيه أنّ التعليل حينئذ يستفاد بأحسن وجه أعني: لمّا كان زمن الفعلين مختلفا ـــ فـ «إذ» لا تكون ظرفا لـ «ينفع» حقيقة كما هو قائل به لأنّ الفعل لا يعمل في ظرفين ـــ كانت هذه قرينةً على كون «إذ ظلمتم» للتعليل لاللظرفية الحقيقية فـ «إذ» متعلقة بـ «ينفع» على طريق المجاز فإنّها مسوقة لبيان التعليل لالبيان زمن وقوع الفعل و منه يظهر النظر في قوله: «لم يكن التعليل مستفادا» و « و لا تكون ظرفا لـ «ينفع»، و «أنّ «إذ» لا تبدل من اليوم لاختلاف الزمانين» وبالجملة استفادة التعليل لايتوقف على اتّحاد الفعلين؛ كماتقول: «أضربُ زيدا اليوم إذ أساء الأمس» فعليه لابعد في كلام الفارسي من البدلية.

وأمّا قوله: « و لأن معمول أحرف الخمسة...»؛ ففيه ماسيأتي[1] من جواز تقدم معمول أحرف الخمسة عليها في الجملة.

ص١٨:

(١) قوله: « وقيل: المعنى: إذ ثبت ظلمكم...» أقول: و لايبعد أن يكون التقدير كما ذُكر.

(٢) قوله: « وهل هي ظرف مكان...»؛ أقول: لا يبعد كونها ظرف زمان للتبادر ولأصالة عدم الاشتراك.

(٣) قوله: «لأنّ المضاف إليه لايعمل في المضاف ولافي ماقبله»؛ أقول: و فيه أنه لا دليل عليه كما سيأتي.[2]

ص٢٠:

(١) قوله: « وزعم الأخفش...»؛ أقول: وفيه أن الأصل في الاسماء الإعراب فلا

١. سيأتي في صفحة ٢١ من هذا الكتاب.

٢. سيأتي في صفحة ١٩ من هذا الكتاب.

يكون اسمٌ مبنيا إلا بدليل قاطع فإذا شُك في كونه معربا أو مبنيا يحكم بأنّه معرب و قول أخفش: «إنها معربة لزوال افتقارها» وجيه، لأنّ الجملة إذا كان الافتقار إليها موجودا لاتحذف وأيضا تنوين العوض، عوض عن لفظ المحذوف لا عن معنى المحذوف و لا أقلّ من عدم الدليل على كونه عوضا عن معنى المحذوف فـ «إذ» معربة فی حالة وإن كانت مبنية فی الحالات الأخر.

«إذا»

(٢) قوله: « ومعناها الحال...»؛ أقول: كلمة الحال فی هذه العبارة محتملة لمعنيين الحال الزمانية و النحوية و كلاهما صحيح وإن كانت لاتخلو من ظهور فی الزمانية.

ص٢٣:

(١) قوله: « فـ«إذا» الثانية بدل من الأولى»؛ أقول: و فيه أن هذا نفس الخروج عن الظرفية إلا أن يقال: البدل فی تقدير العامل و هو كما ترى و سيأتی مزيد توضيح لذلک فی الباب الرابع إن شاءالله تعالى.[١]

(٢) قولهم: «لأنّه إنشاء لاإخبار...»؛ أقول: فيه أنّ فعل القسم لا يكون دائما إنشاءً و إن كان فی المقام إنشاءً و قِدَمُ قسم الله كما لايتناسب الإخبار عن المستقبل لايتناسب الإنشاء أيضا بل الإنشاء أولى بعدم التناسب لأنّ فرض كونه قديما يوجب أن يكون الإنشاء تحصيلا للحاصل.

ص٢٤:

(١) قوله: «بدليل صحّة مجیء الحال المقدّرة باتّفاق»؛ أقول: لم يثبت وقوع الحال المقدّرة فی كلام فصيح و كذا الحال المحكيّة فلذا تراهم يمثّلون بالأمثلة المصنوعة مثل ما فی المتن و أيضا الحال المقدرة لا محالة يؤوّل بالمقارنة فالمثال المذكور إن أوّلت بـ « مريدا الصيد به غدا» تكون مقارنة قهرا و لعلّ وجه تسميتها بالمقدّرة هذا

١. سيأتی فی صفحة ١٩٠ من هذا الكتاب.

أی مؤوّلة و التقدير نوع من التأويل و فی الحال المقدّرة تقدير دائما.

(۲) قوله: « وأوضح منه أن يقال: مريدا به الصيد غدا»؛ أقول: قال المصنف فی الباب الرابع :«مررت برجل معرصقر صائدا به غدا أی مقدرا ذلک».

(۳) قوله: « ولوكانت شرطية والجملة الاسمية جوابا، لاقترنت بالفاء»؛ أقول: سيأتی[1] أنّ ذكر الفاء علی الجزاء إذا كان جملة اسمية أو انشائية أو مقرونا بـ «قد» أو ماضيا جامدا غير واجب فعليه يمكن أن تكون جملة « هم يغفرون» جزاءً.

(۴) قوله: « وقول آخر...ظاهرالتعسّف»؛ أقول: و ليس كذلک و ليس وجه تعسفه ظاهرا.

(۵) قوله: « أنّ الجواب خبری، فلايدل عليه الإنشاء لتباين حقيقتهما»؛ أقول: و فيه أن ملاک دلالة كلام مذكورٍ علی محذوف ليس اتحاد حقيقتهما بل يكفی اتحادهما فی اللفظ فعليه يمكن أن يدل الخبر علی الإنشاء و بالعكس إذا اتحدا فی اللفظ و قوله: «لأنّ الإنشاء إيقاع»، مجمل مبهم بل لايصح علی ظاهره إذ الإنشاء ينقسم إلی الإيقاعی و الطلبی و ما يتوهم عدم إمكان تعليقه هو الإيقاعی منه لا الطلبی لكثرة تعليق الإنشاء الطلبی مثل «إن كنتم تحبون الله فاتبعونی»[2] فينبغی أن يقول المصنف هكذا: لأنّ القسم الإنشائی إنشاء إيقاعی.

والحق أن القسم الإنشائی لا يقبل التعليق كما قاله المصنف.

ص۲۵:

(۱) قوله: « وهوقول المحققين»؛ أقول: و فی هذا الكلام تعريض بأن القائلين بغير هذا القول غير محققين. نعوذ بالله من الزلّة و من التزكية للنفس.

(۲) قوله: « وقول أبی البقاء: إنه مردود...»؛ أقول: الجملة التی بعد «إذا» الشرطية لا تخرج من حالين إمّا أن تكون مضافة اليها او تكون موصوفة بها و لا يفرض ثالث

---

۱. سيأتی فی صفحة ۹۸ من هذا الكتاب.
۲. آل عمران؛ آية ۳۱.

لأن «إذا» الشرطية إذا ترجم بالفارسية فمثلا: «إذا ضربتَ ضربتُ» قيل: «هنگامی كه بزنی ميزنم» و كلمة «كه» علامة الوصفية فعليه يكون «إذا» ظرفا موصوفا بالجملة التی بعدها و العائد مقدّر لوضوحه.

فنقول: إن كانت المضاف إليه لايعمل فی المضاف فالوصف أيضا لايعمل فی الموصوف.

إن قلت: لا دليل علی عدم جواز عمل الوصف فی الموصوف قلنا: وكذا لا دليل علی عدم جواز عمل المضاف إليه فی المضاف و أیّ إشكال فی كون كلمتين، متعاملين مثل: « أيّاًمّا تدعوا فله الاسماء الحسنی».

وبالجملة إنّ قول أبی البقاء و إن كان لايرد علی فرض عدم الإضافة لكن هذا الفرض ملازم لكون الجملة صفة فيرد إشكال امتناع عمل الوصف فی الموصوف وهذا كله بناءً علی مبنی المصنف من امتناع عمل المضاف إليه فی المضاف.

(٣) قوله: « أحدها: أن الشرط والجزاء عبارة عن جملتين...»؛ أقول: يستظهر من كلامه وجوب كون الشرط و الجزاء جملتين مستقلتين وهذا واضح الفساد بل يجب أن يكون الشرط و الجزاء جملة واحدة مركبة من جملتين غير مستقلتين ضرورة كون الجملة الشرطية جملة واحدة بمجموع شرطها و جزائها؛ قال المصنف فی مبحث «ما»[١] فی ذيل قوله تبارك و تعالی :« فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم» أی استقيموا لهم مدّة استقامتهم لكم» انتهی كلام المصنف. فيظهر من كلامه هذا أن عامل «ما» الظرفية الشرطية هو جزائها أی «استقيموا» فانظر كيف جعل المصنف الشرط والجزاء جملة واحدة و مع ذلك «لم ينطق بما سفه» ؟! و بعبارة أوضح إن الشرط والجزاء معا جملة واحدة وذلك صادق فی جميع الجمل الشرطية خصوصا إذا كانت أداة الشرط ظرف زمان بل لذلك قد شكك البعض فی كون «إذا» أداة شرط بل إن ذلك مرتكز

---

١. مغنی الأديب: ص٢٣٣ س ١٥.

فی الأذهان حتی ذهن المصنف ولذلک قال ماقال فی مبحث «ما».

(۴) قوله: « الثانی: أنه یلزمهم...»؛ أقول: هذا المثال الذی استدل به المصنف مصنوع مجعول علی کلام العرب و أیّ عرب یتکلم هکذا و یؤید هذا أن العرب یستعمل «إذا» للمحقَّق الوقوع و هنا استُعملت فی محتمل الوقوع وأیضا یمکن أن یجاب عن هذا المثال بمثل ما أجاب المصنف نفسُه عن نظیر هذا المثال فی بحث «لمّا» قال المصنف هناک[1]: « و ردّ ابن خروف علی مدّعی الاسمیة بجواز أن یقال: «لمّا أکرمتنی أمس أکرمتک غدا» لأنها إذا قُدّرت ظرفا کان عاملها الجواب و الواقع فی الیوم لا یکون فی الأمس و الجواب: أن هذا مثل «إن کنت قلته فقد علمته» و الشرط لا یکون إلا مستقبلا و لکن المعنی: إن ثبت أنی کنت قلته و کذا هنا المعنی: لمّا ثبت الیوم إکرامک لی أمس أکرمتک» انتهی کلام المصنف.أقول: و کذا هنا المعنی: إذا ثبت مجیئک إیّای الیوم أکرمتک غدا فینفسخ الإشکال الذی توهّمه المصنف عقلا و قصدا؛ فأمّا عقلا فلأنّ الظرفین لیسا متضادین لأنّ «إذا» مستقبل و کذا «غدا».

إن قلت: «إذا» لیس بمستقبل بل حاضر لإبدال «الیوم» منه، قلت: لیس «الیوم» بدلا منه بل هو ظرف للمجیء والمجیء فاعل لـ «ثبت» المقدّر کما وقع ذلک فی بحث «لمّا» طابق النعل بالنعل وأمّا قصدا فواضح إذ لیس لازم إعمال الجزاء فی «إذا» ــ علی فرض تقدیر «ثبت» ــ إلا وقوع الإکرام فی الغد.

ص۲۶:

(۱) قوله: «لعدم اقترانه بحرف الشرط»؛ أقول: لم یثبت وجوب اقتران بدل اسم الشرط بحرف الشرط لعدم استعمال البدل من اسم الشرط بنحو معتدّ به.

(۲) قوله: «الثالث: أن الجواب...»؛ أقول: وفی جمیعها نظر؛ أما الأول و الثانی فلأنه

۱. مغنی الأدیب: ص ۲۱۰ س ۱۳.

لايمتنع تقديم الظرف على ما له الصدرية خصوصا إذا كان للظرف صدارة كما فى المقام لأن «إذا» الشرطية له الصدر بحكم شرطيته فإن كل أداة شرط له الصدرية التامّة بعد همزة الاستفهام و أما الثالث فلعدم ثبوت امتناع عاملية الصفة فيما قبل الموصوف خصوصا إذا كان المعمول المتقدم له الصدرية فتحصّل: أنّه لا امتناع فى إعمال الجزاء فى «إذا» ولكن الحق مع ذلک كله هو أنّ «إذا» معمولة للشرط و الجزاء معا لأنّ الظرف معمول لمظروفه دائما وفى المقام الشرط والجزاء كلاهما مظروف لـ«إذا» فيكون «إذا» ظرفا لكليهما ولا بعد فى كون كلمة واحدة معمولة لعاملين.

«إذما»

(٣) قوله: « وهى حرف عند سيبويه»؛ أقول: ولايخفى ضعف قول سيبويه لأن الظرفية تستشمّ من «إذما» بوضوح و هى آية الاسمية ويؤيده وضعها على أربعة أحرف.

«اذا»

ص٢٧:

قوله: «المسألة الثانية: فى معناها...»؛ أقول: و لايخفى ما فى كلامهم فى هذا المضمار من الإبهام و التشويش ولميتبين لى مرادهم حتى الآن لاقول سيبويه ولاقول الفارسى فأمّا قول سيبويه فإبهامه واضح لأنه مردّد بين أن يكون الجواب والجزاء معناها معا وبين أن يكونا كذلک مستقلين وإن كان مقتضى الواو الجمع وأمّا قول الفارسى ففيه أن مثاله يمكن أن يكون جزاء إبراز المحبّة.

«ال»

ص٢٩:

(١) قوله: «أحدها: أن تكون اسما موصولا»؛ أقول: لم يثبت كون «ال» موصولة لا اسميا ولا حرفيا و ذلک لأنه ثبت عند الجميع وجود «ال» للتعريف فثبت

أن الأصل كون «ال» للتعريف إلا بدليل، لأصالة عدم الاشتراک اللفظى فأقول مستعينا بالله: ذُكِرَ لموصولية «ال» أدلة:

منها: عود الضمير من اسم الفاعل و المفعول إليها والجواب: عدم ثبوت عود هذا الضمير إلى «ال» لأن إثبات العود إليها يحتاج أولا إلى إثبات كونها اسما و لم يثبت فالاستدلال على اسميتها بعود الضمير أشبه شيء بالمصادرة إلا أن يقال: لمّا لم يوجد مرجع للضمير فلا محيص عن عوده إلى «ال» فبهذا تثبت الاسمية وفيه: أن الضمير يرجع إلى الموصوف المقدر أو المذكور كما إذا خلى الوصف منها فالى أىِّ مرجع يرجع الضمير إذا لم توجد «ال»، فعند تحلية الوصف بها يرجع الضمير إلى ذاک المرجع الذى رجع إليه عند عدم تحليته.

ومنها: دخولها على الفعل المضارع وبعبارة أخرى: إذا كان «أل» للتعريف فلِمَ تدخلُ على المضارع مع أن «أل» التى للتعريف من خواصّ الاسماء. أقول: و فيه ـــ مضافا إلى أن دخول «أل» على المضارع قليل حتى كاد أن يكون شاذا مختصا بالسماع و الضرورة ـــ أنّ دخول «أل» التى للتعريف على المضارع لا ينافى كونها من خصائص الاسماء لأن المضارع مضارع أى شبيه باسم الفاعل و لهذا دخل عليها «أل» التى للتعريف مضافا إلى أن «أل» الموصولة أيضا ـــ على القول بها ـــ من خواصّ الاسماء و دخولها على المضارع يكون لمشابهته باسم الفاعل و المفعول.

ولنا أدلة على عدم إمكان موصوليتها ثبوتا:

الأول: أنه على هذا القول يمتنع تعريف اسم الفاعل و المفعول أعنى كونهما معرفتين و يمتنع أيضا وجود نعت معرّف بنحو اسم الفاعل و كلاهما خلاف الضرورة توضيح ذلک: أن كلمة «ضارب» مثلا قد يكون نعتا لنكرة لكونها نكرة فلا بحث فى هذا الفرض و أما كلمة «الضارب» على هذا القول اذا كانت تابعة يمتنع كونها نعتا لأنها مركبة من موصول و صلة و الذى هو التابع فى الحقيقه هو الموصول و هو جامد فالموصول يكون عطف بيان لجامديته.

وأما امتناع تعريف اسم الفاعل و المفعول فلأن «الضارب» إذا كانت «ال» فيه موصولة و «ضارب» صلته يكون «ضارب» نكرة لأن التعريف يحتاج إلى «ال» التى للتعريف أو إلى الإضافة و كلاهما منتفيان.

الثاني: إن «ال» الموصولة إما معرفة و إما نكرة فإذا فرضت نكرة يرد عليه أن الموصولات معرفة جميعا و إذا فرضت معرفة فأىّ شيء يكون سببا لتعريفها؟! هل الصلة سبب للتعريف، الصلة التى نفسها نكرة والحال أنّ معطى الشيء لا يكون فاقده؟! أم إن «ال» التي للتعريف مقدرة؟! و هو ـ كما ترى ـ مستلزم لدخول «ال» على «ال» و هو كما ترى. أم هل الموصولية لـ «ال» تكون «أضغاث أحلام و ما نحن بتأويل الأحلام بعالمين»[1] ؟!.

الثالث: أنه إذا كانت «ال» موصولة هل هي موصول اسمي أو حرفي؛ فإن كانت موصولا حرفيا فلمَ لا تؤول بالمصدر إلا أن يقال: هو قسم برأسه موصول حرفي و مع ذلک لا يؤول بالمصدر و هو كما ترى خلاف الأصل في الموصولات الحرفية و إن كانت موصولا اسميا ففيه أن الموصول اسميا كان أو حرفيا يجب له صلة تكون جملة فاذا كانت «ال» موصولة فلماذا تكون صلته مفردة لا جملة.

وإذا أغمضنا عن ذلک كله يكفى لرد الموصولية عدم الدليل عليها لأصالة عدم الاشتراک و بالجملة يكفى ذلک «لمن كان له قلب أو ألقى السمع و هو شهيد»!.[2] و

(٢)قوله: «لأنّ الصفة المشبهة للثبوت...»؛ أقول: وليس بشيء لأن كونها للثبوت على فرض تسليمه لايلازم عدم تأويله بالفعل و أيضا اسم الفاعل و المفعول لايؤولان بالفعل لعدم الدليل على ذلک و إن كان المراد من عدم التأويل عدم إمكانه فهو باطل قطعا فى كليهما و إن كان المراد منه عدم المقتضى لذلک فهى أى الصفة و اسم الفاعل و المفعول مشتركات فى ذلک لأن «الضارب» إذا أوّل يكون هكذا: «الذى يَضرب» و

---

١. يوسف(ع): آية ٤٤.
٢. ق: آية ٣٧.

الصفة إذا أوّلت تکون هکذا: «الذی یَحسُن» فی مورد «الحسن» مثلا.

إن قلت: إذا أوّلت الصفة بالفعل یزول ثبوتها لأنّ الفعل للحدوث. قلت: وهل یتوقع من التأویل غیر ذلک؟ کما أن اسم الفاعل إذا أوّل بالفعل یزول خصوصیاته ضرورةَ وجود الفرق بین اسم الفاعل و الفعل و بالتأویل یزول الفرق وأیضا: أیّ حاجة فی التأویل بالفعل؟؟! أعنی: أنّ عدم التأویل بالفعل لایدل علی عدم کون «ال» للموصولیة ضرورة عدم الحاجة إلی التأویل فی کون «ال» موصولة. إن قلت: یجب فی الصلة أن یکون جملة. قلت: هو کذلک لکن لا یلزم أن تکون فعلیة بل یمکن أن تکون اسمیة فعلیه یمکن أن یؤول «الحسن» بـ «الذی هو حسن» و لاغروَ فإمکان التأویل فی الصفة باق.

(۳) قوله: « وربما وصلت بظرف أو بجملة اسمیة...»؛ أقول: و البیتان مجهولان قائلهما فلذا لا یُعتنی بهما علی أنه یمکن کون الثانی منهما تعریفا دخل علی «رسول» لأن إضافته الی «الله» إضافة لفظیة بناء علی کون « رسول» وصفا؛ فتأمل.

ص ۳۰:

(۱) قوله: «الثانی: أن تکون حرف تعریف، و هی نوعان...»؛ أقول: و الذی یظهر أن «ال» علی وجه واحد و هو کونه للتعریف مقابل التنکیر أعنی: أن الکلمة إذا دخلت علیها «ال»، أشارت «ال» إلی أن الکلمة لیس بنکرة و لیس له قید وحدةٍ و أما کون التعریف للجنس أو العهد أو غیر ذلک فکلها أمور تعلم بالقرینة کما أن بقیة المعارف کذلک فمثلا الموصول معرفة و قد یستعمل جنسیا و قد یستعمل عهدیا أو المضاف إلی المعرفة قد یقصد منه الجنس أو العهد و کل ذلک أی الجنسیة و العهدیة خارجة عن مدلول «ال» و الموصول و المضاف و تعلم بالقرینة.

ص ۳۱:

(۱) قوله: « والفرق بین المعرَّف بـ «ال» هذه وبین اسم الجنس...»؛ أقول: ولا یخفی ما فی هذا الفرق الذی ذکره ولا أجد أحدا تعقّل هذا الفرق و الذی هو الفارق

بين اسم الجنس النكرة و المعرفة هو أن النكرة مقيدة بقيد الوحدة و المعرفة ليست كذلك فمثلا «رجلٌ» يعبّرعنه فى الفارسية بـ : «مردى» أو «يک مرد» و «الرجل» بناء على كونها للجنس يعبّرعنه فى الفارسية بـ : «مرد».

ثمّ إنّ الظاهر أن النكرة تكون اسم جنس دائما لأنها لما لم يتعين فى مصداق، أمكن تطبيقه على أىّ مصداق فكان جنسا و كذا المعرف بـ «ال» تكون للجنس أى الماهية دائما ولايستعمل للعهد ولا لاستغراق الأفراد ولا الصفات أبدا لأنها لايخلفها «كل» لا حقيقة و لا مجازا لأنها حرف و «كل» اسم و لأن «كل» من أدوات العموم و «ال» ليست كذلک لأنه لم يذكرها أحد فى أدوات العموم.

(٢)قوله: «الوجه الثالث: أن تكون زائدة...»؛ أقول: و التحقيق أنه لا زائدة فى فصيح العرب و سيأتى عن قريب و الذى أقول فى المقام هو أنه لم تثبت زيادة «ال» كما لم تثبت موصوليتها فـ «ال» على قسم واحد و هو التعريف و الأصل تقليل الأقسام.

إن قلت: إن كانت كلمةٌ عَلَماً فدخل عليها «ال» فـ «ال» هذه لا تفيد تعريفا فلا محالة تكون زائدة.

قلت: وأىّ إشكال فى كون كلمة واحدة معرّفة بأداتين للتعريف تأكيدا ؟! نحو: «يا أيها الرجل» فكلمة «رجل» معرفة بـ «ال» و «يا» بناءً على كونها حرف تعريف. لا يقال: إن المنادى هو «أىّ» لا «الرجل» لأنه يقال: إن «أى» لايمكن أن يكون منادى لأنه حرف و المنادى يكون اسما دائما فإن قلت: إن «أىّ» اسم قلت: و ليس كذلک لأن «أىّ» الاسمى لايخرج عن كونه موصولا أو استفهاميا أو شرطيا أو دالة على الكمال وهذا ليس واحدا منها و «أىّ» الوصلية يكون حرفا لأنه ليس له معنى مستقل حتى يكون اسما بل «أى» الوصيلة لا يكون له معنى أصلا فيكون من حروف المبانى نحو همزة الوصل و واو «أولئک» و فائدته إيجاد الفصل بين أداتى التعريف.

(٣) قوله: «كالداخلة على قول الرشيد... » ؛ أقول: يمكن أن يقال: إن كلمة

«النفس» معرفة بـ«ال» مع كونه تميزا بناء على عدم اشتراط تنكير التمييز بدليل « و من يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه»[1].

(۴) قوله: « والثانية: كالواقعة في قولهم: «ادخلوا الأوّل فالأوّل» ؛ أقول: إن قلت: إن لم تكن زائدة في كلام العرب فما هذه الـ «ال» التي دخل على كلمة «الأول» مع كونها حالا و الحال أن الحال يشترط تنكيرها، قلت: هذا المثال مصنوع فلا يمكن الاستدلال به على أنه يمكن أن يقال: إن الحال كالتمييز في كونه نكرة غالبا لادائما.

«ألا»

ص۳۳:

قوله: «على خمسة أوجه: ...»؛ أقول: بل على وجه واحد و هو أن يكون مركبا من همزة الاستفهام و «لا» النافية و ما سوى ذاك من قبيل التنبيه و التحضيض و غير ذلك فإنما يؤخذ من السياق بمعونة القرائن، إن قلت: هذا يتمّ في غير التنبيه لأن «ألا» التي للتنبيه لا اسم لها حتى يدّعى أن «لا» فيها يكون لنفي الجنس، قلت: يمكن أن يكون مقدرًا نحو: «ألا تنبُّه...». لايقال: الأصل عدم التقدير لأنه يقال: الأصل تقليل الأقسام أي الأصل عدم الاشتراك اللفظي كما هو المقرر في محله. فالأصلان متعارضان و لاخفاء في رجحان أصالة عدم الاشتراك لأن نظير «ألا» التنبيهية أعني: «أما» أيضا مركبة من الهمزة و حرف النفي و هذا يرجّح الأصل المذكور.

ص۳۴:

(۱) قوله: «نحو: «ألا اصطبار؟»؛ أقول: و هذا المثال يمكن أن يكون للتحضيض على الصبر.

(۲) قوله: «أمّا الأول فلأنها بمعنى «أتمنى»...»؛ أقول: و فيه ما لايخفى لأن «ليت» أيضا بمعنى «أتمنى» و مع ذلك محتاج إلى الخبر و أيضا إن كان بمعنى

---

۱. البقرة: آية ۱۳.

«أتمنى» لزم أن يكون اسم فعل بمعنى المضارع.

(٣) قوله: « و أما الآخران فلأنها بمنزلة «ليت» ؛ أقول: و هذا يحتاج إلى توضيح و هو أن «ليت» قوى في العمل لشدة شبهه بالفعل فلذا لا يلغى مع لحوق ما الزائدة به فـ«ألا» لايجوز إلغاءها. و فيه: أن «ليت» بعد لحوق ما الزائدة بها يجوز الغاءها فلتكن «ألا» كذلک لأنها بمنزلة «ليت» و أما عدم جواز مراعاة محل «ليت» مع اسمه فلأن هذا يلزم منه عطف الخبر على الإنشاء كما هو واضح عند التأمل لكن ثبت فى محله عدم الإشكال فى عطف الخبر على الإنشاء و بالعكس بدليل «قالوا حسبنا الله و نعم الوكيل»[١] و «قال إني أشهدُ الله واشهدوا...»[٢] و غير ذلک، فتحصّل: أن «مستطاع» خبرُ «لا» و «رجوعه» مرفوعه.

«ألاّ»

ص٣٥:

قوله: «بل هذه كلمتان: ...»؛ أقول: و يمكن أيضا كون «أن» مخففة من الثقيلة و «لا» ناهية أو نافية بناء على الجزم توسّعا كما سيأتى[٣] توضيحه إن شاء الله.

«إلاّ»

ص٣٦:

(١) قوله: «الثانى: أن تكون بمنزلة «غير»...»؛ أقول: لم يثبت كون «إلا» بمنزلة «غير» لأصالة عدم الاشتراک و عدم دليل عليه و ما ذكر دليلا يمكن دفعه فانتظر.

(٢) قوله: «فمثال الجمع المنكّر...»؛ أقول: لا تكون «إلا» فى الآية إلا استثنائية و ذلک لأنه ليس مفهوم الآية ــ بناء على الاستثنائية ــ ماذكره المصنف بل هكذا: «لو لم يكن فيهما آلهة إلا الله لم تفسدا» كما أن تقدير «لو ضربتنى» يكون: «لو لم

١.آل عمران: ١٧٣.

٢. هود: ٥٤.

٣. سيأتى فى صفحة ٦٤ و ١٢٨ من هذا الكتاب.

تضربنى» لا «لو ضربتنى» لأن المفهوم المخالف يجب أن يخالف المنطوق سلبا و إيجابا.

وأيضا إن كان المفهوم ما ذكر المصنف فلا يلزم إشكال حتى يقال لدفعه بوصفية «إلا» كما قال المصنف: « و ليس ذلک المراد» و لم يقل: « وذلک باطل» أعنى: المفهوم ما ذكرنا عرفا و ما ذكره المصنف ليس مفهوما لهذه الآية و إن كان فى نفسه مفهوما صحيحا لأن فى السموات و الأرض آلهة متعددة نظير: الله ـ تبارک وتعالى ـ، الأصنام، الأهواء، البطون، النساء، الذهب و الفضة إلى غير ذلک من أصناف الشرک.

و أيضا إن كان «إلا» وصفية يلزم الإشكال المذكور أيضا لأن التقدير على هذا الفرض يكون هكذا: «لو كان كان فيهما آلهة غير الله...» و ذلک يقتضى بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهة هم الله لم تفسدا و ذلک باطل قطعا لأنه يستلزم التركيب فى ذات الله سبحانه و تعالى عما يقول الظالمون علوا كبيرا.

و أيضا المصنف قائل بأن دلالة الجملة على المفهوم لا توجد عند قيام القرينة على خلاف المفهوم أى ليس للجملة مفهوم حيث قال: «دلالة المفهوم إنما يعوّل عليها عند عدم المعارض و هو هنا موجود»[1] و نقول فى المقام: إن كان المفهوم باطلا على الاستثنائية ــ لو سلمنا ــ لا يجوز التعويل عليها أى إن المفهوم معدوم و بطلان المفهوم لا يقتضى التصرف فى المنطوق بصرفه عن ظاهره مع ما ذكرناه من أن بطلان المفهوم يجرى فى الوصفية أيضا.

و أيضا التقدير الذى ذكره المصنف تقدير الاستثنائية و مع ذلک صار وصفا لأنه قال: «لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله...» فجملة «ليس فيهم الله» وصف من «آلهة» لأن الجملة بعد النكرة صفة و من هنا يتفطن لسقوط هذه المباحث من رأس لأن «إلا» الاستثنائية مع ما بعدها تكون وصفا دائما لا بمنزلة «غير» لأنه يستلزم كون

۱. مغنى الأديب: ص۱٦۲.

«إلا» اسما مع ثبوت كونه حرفا بل بمعنى أن هذا الحرف مع مابعدها صفة كما أن الجار قد يكون صفة مع ما بعدها.

(٣) قوله: « ولامن جهة اللفظ...»؛ أقول: يظهر من كلام المصنف أنه يشترط في صحة الاستثناء وجود عامٍ قبل «إلا» يشمل المستثني و ليس كذلك بل يصح الاستثناء في كل مكان يتوهم فيه دخول المستثنى في المستثنى منه عاما كان المستثنى منه أو خاصا أو مطلقا فلو قلت: «قام رجال إلا زيد» حيث يتوهم من قيام رجالٍ قيامُ زيد فيهم، صح اتفاقا! كما لوكنت متوقعا لقيام زيد فيقال لك: «قام رجال» فتتوهم دخول زيد فيقال لدفع توهّمك: «إلا زيد».

مضافا إلى أن هذا الإشكال ـ لوتمّ ـ فهو من جهة المعنى لا من جهة اللفظ.

و لمّا ثبت ذلك دلّ على أن الصواب عدم كون «إلا» بمنزلة «غير».

ص٣٧:

(١) قوله: «فإن تعريف الأصوات تعريف الجنس.»؛ أقول: و من العجيب أن المصنف مثّل بهذا المثال للوصفية لأنه لو كان «إلا» استثنائية لنصب « بغامها» لأن الاستثناء ـــ بناء عليه ـــ تام موجب و مع ذلك قال: إن «قليل» من هذا الشعر أريد منه ألنفي[١] فعلى هذا يكون الاستثناء تاما منفيا و على هذا، الأرجح هو الرفع.

(٢) قوله: « و مثال شبه الجمع...»؛ أقول: توضيحه أن ايجاب الاستثناء بناء عليه يستلزم النصب و هو يدل على كون «إلا» في هذا الشعر وصفية أقول: رفع «الفرقدان» لتناسب آخر الأبيات كما قاله في جامع الشواهد فراجع وأيضا قال ابن الحاجب: «هذا البيت شاذ»[٢].

ص ٣٨:

(١) قوله: « وتأوّله الجمهور على الاستثناء المنقطع.»؛ أقول: الاستثناء متصل

١. مغني الأديب: ص ٢٤١.
٢. مغني الأديب: ص٣٨.

للأصل أعني: أصالة كون الاستثناء متصلا و لا يوجد دليل على الانقطاع إلا لزوم كون بعض المرسلين ظالما وهو دليل صحيح إن كان الظلم بمعنى الفسق لكن الظلم هنا بمعنى وضع الشيء في غير محله على وجه لا يوجب فسقا بل هو الظلم الذى اعترف موسى ــ على نبينا و آله و عليه السلام ــ به: «قال رب إنى ظلمت نفسى فاغفر لى فغفرله»[١] و أيضا إن كان الاستثناء منقطعا يلزم منه عدم خوف واحد من المرسلين و هو خلاف الضرورة لأن موسى ــ على نبينا و آله و عليه السلام ــ خاف من الثعبان خيفة شديدة قال سبحانه: «فأوجس فى نفسه خيفة موسى قلنا لا تخف»[٢] و أيضا «فلما رءاها كأنها جانّ ولى مدبرا و لم يعقب يا موسى لا تخف».[٣] فموسى ــ على نبينا وآله و عليه السلام ــ خاف مع كونه مرسلا و إلا لا يعقل نهيه عن الخوف إلا أن يقال: إن موسى ــ على نبينا وآله و عليه السلام ــ خاف قبل أن يكون مرسلا و بعد النهى عن الخوف صار مرسلا؛ أقول: هذا الاحتمال موجود لكن الاستثناء المنقطع يقتضى أن لايخاف أحد من المرسلين فقوله تعالى: «لا يسمعون فيها لغوا ولا تأثيما إلا قيلا سلاما سلاما»[٤] استثناء منقطع والمستثنى يؤكد عدم سماع اللغو فى الجنة راجع كتاب البيع للإمام ــ رحمه الله ــ (ج٢ص١١٦و١١٧) ويقتضى أيضا أن يخاف عند موجب الخوف كل أحد من غير المرسلين لا خصوص «من ظلم ثم بدل حسنا» و هو دليل على الاتصال وهذا الإشكال مشترک الورود على قول الجمهور والأخفش والفراء وأبى عبيدة كما هو واضح لدى التأمل.

(٢) قوله: «ثمّ إن ثبتت روايته...»؛ أقول: قال المصنف: «إنهم لايجمعون بين

١. قصص: ١۶.

٢. طه :۶٧.

٣. نمل: ١٠.

۴. الواقعة: ٢۵ و ٢۶.

المجازين» انتهى[١]. أى بين خلافين للأصل و فى تركيب المصنف جمع بين ثلاث مجازات: أى خلافات للأصل أحدها: حذف القسم و ثانيها: حذف «لا» وثالثها: نصب «منجنون» و «معذب» مع انتقاض نفى «ما» النافية بـ «إلا»؛ إلا أن يقال: إن «إلا» زائدة فيصير الشعر أفصح.

«إلى»

ص٣٩:

(١) قوله: «لأن الأكثر مع القرينة عدم الدخول...»؛ أقول: أكثرية عدم الدخول عند وجود القرينة تستلزم وجوب الحمل عليه إذا كان استعمال «إلى» مع القرينة أكثر من استعمالها بدون القرينة لا مطلقا لأن الملاک فى الحمل غلبة الاستعمال و فى فرض المصنف لا يتحقق هذا لأن الأكثرية عند وجود القرينة لا تستلزم غلبة الاستعمال.

(٢) قوله: «الثاني: المعية...»؛ أقول: قد ثبت فى محله أن الأصل عدم الاشتراک مادام لا يوجد دليل عليه و فى هذه الآية يكون «إلى» للانتهاء و هذا هو الظاهر و يكون المعنى: «من أنصارى فى السير إلى الله أو فى الهجرة إلى الله ؟» كما قال سبحانه: «هل لک إلى أن تزكّى»[٢] أى هل لک ميل أو رغبة إلى أن تزكى و التشبيه فى تقدير المتعلق أعنى: أن متعلق «إلى» فى الآيتين مقدر.[٣]

ص ٤٠:

(١) قوله: «الثالث: التبيين»؛ أقول: لم يثبت و على فرض ثبوته لايكون من معانى «إلى» لأن «إلى» يفيد معنى الانتهاء مع كونه للتبيين فيظهر من هذا أن التبيين غير مناف لافادتها الانتهاءَ و من هنا يتفطن لعدم كونه للتبيين و الحق أن كون مجرور «إلى» فاعلا أو مفعولا يفهم من القرينة لا من «إلى» نفسها.

---

١. مغنى الأديب: ص ٢٤٢.

٢. نازعات : ١٨.

٣. انظر «الميزان» ذيل الآية.

(٢) قوله: « وقيل لانتهاء الغاية»؛ أقول: و هو الحق.

(٣) قوله: «الخامس: ...»؛ أقول: «إلى» فى هذا البيت بمعنى الانتهاء من دون احتياج إلى التضمين.

ص ٤١:

(١) قوله: « وفيه نظر؛ لأن شرط هذه اللغة تحرّك الياء فى الأصل»؛ أقول: و فيه أن الياء محركة فى الأصل وهو واضح.

(٢) قوله: « ومذهبهم أقل تعسفا»؛ أقول: لكن أقل صوابا لأصالة عدم الاشتراک، كما أن التضمين و التأويل خلاف الأصل فكل من التضمين والتأويل والنيابة يحتاج إلى دليل مفقود فما دام يمكن الحمل على المعنى الأصلى لا يمكن الحمل على غيره إلا بدليل قاطع.

«أم»

ص ٤٢:

(١) قوله: «لأن الاستفهام معها على حقيقته»؛ أقول: لم يظهر لى مراد المصنف من كون الاستفهام على حقيقته و ما ذكر فى الهامش لا يسمن و لا يغنى من جوع لأن الاستفهام المجازى لا يحتاج إلى جوابٍ أيَّ استفهامٍ كان والحقيقى يحتاج دائما إلى الجواب فما الاستفهام الذى لا يحتاج إلى جواب؟! ولو وجد شىء كذلک لا ينبغى أن يسمى استفهاما و قد مر أن همزة التسوية لاتفيد الاستفهام فعدم استحقاقها للجواب معلول عدم كونه للاستفهام و مثل ذلک فرق بين الاستفهام والخبر لا بين الهمزتين.

(٢)قوله: «الثالث والرابع: ...»؛ أقول: و فى كلا المثالين تأملٌ؛ وجهه أن «أم» من المثال الأول واقعة على الظاهر بين جملة و مفردٍ يمكن أن يكون ذلک المفرد جملة بتقدير خبرٍ نحو خبر المبتدا الذى قبله فتكون واقعة بين جملتين و فى المثال الثانى نقول: يمكن أن تكون «أم» واقعة بين مفردين أعنى: «أنتم» و «نحن».إن قلت: ما قبل «أم» و ما بعدها كلاهما جملتان، قلت: و فى المثال الأول أيضا قبل «أم» جملة.

إن قلت: المعادلة إن كانت بين المفردين فبين المفردين و إن كانت بين الجملتين فبين الجملتين. قلت: فعلى هذا ينبغى فى المثال الأول أن يقال: إنها واقعة بين جملة و مفرد لا مفردين و فى المثال الثانى يمكن هذا أيضا بأن نقول: إن «أم» واقعة بين جملة و مفرد هو «نحن» و كلمةُ «الخالقون» ذكرت لرعاية السجع كما هو ظاهر من تقدم المسند إليه فى الجملتين أعنى: نفهم من تقدم المسند إليه أن المعادلة بينهما أى المفردين وبالجملة لافرق بين المثالين.

ص ٤٣:

(١) قوله: « ولايجوز أن تجيب بقولك: ...»؛ أقول: يجوز عندنا فى جواب السئوال: «أحدهما» و «الحسن» ــ عليه السلام ــ أو «الحسين» ــ عليه السلام ــ لأن أحدهما ــ عليهما السلام ــ «أحدُهما» ــ عليهما السلام ــ أعنى: الحسن ــ عليه السلام ــ مصداق «أحدهما» و الحسين ــ عليه السلام ــ أيضا مصداق «أحدهما» فلا فرق بين أن يكون الجواب بـ «أحدُهما» أو بأِحدهما!.

(٢) قوله: « وأجاز بعضهم حذف معطوفها بدونها...» ؛ أقول: و الحق أن «أم» فى هذه الآية منقطعة بمعنى «بل» فلا يحتاج إلى التكلف والتقدير.

(٣) قوله: « وأجاز الزمخشرى حذف ما عطفت عليه «أم»...» ؛ أقول: و هو تكلف من غير الضرورة لوضوح كون «أم» منقطعة بحيث لا يكاد ينكر مع التأمل فى سياق الآية ولايخفى أن الأصل عدم التقدير.

ص ٤٤:

(١) قوله: « ومسبوقة بهمزة لغير استفهام...»؛ أقول: و هو سهو لأن هذه الهمزة للاستفهام سواء كان حقيقيا أم مجازيا إنكاريا فهى بمنزلة النفى لا النفى حقيقة أى مدلوله الالتزامى نفى لا مدلوله المطابقى، إلا أن يقال: المراد من كونها مسبوقة بهمزة لغير استفهام، الاستفهام الحقيقى لا أعم من الحقيقى والمجازى وهو ــ كما ترى ــ خَلَل فى التعبير.

(۲) قوله: « فمن الأول...»؛ أقول: يمكن الخدشة فيه بأنه يمكن أن يكون الاستفهام مستفادا من «أم» وأمّا «هل» فتكون بمعنى « قد» كما ثبت فى محله و سيأتى فى مبحث «هل».

(۳) قوله: «تقديره: بل أله البنات...»؛ أقول: قد مر الإشكال فى تقدير المصنف أى «بل أله البنات» و أنه قائل للهمزة بتمام التصدير فينبغى أن يقول: إن التقدير: «أ بل له البنات».

ص ۴۵:

(۱) قوله: « وقيل: إنها قد تأتى بمعنى الاستفهام المجرد...»؛ أقول: و فيه أن «أم» فى هذه الآية يمكن أن يكون للإضراب المجرد فضلا عن الاستفهام المجرد.

(۲) قوله: « وخرق ابن مالک...»؛ أقول: قد مر أن إجماع النحويين أو غيرهم بما هو إجماع لا عيب فى خرقه.

(۳) قوله: « قد ترد «أم» محتملة للاتصال والانقطاع...» ؛ أقول: والتحقيق أن «أم» فى المقام متعين للانقطاع كما هو ظاهر لأنهم قد قالوا على الله مالايعلمون فتكون «أم» لإبطال ما قبلها و إثبات ما بعده و مع ذلک استفهم ـ سبحانه ـ مقرّرا.

(۴) قوله: «الثالث: أن تقع زائدة»؛ أقول: و فيه ما لايخفى لعدم إمكان ثبوت الزيادة فى فصيح العرب إلا بدليل قاطع و أنـّى ذلک له.

(۵) قوله: « والزيادة ظاهرة...»؛ أقول: و فيه أنه يمكن أن تكون «أم» للاستفهام و «هل» بمعنى « قد» فلا تكون زائدة فى البين.

«أما»

ص ۴۷:

(۱) قوله: «كما قاله الفارسى...»؛ أقول: و هو كما ترى لأن «يازيد» ليس كلاما لأنه ليس السكوت عليه صحيحا بل جملة النداء بمنزلة حروف التنبيه.

(۲) قوله: « وموضع «ما» النصب على الظرفية...»؛ أقول: و هو كما ترى و لايعقل

كون كلمة ظرفا مع عدم كونها اسما للزمان أو المكان أو القائم مقامهما و التحقيق: أن يقال: إن نصبه على المفعولية المطلقة.

(٣) قوله: « وقد يدعى في ذلک...»؛ أقول: و هو الحق لتبادر ذلک منها.

«أمّا»

ص٤٨:

(١) قوله: « وهو حرف شرط وتفصيل وتأكيد»؛ أقول: أی تفيد هذه الثلاثة معا.

(٢) قوله: « ولو كانت للعطف لم تدخل على الخبر»؛ أقول: وفيه ما سيأتی من أنه جائز على بعض الفروض.[١]

(٣) قوله: « ولو كانت زائدة لصح الاستغناء عنها»؛ أقول: و فيه أنه يمكن أن تكون زائدة لازمة و لكن الحق أنها حرف شرط لاستظهاره منها عرفا.

ص ٤٩:

قوله: « وقد تأتی لغير تفصيل أصلا»؛ أقول: و فيه أنه يمكن أن يكون للتفصيل أيضا كأن يكون لتفصيل إجمال المقصود أی بعد الابتداء باسم الله مادام لم يتكلم يكون المقصود مجملا فيفصل بـ «أما».

ص ٥٠:

(١) قوله: « والفعل لا يلی الفعل»؛ أقول: و فيه ما لايخفي لأنه إن كان الفعل لايلی الفعل فلا إشكال فی أن يلی الفعل نائب الفعل أی الإشكال ـــ لوسلم ـــ يأتی فيما إذا ولی الفعلُ الفعلَ لا فيما إذا ولی نائبه وأيضا الفعل الذی ناب «ما» عنه، فيه ضمير فهو فاصل فی التقدير فيكون كـ «ليس خلق الله مثله».

(٢) قوله: « فجعلوا العامل نفس الخبر»؛ أقول: و هو الحق و قد تقدم عدم الإشكال فی تقديم معمول «إن» عليها خصوصا إذا كان ظرفا[٢] و خصوصا إذا كان

---

١. مغنی الأديب : ص ١٣٩ وأيضا الباب الرابع: ص ٦٦.

٢. قد تقدم فی صفحة ٢١ من هذا الكتاب.

تقديم جزء من ما بعد الفاء واجبا أى يجب فصل «أما» عن الفاء بتقديم جزء من مابعده.

ص ۵۱ :

(۱) قوله: «الثانى: أن «أما» ليست العاملة»؛ أقول: و فيه أنه ليس دليلا عليه لأنه دليل على عدم عاملية «أمّا» فى هذا المثال لا فى كل مثال.

(۲) قوله: «على تقدير العمل للمحذوف»؛ أقول: و فيه ما تقدم من أنه يجوز تقديم معمول خبر «إنّ» عليها.[1]

(۳) قوله: « و«ما» الاستفهامية»؛ أقول: بل و «ماذا» الاستفهامية أعنى أن «ما» و «ذا» كلمة واحدة.

«إمّا»

(۴) قوله: « وزعم يونس والفارسى...»؛ أقول: و هو الحق فالواو عاطفة و «إما» حرف تفصيل فقط.

ص ۵۲ :

(۱) قوله: « ولـ «إما» خمسة معان: ...»؛ أقول: بل معنى واحد و هو التفصيل و المعانى الأخر تستفاد من القرينة.

(۲) قوله: «إلا أن «إما» يبنى الكلام معها...»؛ أقول: و هو بعيد لأنه دقيق و ضئيل فلهذا يبعد التفات العرف اليه.

«أن»

ص ۵۴ :

(۱) قوله: « وقد اختلف من ذلک فى أمرين»؛ أقول: و قد اضطرب كلامه هنا و الظاهر أن يقال: و المخالف فى ذلک شخصان: الأول ابن طاهر، زعم أنها لاتدخل على الأمر ولاالماضى و الثانى: أبوحيان: زعم أنها لاتدخل على الأمر فقط فتخلص:

---

۱. قد مر فى صفحة ۲۱ من هذا الكتاب.

أن هنا خلافا فى الماضى و خلافا فى الأمر فلا يصح التعبير بهكذا: « و قد اختلف من ذلک فى أمرين» كما هو واضح لدى التأمل.

(٢) قوله: « والجواب عن الأول: ...»: أقول: و فيه أن ابن طاهر قال: «إن الداخلة على المضارع...» و لم يقل إن اللاحقة للمضارع أو الداخلة و اللاحقة كذلک و تؤيده «لن» فإنها تدخل على المضارع و تخلصه و لا تدخل على غيره و نون التأكيد تلحق الفعل و لاتدخل فقياس «أن» بنون التأكيد باطل بل يجب أن يقاس بـ «لن» و «س» و «سوف» فإنها داخلات و النون لاحقة.

(٣) قوله: « وعن الثاني: أنه إنما حكم على موضع الماضى...»؛ أقول: و فيه أنه لااطراد فيه أى ليس هذا من شروط العمل فى المحل لأن «إن» الشرطية تعمل فى محل الجزاء جزما إذا كان الجزاء مقرونا بالفاء و مع ذلک لايؤثر فى معناه أو لأن «لا» الناهية تعمل فى المضارع الجزم لفظا ومع ذلک لاتؤثر فى معناه من حيث الزمان مضافا إلى أن «أن» الناصبة إن دخلت على الماضى تؤثر فى معناه من حيث تبديله من جملة تامة إلى مصدر مؤول و هلمّ جرا إلى غيرذلک من الأمثلة الكثيرة يجدها المتتبع لكن يبقى فى كلام ابن طاهر إشكال عدم الإشكال فى عدم القائل به.

ص٥٥:

(١) قوله: « والجواب عن الأول: أن فوات معنى الأمرية...»: أقول: و فيه أن أباحيّان يقول: إذا قدرآ بالمصدر فات معنى الأمر مع أن معنى الأمر موجود مع وجود «أن» أعنى: إذا دخلت «أن» المصدرية على الأمر يلزم تأويله بالمصدر و مع ذلک لايؤول لاستظهار الأمرية عرفا مع وجود «أن» فهو دليل على أنّ «أن» تفسيرية لا مصدرية و لو كانت مصدرية لأُوّل بالمصدر فتحصّل: أنه ليس إشكال أبى حيان فى كيفية حصول فوات معنى الأمر حتى يقال لرفع استبعاده: إن الأمر شبيه بالماضى و المضارع فى فوات معناه عند التأويل بل الإشكال فى نفس الفوات.

كل ذلک مضافا إلى أنه يفوت فى الماضى والمضارع زمانهما فقط وفى الأمر زمانه

وإنشائيته فلا يصح قياسه عليهما.

(۲) قوله: « وعن الثانى: أنه إنما امتنع ما ذكره...»؛ أقول: ولايخفى أن المصنف فى الجواب عن الإشكال الأول لأبى حيان سلم فوات معنى الأمر و شبهه بفوات معنى الماضى و المضارع، لكن الجواب عن الإشكال الثانى إنما يتمّ على فرض عدم تسليمه فوات معنى الأمر لأنه قال: «لامعنى لتعليق الإعجاب والكراهية بالإنشاء» فلو فات معنى الأمرية وهو الإنشاء لما كان إنشاء في البين حتى يقال: «لامعنى لتعليق الإعجاب و الكراهية بالإنشاء» فقول المصنف يؤيد ماقلناه: من أن معنى الأمر موجود لافائت وهذا دليل على كون «أن» تفسيرية لا مصدرية و إلا لفات معنى الأمر، إلا أن يقال: إن المصنف ليس قائل بفوات معنى الأمر وإنما قال ما قال فى الجواب عن الأول، لخصومته مع أبى حيان، لكن يبقى إشكال أبى حيان و لايدفع.

(۳) قوله: «لأن حروف الجر...»؛ أقول: و هذا وهَمٌ فاحش لأن حرف الجر يدخل على الحرف إذا كان زائدا نحو قول الشاعر: « و لا للما بهم أبدا دواء» ثم نقول: كون «أن» تفسيرية لاينافى تأويله مع ما بعده بالمفرد بل يؤول بالمفرد إذا كانت تفسيرمفرد و إذا كانت تفسيرجملة فلا فتفسيرالمفرد نحو حكاية سيبويه وتفسير الجملة نحوقوله تعالى: «فأوحينا إليه أن اصنع الفلک»[1] فتأمّل.

فتحصل: أنّ «أن» الناصبة تدخل على المضارع فقط ولايدخل على الماضى و الأمر و ما يدخل على الماضى فهى مخففة من الثقيلة فهى مصدرية لا ناصبة و ما يدخل على الأمر تفسيرية و هو قول أبى حيان و هو الحق رغم أنف المصنف.

ص ٥٦:

(۱) قوله: « وزعم الكوفيون...»؛ أقول: و التحقيق عدم شذوذ اتصالها بالفعل المتصرف لعدم ندرتها فالصواب قول الكوفيين لكن ليس شاذا ولذلک إن ابن مالک

---

۱. المؤمنون: آية ۲۷.

قائل بأن الأحسن الفصل لو دخلت على الفعل المتصرف أى يجوز عدم الفصل فقال:

« وإن يكن فعلا ولم يكن دعا *** ولم يكن تصريفه ممتنعا»

« فالأحسن الفصل بقدأونفي أو*** تنفيس أولووقليل ذكرلو»

و الجزم على فرض ثبوت قرائته يكون للتوسع و سيأتى توضيح لذلک[1] و قول البصريين خلاف الأصل لأصالة عدم الإهمال وأيضا هذا القول تحكم و فرار عن أن قرائة ابن محيصن غير فصيح والقرائات غير قرائة المشهور ــ وهى اللتى تنسب إلى حفص عن عاصم والحال أنها قرائة جميع المسلمين فى جميع الأعصار والأمصار ــ كلها كثيراما يصيبها إشكالات عديدة فى إعرابها و هذا أحدها و سيأتى ما بقى.[2]

(٢) قوله: « فتقع بعد فعل اليقين...»: أقول: والحق عدم لزوم كونها بعد فعل اليقين او ما نزّل منزلته كما ذكر فى الهامش.

(٣) قوله: « زعموا أنها لا تعمل شيئا...»: أقول: وهو الحق لعدم الدليل على كونها عاملا و ماذكر شاذ لم يسم قائله.

(٤) قوله: « وشرط اسمها...»: أقول: و ليس بشرط لأنه لما ثبت عدم كونها عاملا زال اختصاصه بالجملة الاسمية و لا يحتاج مع ذلک إلى الاسم فضلا عن مشروطية الاسم بكونه ضميرا و الضمير بكونه شأنا و الشأن بكونه محذوفا خصوصا إذا تأمّلت ما يأتى من المصنف فى الباب الرابع من أن هذا الضمير مخالف للقياس من خمسة أوجه ولا يصح الحمل عليه إذا أمكن الحمل على غيره.

وأيضا هذا الضمير موضوع للتفخيم فلا يصح حذفه كما سيعترف به المصنف[3].

ص٥٧:

قوله: « وهو متجه لأنه إذا قيل: ...»: أقول: و ليس بمتجه لأن القائلين بكون «أن»

١. سيأتى فى صفحة ۶۴ و ١٢٨ من هذا الكتاب.
٢. سيأتى فى صفحة ٥١، ٥٢، ٧٢، ٧٩، ٨۶، ١٢٨، ١٣۴، ١۴٠، ١۶١، ١۶۶، ١٨٢.
٣. مغنى الأديب: ص ۶٨.

تفسيرية لمّ يقولوا: إنها بمنزلة «أى» فى تمام الوجوه بل فى بعض الوجوه و هو أصل التفسير فلذا لاتكونان مرادفتين و لذا لوجئت بأحدهما مكان الآخر لم يصح فتحصّل: أن «أن» التفسيرية قد يفسر المفعول المحذوف للفعل لا نفس الفعل.

ص ۵۸:

(۱) قوله: «كما ذكر الزمخشرى...»؛ أقول: و لايخفى ما فيه.

(۲) قوله: «إذا ولى «أن» الصالحة للتفسير...»؛ أقول: و يحتمل رفعه أيضا على كون «أن» مخففة و «لا» نافية و جزمه بناء على كون «أن» مخففة و «لا» نافية و جواز الجزم للتوسع نحو: «إلى أن يأتنا الصيد»[1] فعلى هذا إن فقدت «لا» نحو: «أشرت إليه أن تفعل» جاز الرفعُ على التفسيرِ و التخفيفِ و النصبُ على كونها ناصبة و الجزمُ توسعا أو بتقدير لام الأمر لايقال: صيغته مخاطب و لاتستعمل باللام بل بنحو: «افعل» لأنه يقال: صيغة المخاطب أيضا تستعمل باللام و سيأتى فى باب اللام المفردة وإن كان استعماله كذلك قليلا لكن المقصود بيان المحتملات لا بيان الاحتمال الأظهر.

(۳) قوله: « ولها أربعة مواضع: ...»؛ أقول: و ليس لها موضع أصلا؛

أما الموضع الأول: فلأنها فيه مصدرية ناصبة أو مخففة فهى مع ما بعده فى تأويل المصدر و المصدر المؤول فاعل لـ «ثبت» مقدرا و يؤيده أن المصنف أوّل ما بعد «لما» بالمصدر بدون الحرف المصدرىّ فى بحث «لما»[2] فكيف مع الحرف المصدرى.

إن قلت: الأصل عدم التقدير، قلت: الأصل عدم الزيادة ولايخفى رجحان الثانى على الأولى لكثرة التقدير فى كلام العرب دون الزيادة.

وأما الموضع الثانى: فلأنها و ما بعده فيه منصوب أو مجرور بنزع الخافض أى «على» لأن فعل القسم يتعدى إلى المقسم عليه بـ «على».

وأما الموضع الثالث: فواضح لأنه «إذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال» و الرواية

---

۱. مغنى الأديب : ص۵۶.

۲. مغنى الأديب : ص ۲۱۰.

للشعر مختلفة فلا يصح الاستدلال به.

وأما الموضع الرابع: فلما مرّ في الموضع الأول أي فلأنها فيه مصدرية ناصبة أو مخففة فهي مع ما بعده فاعل لـ «ثبث» مقدرا. لايقال: التقدير خلاف الأصل لأنه يقال: الزيادة أيضا خلاف الأصل و الثانى مقدم على الأول لكثرة التقدير و قلة أو عدم ثبوت الزيادة في فصيح العرب.

ص ٥٩:

(١) قوله: « وزعم الأخفش...إلى أن قال: وجعل منه...»؛ أقول: و يؤيده قوله تعالى: « و مالنا لا نؤمن بالله»[١].

(٢) قوله: « معنى «ما منعنا».»؛ أقول: بفتح العين أى لام الفعل أو بسكونه: «مَنَعَنا أو مَنَعنَا».

(٣) قوله: « والصواب: قول بعضهم: »؛ أقول: و الظاهر أن في «ما» احتمالين:

الأول: كونها نافية فتكون حرفا فيكون «لنا» خبرا مقدما و ما بعده مبتدأ مؤخرا بدون تقدير شيء و تضمينه و زيادته و المعنى: «ليس لنا عدم التوكل» أى لا يجوز لنا عدم التوكل فيجب لنا التوكل.

الثاني: كونها استفهامية فتكون اسما وعليه فـ «ما» مبتدأ و «لنا» خبره و ما بعده منصوب أو مجرور بنزع الخافض و الخافض إما «في» و إما لام التعليل و الأول أنسب.

والوجه الثانى أعنى: كونها استفهامية أولى من الاحتمال الأول؛ لاستظهاره عرفا و تأييده بقوله تعالى: « و ما لنا لا نؤمن بالله»[٢] إلا أن يقال: إن «أن» الناصبة مقدرة قبل «لا» فلايكون مؤيدا لكن الأصل عدم التقدير وأيضا الأصل مع الظهور.

---

١. المائدة :٨٤ .

٢. المائدة :٨٤ .

(۴) قوله: «لعدم اختصاصها...»: أقول: ليس الاختصاص من شروط العمل لانتقاضه بـ «ما» النافية لأنها تدخل على الجملتين و مع ذلک تعمل فى الاسمية و كذلک «لا» النافية.

ص ۶۰:

(۱) قوله: « والأصل التوافق»؛ أقول: أصالة التوافق تقتضى توافق القرائتين فى المعنى و التوافق فى المعنى كما يحصل بتقدير «أن» شرطية. يحصل أيضا بتقدير «إن» مصدرية فلِمَ لا نقول لتحصيل التوافق بـ : وجود «إن» المصدرية حتى توافق قرائة الفتح؟!

و الحق عدم ثبوت قرائة الكسر و أنها مصدرية و مفعول له مع ما بعدها.

(۲) قوله: «الثانى: مجىء الفاء بعدها...»؛ أقول: وفيه أنه يمكن أن يكون من باب «أما أنت منطلقا انطلقت» أى يحتمل كونها مصدرية و حُذف الخافض و تقدمَ بعد ذلک على عامله.

(۳) قوله: «الثالث: عطفها...»؛ أقول: و فيه ما فى المرجح الأول فلوكانت الأولى شرطية لَلَزم عطف المفرد على الجملة فالمحذور عطف المفرد على الجملة فكما يدفع المحذور بتقدير الثانية شرطية يدفع أيضا بتقدير الأولى مصدرية و لارحجان لأحدهما على الآخر إلا أن يقال: بظهور الشرطية.

(۴) قوله: «ثانيها: النفى، قاله بعضهم فى قوله تعالى...»؛ أقول: و يؤيده قوله ـ تعالى ـ فى بنى إسرائيل: « و ءاتاكم مالم يؤت أحدا من العالمين»[1] و يؤيده أيضا أن كلمة «أحد» يستعمل فى سياق النفى غالبا أو دائما ــ على خلاف فى ذلک و سيأتى فى «نعم» ــ كما فى سورة المائدة و يؤيده أيضا أن «آمن» يتعدى بـ «ل» نحو: «فآمن له لوط»[2] ويؤيده أيضا أن التقديم و التأخير و الاعتراض خلافات للأصل

۱. المائدة :۲.
۲. العنكبوت : ۲۶.

و العرب لايجمع بين خلافين للأصل كما قال المصنف فى بحث «ما» ذيل آية: « فقليلا مّا يؤمنون».[1]

فعلى ذلک يكون المعنى ــ و الله العالم ــ : « ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم قل: إن الهدى هدى الله ما يؤتى أحد مثل ما أوتيتم» بدون أىّ تقديم أو تأخير أو اعتراض أو تقدير و فى التركيب الثانى كل ذلک، لكن يبقى فيه أن «آمن» يتعدى بالبا ء غالبا و أنّ كون «أن» نافية على فرض ثبوته قليل و الأمر سهل.

(۵) قوله: «ثالثها: معنى «إذ»...»؛ أقول: و الظاهرأن المقصود من معنى «إذ» هو التعليل لظهور الأمثلة فى ذلک و لكن يحتمل الظرفية أيضا.

ص ۶۱:

(۱) قوله: « رابعها: أن تكون بمعنى «لئلا»...»؛ أقول: بل فى قوله تعالى: «فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة»[2].

(۲) قوله: « والصواب: أنها مصدرية...»؛ أقول: بل لا تقدير هنا توضيحه: أن «أن» و ما بعده مفعول له لما قبلها أى إنهما علة لما قبلهما علةً غائية أى إن «أن» يخصص الفعل بالاستقبال فمعنى: «يبين الله... إلخ» هو أن ضلالتكم المحتملة فى الاستقبال سبب لتبيين الله الأحكام و معنى: «فتبينوا... إلخ» هو أن إصابتكم المحتملة قوما بجهالة فى المستقبل علة لوجوب التبيين و معنى الشعر: و شتمكم إيانا المحتمل فى المستقبل سبب لتعجيلنا و بالفارسية: «خداوند أحكام را تبيين مى كند چون گمراه خواهيد شد (اگر تبيين نكند).» و «چون با قومى از روى جهالت برخورد خواهيد نمود پس تحقيق كنيد (تا اينطور نشود).» و «ما مهمانى را به جلو انداختيم چون شما بد رفتارى خواهيد كرد(در صورت عدم تعجيل).».

---

۱. البقرة : ۸۸ .

۲. الحجرات: ۶.

«إنْ»

ص۶۲:

(۱) قوله: « فحذف المبتدأ وبقيت صفته»؛ أقول: إن المصنف يقول: «حذف الموصوف و بقاء الصفة ضعيف فی العربية لأن الصفة غير مفردة فلا يحسن تخريج التنزيل عليه»[۱] و هو فی الوقت نفسه يعرب الآية المذكورة[۲] بما عرفت فما حلّ هذا التناقض ؟ أقول: حذف الموصوف و بقاء الصفة ضعيف إذا كانت الصفة جملة وليس كذلک إذا كانت مفردة أو شبه جملة و دليل هذا التفصيل آية النساء لأنها لايمكن تخريجها على شیء غير هذا أی حذف الموصوف و بقاء الصفة فعليه ينفسخ إشكال المصنف على إعراب « و لقد جاءک من نبأ المرسلين»[۳] وبالجملة حذف الموصوف و بقاء الصفة إذا كانت شبه جملة ليس ضعيفا.

(۲) قوله: « وخرّج جماعة...»؛ أقول: ولايخفی رجحان كون «إن» نافية لأنّ الأصل عدم الزيادة و لعدم ثبوت كون «إن» بمعنی «قد».

(۳) قوله: « وقيل: إنما قيل ذلک بعد أن عمّهم بالتذكير»؛ أقول: ولايخفی رجحان هذا القول للتبادر و أصالة الحقيقة و أصالة عدم التقدير وعدم ثبوت كون «إن» بمعنی «قد» والأصل الأول ينفی القول الثانی والأصل الثانی ينفی القول الرابع.

(۴) قوله: « وأجاز الكسائی والمبرّد...»؛ أقول: و يؤيده قول الشاعر:

«إن هو مستوليا على أحد ❁❁ إلا على أضعف المجانين»[۴].

ص۶۳:

(۱) قوله: «بالكسر لا بالرفع»؛ أقول: و الظاهر أن يقال: «بالكسر لا بالضم» و إلا

---

۱. مغنی الأديب: ص: ۲۵۵، سطر: ۹.

۲. النساء :۱۵۹.

۳. الأنعام :۳۴.

۴. البهجة المرضية (السيوطی): بحث «إن» النافية.

فكلمة «قاض» مرفوع.

(۲) قوله: « و إن دخلت على الفعل أهملت وجوبا»؛ أقول: و فيه أنه يمكن إعمالها مع دخولها على الفعل و ذلک بأن يقدر اسمها ضميرا محذوفا كما فُعِل ذلک في أختها «أن» بالفتح ولافرق وماقديقال من أن شباهة «أن» بالفعل أقوى فلا يجوز أن تهمل بخلاف «إن» حديث خرافة لا يصغى إليه.

(۳) قوله: « نحو قول عاتكة: ...»؛ أقول: ويمكن أن يكون «إن» شرطية و اللام زائدة بناء على ثبوت الزيادة.

ص۶۴:

(۱) قوله: «الرابع: أن تكون زائدة»؛ أقول: و فيه أنه يمكن أن تكون نافية مؤكدة لنفي «ما» فلا زيادةَ كما خُرِّج قوله: «بني غدانة ما إن أنتم...» على ذلک.

(۲) قوله: « و عن آية المشيئة بوجوه...»؛ أقول: ولايخفى ضعف الأجوبة الثلاثة عن آية المشيئة؛

أما الأول: ففيه أنه ــ مضافا إلى أنه خلاف الظاهر ـ ليس المقام مقام التعليم و التعلّم بل المقام مقام الإخبار عن المستقبل و المخبرهو الله ـ تعالى ـ و ليس فعله ـ تعالى ـ أسوة لفعلنا حتى يكون تعليما.

وأما الثاني: فيضحک منه الثكلى لأنه يلزم منه كون كلامه ـ تعالى ـ بلا أيّ فائدة إلا التبرک.

وأما الثالث: ففيه ــ مضافا إلى كونه خلاف الظاهر ـ أن الكلام المحكي يذكر بعد مادة القول و أمثاله ملفوظا أو مقدرا و لايخفى أن التقدير خلاف الأصل و أن الجواب الثالث يحتاج إلى تقدير قول ومع ذلک كله فهو إخلال بكلامه ــ تعالى ــ.

و التحقيق: أن الله ـ تقدست اسمائه ـ يتكلم الناس على لسانهم و هوــ تعالى ــ يقول: «لتدخلنّ المسجد الحرام إن شاء الله» و الدخول معلق على مشيئةالله ــ تعالى

ـ حقيقة و ليس هناک دليل على تحقّق المشيئة بالنسبة إلى جميع الأفراد وإن كان بعض الأفراد كذلک كالنبی ـــ صلّى الله عليه و آله و سلم ـــ و مع هذه الحالة يصح أن يقول الله ـ تعالى ـ : «إن شا ء الله» لأنه يمكن أن يموت شخص قبل دخول المسجدالحرام ولايوفَّق للدخول وبالجملة المعنى ـ و الله العالم ـ كذلک: سوف يدخل المسجد من شاء الله دخوله فی المسجد لا جميع المؤمنين.

«أنَّ»

(۳) قوله: « ومن هنا صح للزمخشری...»؛ أقول: وليس تصح له هذه الدعوى أبدا لأنه لوسلم كونها فرعا عن «إنّ» ما اقتضى ذلک تبعيتَها عن «إنّ» فی جميع الأحكام بل المتيقن فی بعضها ولو كانت تابعتها فی جميع الأحكام للزم أن لايؤوّل مع ما بعدها بالمصدر.

(۴) قوله: «تفيد الحصركـ«إنما».»؛ أقول: و الحق وفاقا لبعض الأعلام و بعض النحويين كأبی حيان والفخر الرازی و المتقدمين أن كلمة «إنما» بالكسر لاتفيد إلا التأكيد فنقول مستعينا بالله: قد استدل على إفادة «إنما» الحصرَ بوجوهٍ أحسنها التبادر عند أهل اللغة و فيه أنه لم يثبت ـــ ولو ادعاه الجميع ـــ لوهنه عندنا لأنه لايبعد جدا أن يكون سبب هذا التبادر ـ على فرض تسليمه ـ نفس هذه الدعوى أعنی: أنه ما كان يتبادر من «إنما» الحصر عند العرب الأصيل الفصيح الجاهلی وإن هذا التبادر حدث فی القرون الأخيرة نتيجة هذه الدعوى من قبل بعض الأدباء و يؤيد ذلک أنهم لم يستدلوا على إفادتها الحصر بالتبادر بل بوجوه سخيفة نحو ما فی المطوّل من أنه مبنی على كون «إنما» مركبة من «إنّ» و «ما» و كون «ما» نافية و تقدير «إلا» ففی الحقيقة الذی يفيد الحصر هو «ما» و «إلا» لا «إنما» أو ما فی مغنی الأديب من أنه مبنی على كون «ما» زائدة كافة لكن كل ذلک لايسمن ولايغنی من جوع و سيأتی فی مبحث «ما» الزائدة أنه لم يثبت لدينا أیُّ«ما» زائدةٍ قطّ و أن الحق فی «ما» التی بعد «إن» هو كونه نكرة تامة بمنزلة ضمير الشأن كما ادعاه ابن درستويه و بعض

الكوفيين فحينئذ لاوجه لإفادتها الحصر و يؤيد وهن دعوى التبادر أيضا أن اللغويين و النحويين المتقدمين ليس في كتبهم عين و لا أثر من ذلک فمثلا كيف يحتمل إفادة «إنما» الحصر و مع ذلک لم يذكره سيبويه و أمثاله مع كثرة الابتلاء بهذه الكلمة في الكتاب و السنة و يؤيد ذلک أيضا أن «إنما» إن أفاد الحصر فقد أفاد الحصر الإضافي في غالب أو جميع الموارد أعني: «إنما» تكون أداة الحصر المقيد دائما كما ادعاه بعضهم و كما يظهر ذلک من تتبع أمثلتها في الكتاب العزيز و هو كما ترى بعيد عن الصواب و الذي يحسم مادة التوهّم وجود أمثلة في الكتاب العزيز لايمكن استفادة الحصر منها حتى الإضافي منه نحو: «إنما البيع مثل الربا»[1] فالذي هو الظاهر الذي لايمكن إنكاره هو أن الآية ليست بصدد حصر البيع في كونه مثل الربا حتى الإضافي منه و هو ظاهر و المثال الثاني نفس هذه الآية التي أثبت المصنف لها الحصر المقيد و أنكره أبوحيان لأن الحصر يستعمل لدفع توهم الشمول فمثلا يتوهم كون زيد شاعرا مع كونه كاتبا فيقال لدفع هذا التوهم: «ما زيد إلا كاتب» و حديث قصر القلب حديث خرافة لا يصغى إليه فعلى هذا لايمكن إفادة الآية الحصر لأنه لايتوهم أحد في أمر الربوبية إيحاء الإشراک مع إيحاء التوحيد حتى يقال لدفع هذا التوهم: «إنما يوحى إليّ أنما إلهكم إله واحد» لأن المرء إما يعتقد التوحيد و إما الإشراک ولا يُتوهم كلاهما معا أبدا فما أفاده أبوحيان بمكان من المتانة و المثال الثالث: «إنما حرم عليكم الميتة والدم و لحم الخنزير»[2] بداهة عدم حصر المحرّمات في المذكورات و لايعقل و لايتصور الحصر الإضافي في هذا المقام إلا أن يقال بـ : حصر المحرمات في المذكورات في أوائل البعثة و هو ــ كماترى ــ واضح الفساد لأن التدريج إنما يتصور في بيان الأحكام لا في تشريعها والآية في مقام التشريع فلذا عبر بـ : «حرّم»، إلى

---

١. البقرة : ٢٧٥.
٢. البقرة :١٧٣.

غیر ذلک من الأمثلة فالعمدة أنه إن ثبت کون «ما» نکرة تامة و کونه اسما لـ«إنّ» بمنزلة ضمیر الشأن فلا یبقی لتوهم الحصر وجه و هذا موکول إلی محله[1].

(۵) قوله ــ علیه السلام ــ : « و علمت أن کثیر ما أسئلک یسیر فی وجدک»: أقول: و هذا الکلام المنسوب إلی السجاد ــ علیه آلاف التحیة و السلام ــ یسأل عنه لأنه یتبادر منه فی بدء الأمر أن بعض ما یسئله عسیر فی وجده ــ تعالی الله عنه ــ و الجواب: أنه یحتمل خطأ النُسّاخ فی ذلک و لعل الأصل کذلک: «علمت أن جمیع ما أسئلک یسیر فی وجدک» بدل «کثیر» و ثانیا علی فرض ثبوت کلمة «کثیر» إنما یرد الإشکال علی فرض کون إضافة «کثیر» إلی «ما» فی تقدیر الانفصال بـ«من» التبعیضیة و هو کما تری بل کلمة «من» التی تقدر بین المضاف و المضاف إلیه هی «من» البیانیة نحو خاتم فضة أی الخاتمُ فضةٌ کما یقال: إن صح إطلاق اسم المضاف علی المضاف إلیه أو بالعکس فهی إضافة بیانیة فیکون المعنی: «علمت أن الکثیر الذی هو ما أسئلک یسیر فی وجدک فعلیه ینفسخ الإشکال ویحتمل عدم صحة هذا الانتساب ومع فرض صحته یفسر کما ذکرناه.

«إنّ»

ص ۶۷:

(۱) قوله: « وقد یرفع بعدها المبتدأ...»: أقول: یحتمل قویا اشتباه النساخ و الرواة وأن الأصل: «المصورین» بالنصب وهذا أولی من تقدیر ضمیرالشأن لأنه خلاف أصل فی خلاف أصل أی نفس التقدیر خلاف الأصل وکون الضمیر شأنا خلاف أصل آخر لأنّ المصنف معتقد بأنه خلاف للقیاس من خمسة أوجه کما أن حذف هذا الضمیر لایناسب وضعه للتفخیم.

(۲) قوله: « والشرط له الصدر فلا یعمل فیه ما قبله»: أقول: و یحتمل عمل «إن»

---

۱. سیأتی فی صحفة ۱۶۰ و ۱۶۱ من هذا الکتاب.

فی ما له الصدر علی خلاف الأصل للضرورة و یحتمل أیضا کون «من» موصولة و عمل عمَل الجزم لشبهه بـ «من» الشرطیة فی اللفظ و المعنی کما دخلت فاء الجزاء علی خبر «من» الموصولة لشبهه باسماء الشرط بل یمکن دعوی عدم وجود القسمین بالنسبة إلی «من» بل کلمة «من» قسم واحد تارة یجزم و أخری لایجزم و تارة یدخل علی خبرها فاء الجواب و أخری لایدخل فـ «من» إما موصولة دائما و إما شرطیة دائما.

(۳) قوله: « وتخفف فتعمل قلیلا...»؛ أقول: یمکن دعوی عدم إهمال «إن» المخففة کما ادُّعی فی أختها «أن» المخففة فکما یمکن تقدیر ضمیر الشأن اسما لـ«أن» یمکن تقدیره اسما لـ «إن» ولا فرق لکن فیهما کلامٌ سیأتی[۱] و حدیث أقوائیة شباهة «أن» بالفعل حدیث السخریة بل یمکن دعوی أنّ «أن و إن» المخففتین قسمان برأسهما و لا مساس لهما بالثقیلتین فعلی هذا یتبین صدق قول الکوفی من أنها لا تخفف أبدا و أنه إذا قیل: «إن زیدٌ لقائمٌ» فهی نافیة و اللام بمعنی «إلا» و لا یرد علیه ما ذکره المصنف من أنها تعمل قلیلا لأن حکایة سیبویه لم تثبت و قرائة الحرمیان و أبی بکر مردودة علیهم و علی عهدتهم لأنه ثبت لدنیا ثبوتا باتّا قطعیا لاریب فیه أن کل القراءات الموجودة کذبٌ افتُری علی الله و رسوله و کتابه العزیز و البحث الاستدلالی عن ذلک موکول إلی محله فالقرائة التی مرضیة عند الله و رسوله هی التی کانت و سیکون بین قاطبة المسلمین التی نسب خطأ إلی حفص ویؤید قول الکوفیین أیضا أنه إن کانت «إن» نافیة ففیه خلاف واحد للأصل و هو کون اللام بمعنی «إلا» و لکن إن کانت مخففة ففیه ثلاثة خلافات للأصل؛

الأول: ثبوت قسم جدید لـ «إن» و الأصل تقلیل الأقسام أی الأصل عدم الاشتراک اللفظی.

۱. نفس هذا الکتاب: ص ۵۰.

الثاني: تخفيفه من الثقيلة و هو يحتاج إلى دليل و هو مفقود.

الثالث: إهماله و الأصل فى كل عامل، العمل إلا ما ثبت بالدليل و هو هاهنا مفقود و لايخفى رجحان قولٍ فيه خلاف واحد للأصل على قولٍ فيه خلافات للأصل.

صفحه ۶۸:

(۱) قوله: «وأجيب عن هذا بأنها لام زائدة» . أقول: و الزيادة خلاف للأصل فكيف يحمل عليه التنزيل مضافا إلى ماسيأتى من المصنف من أن زيادة اللام فى الخبر خاصة بالشعر.

(۲) قوله: «أو بأنها داخلة على مبتدإ محذوف»؛ أقول: و الحذف و التقدير خلاف للأصل.

(۳) قوله: «كما قال المعلوط...»؛ أقول: و الحق أن «إن» فى هذا الشعر هى «إن» الشرطية و الجواب محذوف مدلول عليه من ما قبل و أيضا يرد عليه أن دخول اللام على الخبر لشباهة «إنّ» بـ «إنّ» التى هى قسم آخر برأسه كلام يضحك منه الثكلى مضافا إلى أنه خلاف الأصل.

(۴) قوله: « و يضعّف الأول أن زيادة اللام...»؛ أقول: و الحق أنه لم يثبت الزيادة حتى فى الشعر و سيأتى ذلک مفصّلا فى بحث اللام المفردة إن شا الله تعالى.

(۵) قوله: « و الثاني: أن الجمع بين لام التوكيد و حذف المبتدأ...»؛ أقول: و فيه أنه مبنى على كون اللام مؤكدة للمفرد أى المبتدإ و الحال أن اللام مؤكدة لمضمون الجملة كما قاله نفس المصنف.[۱]

(۶) قوله: « و المسموع من حذفه شاذ...»؛ أقول: و المسموع من حذفه ليس بموجود لأن «أنّ» لا تخفف و الخفيفة قسم برأسه و لم يوجد مورد قط عملت فيه «أنّ» الخفيفة حتى يقدر لها دائما ضمير الشأن! و أيضا على فرض تسليمه يلزم تقدير

۱. مغنى الأديب: ص ۱۸۵، سطر ۱.

اسم مّا لا خصوص ضمير الشأن كما صرّح المصنف بذلك[١] و أيضا يرد عليه أن الورود في كلام بني على التخفيف ليس بمستسهل للحذف لأن الموضوع لتقوية الكلام لا يناسب وروده في كلام بني على التخفيف و على فرض تسليمه لا يكون ذلك مستسهلا له.

ص: ٦٩

(١) قوله: « و قيل: «هذان» اسمها، ثم اختلف...»؛ أقول: و فيه أن الكتاب العزيز جاء على أفصح اللغات و هي لغة الحجاز و القرائة كاذبة.

(٢) قوله: « و قيل: «هذان» مبنى...»؛ أقول: و هذا أشبه شئ بالأكل من القفا لأن الأصل في الاسماء الإعراب فإن وجد الإعراب في اسم فهو معرب قطعا ولايعقل بناءه على حالتين.

(٣) قوله: « و قيل لما اجتمعت...»؛ أقول: و فيه أنه لايصحّح القرائة و تقدير البعض لا يغني من جوع فانظر كيف وقعوا في حيص و بيص لتصحيح القرائة و هي لايطاوع للتصحيح و هو شاهد صادق على صدق ما ذكرناه من تكذيب القرائات و سأذكر إن شاء الله ـــ تعالى ـــ في خلال المباحث[٢] أن جميع القرائات مخالف لقواعد الأدب العربي في غالب الموارد إلا قرائة المشهور فالقرائة المشهورة في المقام هي: «إن ـــ بالتخفيف ـــ هذان لساحران» و لا يرد عليه شيء مما مضى قط فتمتّع.

«أو»

(١) قوله: « وذكر ابن مالك أن أكثر ورود «أو» للإباحة...»؛ أقول: و فيه أن هذين المثالين مناسبان لمعنى الإضراب نظير: « وجهك البدر لا بل الشمس...»[٣]

(٢) قوله: «الخامس: الجمع المطلق كالواو»؛ أقول: قال المصنف في أوائل بحث

---

١. مغني الأديب: ص ٢٣٦.

٢. نفس هذا الكتاب : ص ٣٩، ٥٢، ٧٢، ٧٩، ٨٦، ١٢٨، ١٣٤، ١٤٠، ١٦١، ١٦٦، ١٨٢.

٣. مغني الأديب: ص ٨٨.

واو العاطفة: «إن قول النحويين: معناها الجمع المطلق غير سديد» بل الصواب مطلق الجمع فارتكب ماهو غير قائل به و سيأتي ثمّ بحثٌ حول ذلك.[١]

ص ٧١:

(١) قوله: « وإنما قدرنا «كان» شأنية»؛ أقول: و قد قال في المطوّل: إن ضمير الشأن مختص بباب «إنّ» ولايستعمل في غيره فعليه يكون «سيان» خبرا مقدما لكن الرواية كاذبة و قد رُوي الشعر هكذا: « و قال رائدهم سيان... إلخ» كما ذُكر ذلك في الهامش.

(٢) قوله: « ويقويه أنه روى « و نصفه».»؛ أقول: وفيه أن الشاعر ما قال شعرين بل قال شعرا واحدا إما بالواو و إما بـ«أو» و أحدهما غلط قطعا و مادام لم يتبين الصحيح من الغلط لايصح الاستدلال بهذا الكلام على شيء لأن أيهما استدل بها على شيء احتمل فيه الخطأ و «إذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال».

(٣) قوله: «تأتي للإضراب مطلقا احتجاجا بقرائة أبي السمّال...»؛ أقول: التحقيق التمثيل للإضراب و لردّ اشتراط سيبويه بآيتي البقرة والنجم السابقتين و قرائةُ أبي السمّال ــ مضافا إلى ما فيها من ما ذكر في الهامش من أن «احتجاج الأدباء...إلخ» ــ لم أتعقل وجه حمله على الإضراب.

ص ٧٣:

(١) قوله: « و حمل عليه بعض المحققين...إلى أن قال و أجاب ابن الحاجب...»؛ أقول: و كلاهما تخريص أعني: قول ابن الحاجب و بعض المحققين و أيّ ترجيح لأحدهما على الآخر! ؟ و التحقيق: أن «أو» في هذه الآية على بابها أي بمعنى أحد الشيئين ولايلزم من ذلك ما ذكروه بيان ذلك: أن الآية ليست بصدد بيان لزوم المهر و عدمه بل الآية بصدد بيان صحة الطلاق في الفرضين المذكورين في الآية و بيانِ عدم

---

١. نفس هذا الكتاب: ص ١٧٦ و ما بعده.

ترتّب إثم على ذلک بعبارة أخرى: إن المخاطب توَهّم أن الطلاق في حالة عدم المساس أو فى حالة عدم فرض المهر يترتب عليه جناحٌ كالطلاق فى حالة الحيض كما ذكر ذلک فى تفسيرى «مجمع البيان» و «الميزان» و ما ذكرناه منطبق على ظاهر الآية جدا حيث قال ــ تعالى ــ : «لا جناح عليكم إن طلقتم النساء مالم تمسوهن أو تفرضوا لهن فرضية» فترى ــ حين تتأمل ــ أن جواب الشرط محذوف مدلول عليه بما قبله و «مالم تمسوهن» ظرف للجواب فى المعنى فيكون المعنى: طلاق النساء فى مدة عدم المساس أو مدة عدم تعيين المهر لاجناح فيه و الجناح كما يقال: بمعنى الإثم ويحتمل أن يكون معرّب «گناه» بالفارسية و «تفرضوا» عطف على «تمسوا» كما هو الظاهر جدّا و بالجملة إن الآية ليست بصدد بيان ثبوت المهر و عدمه حتى يقال ما قيل فكأنهم توهموا أن معنى «لا جناح عليكم» هو لامهر عليكم فتراهم يقولون: «لاجناح عليكم فيما يتعلق بمهور النساء» و هذا المعنى خلاف الظاهر جدّا كما هو واضح و المعنى الظاهر هو «لا إثم عليكم» كما ذكرنا.

(٢) قوله: « وقيل: «أو» بمعنى الواو و يؤيده قول المفسرين: ...»؛ أقول: لايقال: إن ماذكرتَ فى تفسير الآية ينافى قول المفسرين، لأننا نقول: ــ على فرض تسليم هذا النقل ــ لعل الرجل الأنصارى توهّم أن الطلاق فى حالة عدم المسيس و الفرض لايصح و يترتب عليه الإثم فنزلت الآية لدفع هذا التوهّم و أيضا الواو فى كلام المفسرين حيث قالوا: قبل المسيس و قبل الفرض لاينافى ما تفيد كلمة «أو» كما قالوا: «الواو للجمع المطلق أو مطلق الجمع» بل مفاد كلمة «أو» غير منافٍ لمفاد كلمة الواو و هذا المعنى جارٍ فيما بين الواو و «ثم» والفاء أيضا أعنى: أن «ثم» والفاء و «أو» يفدن معنى الواو و هو الاشتراک فى الحكم و أما الواو لاتفيد ما تفيده هذه الثلاثة أى الترتيب و التعقيب و المهلة و السببية وغير ذلک و بالجملة إن قول المفسرين لا يؤيد كون «أو» بمعنى الواو.

(٣) قوله: « و يكون غاية لنفى الجناح لالنفى المسيس»؛ أقول: دليل ذلک: أنهم فرضوا أن معنى «لاجناح...» هو «لامهر عليكم إن طلقتم النساء مالم تمسوهن...

إلخ» يعني: نفي الجناح أي المهر ثابت إلى أن تفرضوا لهن فريضة لا أن نفي المهر ثابت في مدة عدم المسيس المقيَّد بكونه إلى أن تفرضوا لهنّ فريضة فتدبّر.

(۴) قوله: «العاشر...الحادي عشر...الثاني عشر...»؛ أقول: لايخفى سخافة هذه المعاني.

«أيْ»

ص ۷۴:

قوله: «حرف لنداء البعيد أو القريب أو المتوسط على خلاف في ذلک»؛ أقول: و هذه الخلافات يؤيد كونها للجميع.

«أيا»

ص ۷۵:

قوله: «قال طالب ابن أبي طالب...»؛ أقول: يظهر من ابن هشام أن هذا الشعر يدل على اختصاص «أيا» بأحدهما و لايستعمل لكليهما مع أن الدليل أخص من المدّعى أعني: هذا الشعر لاينفي استعمالها في الآخر.

«أيّ»

ص ۷۷:

(۱) قوله: « و قد تخفف كقول الفرزدق...»؛ أقول: لا يخفى أن «أيّ» في هذا المثال هي الموصولة لا الاستفهامية فيكون بدلا من «السماكين» فالموصولة تخفف لا الاستفهامية.

(۲) قوله: «الثالث: أن تكون موصولة...»؛ أقول: و الحق مع سيبويه كما يظهر ذلک من المصنف فأما قول الكوفيين و البصريين من أن «أي» الموصولة معربة دائما لا دليل عليه بل الدليل على خلافه و هو هذه الآية، لا يقال: إن هذه مصادرة بالمطلوب لأنا نقول: إن الآية تكون دليلا على القاعدة النحوية وأيّ دليل أحكم من القرآن؟! و القرائة متواترة والدليل الثاني: هو قول الشاعر الذي سيأتي: «فسلم على أيهم أفضل»

و الظاهرأن الزجاج معتقد بأن علة البناء هى الشباهة بالحروف و أن خصائص الاسماء تعارض هذه الشباهة فتكون الشباهة غير مدنية فعلى هذا المبنى اعترض على سيبويه بأن «أيّ» معربة إذا أفرد أى إذا تجرّد من خصائص الاسماء فكيف يقول ببنائها إذا أضيفت أى عارضتها خصيصة الاسم والتحقيق أن المبنى غير وجيه لأنا وجدنا فى كلام العرب كلمات مبنية و مع ذلک ليس فيها أىّ شباهة بأىّ حرف و أضف إلى ذلک أن بعضها توجد فيها خصائص الاسم ومع ذلک يكون مبنيا؛ منها: كلمة «قبل» و «بعد» و أخواتهما من ظروف الغاية وأشباهها نحو: « لله الأمر من قبلُ و من بعدُ»[١] فإنها مبنية مع ورود «من» الجارّة عليهما التى هى من خصائص الاسماء و منها: «أى» الموصولة فى الحالة المذكورة و ليس فيها شباهة و ما ذكر من الشباهة قريب من الخرافة و منها: كلمة «غير» التى مبنية فى حالة مع عدم الشباهة و منها: «الأول» و منها: «حسب» و منها: غير ذلک كما يجد ذلک المتتبع.

ص ٧٨:

(١) قوله: « ولاأعلمهم استعملوا «أيّ» الموصولة مبتدأ»؛ أقول: و هذا سهوٌ ظاهر من المصنف لأن الزمخشرى لم يقدر «أى» الموصولة مبتدأ بل خبرا و هو ظاهر.

(٢) قوله: «الخامس: أن تكون وصلة...»؛ أقول: هاهنا بحثٌ و هوأن «أيّ» هذه التى تستعمل فى النداء هل هى اسم أو حرف؟ فكثيرٌ يتوهمون أنه اسم و يرد عليه أن الاسم له معنى مستقل و «أيّ» هذه ليس له معنى فضلا عن كونه مستقلا بل هو من حروف المبانى أى من الحروف التى تستعمل لإصلاح اللفظ و الفوائد اللفظية و يكون كالعلائم بدون إفادة أىّ معنى نظير الألف التى تأتى بعد واو الجمع فى الأفعال والواو وسط كلمة «أولئک» و لام المستغات به، على القول بزيادتها لايقال: إنها هى الموصولة لأنه يقال: فلمَ لاصلة لها وأين الصلة فالحق أن المنادى هو المرفوع بعدها و

---

١. الروم :۴.

«أيّ» ليست إلا فاصلة لفظية بين حرف النداء و المنادى كراهة الجمع بين أداتى التعريف كما ذكروا أو كراهة خفة اللفظ.

(۳) قوله: « ولاتكون «أيّ» غيرمذكور معها مضاف إليه البتة إلا فى النداء و الحكاية»؛ أقول: ولايخفى أنه على ماذكرنا لايحتاج «أيّ» إلى مضاف اليه فمع لزوم إضافتها يكون عدم الإضافة و عدم تعويض التنوين عنها فى النداء مخالفا للقاعدة و هذا دليل قاطع على عدم كونها اسما.

«حرف الباء»

ص ۷۹:

(۱) قوله: «الباء المفردة: حرف جر لأربعة عشر معنى: »؛ أقول: بل له معنى واحد و هو الإلصاق و سيأتى بعض توضيح لذلک.

(۲) قوله: «أولها: الإلصاق»؛ أقول: بل آخرها.

(۳) قوله: « و هو حقيقى کـ «أمسكت بزيد» إذا قبضت...»؛ أقول: على فرض ثبوت هذا الاستعمال تكون الباء زائدة لأنه لا معنى لها فيصير المثال کـ «لاتلقوا بأيديكم» على القول بزيادتها ولايمكن أن تكون الباء للإلصاق إلا أن يحمل على حذف المفعول كما حمل «لاتلقوا بأيديكم» أى لاتقلوا أنفسكم بأيديكم و فى المقام: أمسكت يدَىَّ بزيد فعلى هذا لا بأس بكونها للإلصاق.

(۴) قوله: « و مجازى نحو: «مررت بزيد»...»؛ أقول: هذا المثال كما يحتمل أن تكون الباء فيه للإلصاق لايبعد أيضا أن تكون بمعنى الاستعلاء أى المعنى العاشر بدليل «أو كالذى مرّ على قرية»[1] و « و كأين من آية فى السموات و الأرض يمرّون عليها»[2] و « و إنكم لتمرّون عليهم مصبحين»[3] و غير ذلک كما يحتمل أن تكون

---

۱. البقرة : ۲۵۹.

۲. يوسف : ۱۰۵.

۳. صافات :۱۳۷.

بمعنى المجاوزة أى مرادفة «عنّ»، لاستظهار ذلک منها عرفا و لايخفى رجحان الثانى أى الاستعلاء لما ذكرنا إلا أن يُرجع الاستعلاء فيه إلى الإلصاق بنحو أو يرجع الإلصاق فيه إلى الاستعلاء و هو المتعيِّن لقلة استعمال مادّة المرور مع الباء بالنسبة إلى «على».

(۵) قوله: «أى ألصقت مرورى بمكان يقرب من زيد»؛ أقول: ولايخفى ما فيه من الأكل من القفا مضافا إلى أنّ «مررت» ليس بمعنى «ألصقت» و لا تفيد الباء ذلک.

ثمّ لايخفى أنه على ما ذكرنا فى الأمرين المتقدمين لاينقسم الإلصاق إلى الحيقيقى و المجازى بل هو الحقيقى دائما خصوصا على القول بعدم جواز المجاز فى الحروف و قد عرفت ما فى المثالين فالأولى التمثيل للإلصاق بـ « و قد أحسن بى»[1] و «هزّى إليکِ بجذع النخلة»[2] كما سيأتى.

(۶) قوله: «الثانى: التعدية...»؛ أقول: و هاهنا بحثٌ دقيق فتهيأْ: قيل: التعدية نوعان: بالمعنى الأخص و بالمعنى الأعم و الأول يوجد فى الباء فقط و الثانى فى كل حروف الجر إلا الحروف الزائدة و التى كالزائدة نحو «رُبّ» فأقول: إن التعدية بالمعنى الأخص لا أفهم له معنى قط ويؤيده عدم تفصيل و تبيين ذلک فى كلامهم ففى مثال «ذهب الله بنورهم»[3] إن كان المعنى «أذهب الله نورهم» كما ذكرذلک ابن هشام و قرئ أيضا فلازم ذلک كون التعدية بالباء تعدية بلاواسطة و هو كما ترى بيان ذلک: أن التعدية يتحقق بوجهين: إما بواسطة حروف الجر وإما بلاواسطتها و الأول هى نفس التعدية بالمعنى الأعم التى توجد فى كل حروف الجر فالمثال المذكور أى «ذهب الله بنورهم» عدّى بالباء أى بواسطة حرف الجر فتعديتها هى بالمعنى الأعم فقول المبرّد و السهيلى بمكان من المتانة و إن لم يتأمله المصنف و الردّ بالآية فى غير محله لأنک

---

۱. يوسف : ۱۰۰.
۲. مريم : ۲۵.
۳. بقرة :۱۷.

إن قلت: على ما ذكرتَ و ذكر المبرّد و السهيلى يلزم فى الآية ذهاب الله مع نورهم ـــ تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيرا ـــ قلت: كما يلزم ذلك من ذلك، يلزم ذلك أيضا من «أذهب الله نورَهم» لأن كل من يُذهبُ شيئا، يَذهب معه لا محالة ألا ترى أن زيدا إذا أذهب ماءا من البصرة إلى الكوفة فلازمه ذهابه مع الماء إلى الكوفة فلو فرض أن زيدا لم يصل مع الماء إلى الكوفة بل الماء وصل إليها وحده فحينئذ لايقال: أذهب ماءا بل يقال: أرسل ماءا و الإرسال غير الإذهاب أو فقل بالفارسية: «فرستادن غير از بردن است» و بالجملة: حلّ الإشكال بطريق آخر: و هى أن المراد من ذهاب الله مع نورهم ليس الذهاب الحقيقى بل المراد هو المحو. إن قلت: إذا دار الأمر بين الحقيقة والمجاز فالحقيقة أولى قلت: كلا، لأن الآية محمولة على المجاز لا محالة ألا ترى إن كان المعنى «أذهب الله نورهم» فلا يراد من الإذهاب المعنى الحقيقى منه لأنه يلزم فيه ما ذكر أيضا لما مرّ من أن من يُذهبُ شيئا، يَذهب معه لامحالة فالمراد من الإذهاب هو الإمحاء فالمجازية محققة على كل حال سواء أريد من الباء التعدية أم المصاحبة و نظير ذلك فى تحقق المجازية على كل حال قوله ـــ تعالى ـــ: « و جاء ربک»[1] فكما قرينة عدم إمكان المجئ لله ـــ تعالى ـــ توجب تأويلَ الآية وحملَها على المجازية ولاتوجب الحمل على أن «جاء» وضع لمعنى آخر غير المجئ فكذلك المقام فقرينة عدم إمكان ذهاب الله ـــ تعالى ـــ توجب الحمل على المجازية لا الحمل على معنى مستلزمٍ لتوالٍ فاسدة، منها: زيادة الباء مع فرض كونها للتعدية لأنه على فرضهم لا معنى للباء أصلا و حديث كون التعدية من معانى الباء لايجدى لأن التعدية من أعمال حروف الجرّ لا من معانيها ألا ترى أن باء السببية والمصاحبة والظرفية والإلصاق وغيرها و سائر حروف الجرّ تُفدنَ معنىً مع كونها للتعدية فباء التعدية ـــ على فرض تسليمها ـــ إن كانت تفيد التعدية فقط فلا معنى لها ولازم ذلك

---

۱. الفجر :۲۲.

كونها زائدة و هم لا يجيزون ذلك و إلا فينبغي ذكرها في موارد زيادات الباء وإن كان لها معنى مع التعدية فما ذلك المعنى!؟ المصاحبة أم غيرها؟! و على كل حال تكون تعدية الباء تعدية بالمعنى الأعمّ التي يشارك الباءَ فيها سائر حروف الجرّ و يجرى ما ذكرنا في نحو: « و جئتك من سبأ بنبأ يقين»[1] و « و جاء فرعون و من قبله و المئتفكات بالخاطئة»[2] و « فلما جائتهم رسلهم بالبينات»[3] من الأفعال القاصرة المتعدّية بالباء ففى كل ذلك، الباءُ للمصاحبة و معنى الفعل على بابها، إن قلتَ: قد قلتَ: فيما مضى أن الباء له معنى واحد و هو الإلصاق، قلتُ: المصاحبة نوعٌ من الإلصاق وهو واضح.

(٧) قوله: « و لأن الهمزة و الباء متعاقبتان...»؛ أقول: قد ظهر مما ذكرنا أن الباء ليست معاقبة للهمزة فيجوز: «أقمت بزيد» على فرض كون الباء للمصاحبة و هو واضح.

ص ٨٠:

(١) قوله: « و من ورودها مع المتعدى...»؛ أقول: ولايخفى ما فيه لوضوح كون الباء في الآية للسببية جدّا و هو يؤيد ما ذكرناه من أن باء التعدية تفيد معنىً مضافا إلى التعدية فابن هشام بارتكازه العرفي اعترف بإفادة باء التعدية السببيةَ.

ثم لايخفى ما فى تقديره، قال: «دفع بعضِ الناس بعضا» مع كون الله ـــ تعالى ـــ فاعلا للدفع، لكن المصنف جعل الفاعل في تقديره «بعض الناس».

(٢) قوله: «الثالث: الاستعانة...»؛ أقول: و الاستعانة يرجع إلى الإلصاق ففى المثال المذكور فى المتن تكون الضربة ملصقة بالسيف.

(٣) قوله: « الرابع: السببية...»؛ أقول: و السببية أيضا نوع من الإلصاق و بالجملة

---

١. النمل: ٢٢.
٢. الحاقة: ٩.
٣. الغافر: ٨٣.

يراد من الإلصاق معنى عام-له مصاديق كثيرة نحو: الإلصاق الذى بين المستعين والمستعان منه و الإلصاق الذى بين السبب والمسبب و الإلصاق الذى بين المصاحِب ـــ بالكسر ـــ والمصاحَب ـــ بالفتح ـــ و الذى بين الظرف و المظروف و غير ذلك.

ص ٨١:

(١) قوله: «السادس: الظرفية...»؛ أقول: و هو الإلصاق فتأمل فإنه واضح.

(٢) قوله: «السابع... الثامن...»؛ أقول: و ليس بين باء المقابلة و البدل فرق لأن الباء تفيد معنى واحدا فى نحو: « فليت لى بهم قوما» و فى نحو: «اشتريته بألف».

ص ٨٢:

(١) قوله: « و إنما لم نقدّرها باء السببية...»؛ أقول: يظهر من المصنف أن المسبب لايمكن أن يوجد بدون السبب ففى المثال قد تعطى الجنة بغير عمل بزعمه فالعمل لايمكن أن يكون سببا لأنه يلزم من ذلك تحقق المسبب أى دخول الجنة بدون السبب أي العمل فثبت أن السبب غير ذلک لكن أقول: يمكن أن يكون لمسبب واحد أسباب كثيرة فدخول الجنّة مسبب و له أسباب كثيرة تامّة أو ناقصة مثل تفضّل الله ـــ تعالى ـــ و شفاعة الأخيار و غير ذلک فآية النحل ظاهرة فى سببيّة العمل لدخول الجنّة ظهورا واضحا و تؤيده الآيات الأخرى و الروايات من أهل البيت ـــ عليهم السلام ـــ نحو: «فأما إن كان من المقرّبين فروح و ريحان و جنة نعيم»[١] و « من عمل صالحا فلأنفسهم يمهدون»[٢] و « و أمّا من خاف مقام ربّه و نهى النفس عن الهوى فإن الجنّة هى المأوى»[٣] إلى غير ذلک من الآيات الكثيرة فوجود الفاء فى هذه الآيات بين الشرط و الجزاء اللذان هما السبب و المسبب يشهد على ما ذكرنا فتحصّل: على رغم زعم المصنف أن العمل سبب لدخول الجنة ولو لم يكن سببا تامّا و الحديث لم

---

١. الواقعة :٨٨-٨٩.
٢. الروم :٤٤.
٣. النازعات :٤٠ و ٤١.

يثبت صدوره حتى يقال ما قال من حلّ التعارض مضافا إلى أنه يمكن فرض الأسباب الكثيرة لدخول الجنة كما ذكرنا و مع ذلک لا إشکال فی تحقق المسبب مع عدم وجود سبب إذ السبب الآخر موجود أعنی: تفضّل الله ـــ تعالى ـــ و لطفه.

(٢) قوله: «التاسع: المجاوزة...»؛ أقول: و الأولى التمثيل بقوله ـــ تعالى ـــ «سأل سائل بعذاب واقع»[١] و أما المثال المذکور فهو حسن إن کان الجار و المجرور أعنی: «به» متعلقا بالسؤال لکن یحتمل تعلقه بـ «خبیرا» فعلى هذا یکون نظیر قوله ـــ تعالى ـــ «و الله خبیر بما تعملون»[٢].

لایقال: ثبوت معنی المجاوزة للباء دلیل علی أنه مشترک لفظی بین الإلصاق و المجاوزة، لأنه یقال: یمکن أن یفرض نوع من الإلصاق و الربط بین السائل و السؤال و المسئول عنه.

(٣) قوله: « و فیه بعد...»؛ أقول: و فی کلامه مصادرة واضحة فکأن المصنف فرض أن کل مجرور بعد مادة السؤال هو المسئول عنه و علی ذلک اعترض و قال: « و فیه بُعد لأنه لا یقتضی... إلخ» فالمصنف یدعی أن المجرور لیس سببا بل مسئولا عنه و دلیله هو أن المجرور إن کان سببا فلن یکون مسئولا عنه، فتحصل: أنه لا دلیل علی أن کل مجرور متعلق بمادة السؤال هو المسئول عنه بل الذی فَرَضَ أن الباء للسببیة فقد فَرَض عدم کونه مسئولاعنه.

(٤) قوله: «العاشر: الاستعلاء...»؛ أقول: لِمَ لا تکون آیة آل عمران دلیلا علی کون «علی» فی آیة یوسف للسببیة لکن الحق أنه للإلصاق.

ص٨٣:

(١) قوله: «الحادی عشر: التبعیض...»؛ أقول: ما قاله الأصمعی و الفارسی و القتبیّ و ابن مالک یکون وجیها بالنسبة إلی آیة سورة الإنسان لأن مادة الشرب یتعدی

١. المعارج :٢.
٢. المنافقون :١١.

بـ «من» فإذا عدّی بالباء يظهر من الباء ما كان يظهر من « من» نحو: « و يشرب ممّا تشربون»[١] و « فشربوا منه إلا قليلا منهم»[٢] لكن كل ذلك لايتقضى عدم كون الباء للإلصاق لعدم منافاة بين كونها للإلصاق و بين فهم التبعيض منها و يؤيده أن العين لايمكن أن يشربَ كلَّها عبادُ الله فالشرب يتعلق بالبعض لامحالة و أما بالنسبة إلى آية المائدة فكذلک طابق النعل بالنعل أی إن الباء للإلصاق و يفهم التبعيض منها لأنه إذا قيل: «مسح برأسه» يظهر منها عرفا أن المسح تعلق ببعض الرأس أو إذا قيل: «امسح برأسک» يُمتثل هذا الأمر بمسح البعض لأنه يصدق أنه مسح برأسه بخلاف ما إذا قيل: «مسح رأسه» أو «امسح رأسک» لظهور الرأس فی الكل و إرادة الجزء مجاز يحتاج إلى القرينة و قد ظهر مما ذكرنا ما فی قول البعض: إنه ورد فی رواية زرارة أنه قد سأل عن الصادق ــ عليه السلام ــ من أين فهمت أن المسح ببعض الرأس؟ فأجيب لمكان الباء فتوهَّم البعضُ أن مراد الصادق ــ عليه السلام ــ هو أن الباء للتبعيض لكن ذلک مدفوع بما ذكرنا من عدم منافاة بين كون الباء للإلصاق و فهم التبعيض منها.

(٢) قوله: « وقيل هی فی آية الوضوء للاستعانة و إنّ فی الكلام حذفا و قلبا...»؛ أقول: ولايخفی سخافة هذا الوجه.

(٣) قوله: «الثانی عشر: القسم...»؛ أقول: ولايخفی ما فيه لأنه يظهر منه أن القسم من معانی الباء و هو كما ترى ضرورة أن الباء فی ذلک كله للإلصاق حقا و أما الذی يفيد القسم هو فعل القسم لا الباء و بالجملة الباء متعلقة بفعل القسم و تفيد الإلصاق ولاغير و يقال بالفارسية: «قسم می خورم به خدا» و هو يؤيد ما ذكرناه و ما ذكرنا يجری فی واو القسم و تائه أی إنهما أيضا للإلصاق فما معنى « والله» و « تالله» إلا « به خدا قسم».

---

١. المومنون :٣٣.
٢. البقرة :٢۴٩.

(۴) قوله: «الثالث عشر: الغاية...»؛ أقول: الباء في المثال للإلصاق و لايحتاج إلى كونها بمعنى «إلى» أو إلى التضمين و الظاهر أن الذى دعاهم إلى ذلک هو أن الاحسان يتعدى بـ «إلى» نحو قوله ــ تعالى ــ : « و أحسن كما أحسن الله إليک»[۱] أقول: لمَ لاتكون آية يوسف دليلا على آية القصص؟! و التحقيق أن الإحسان يتعدى بكليهما و الباء و «إلى» تفيدان أمرا واحدا إلا أن يقال: إن الإحسان إذا عدّى بالباء يفيد أنه مؤكَّد لمكان الإلصاق بخلاف ما إذا عدّى بـ «إلى» ألا ترى أن الإحسان المعدّى بالباء راجع إلى يوسف ــ على نبينا و آله و عليه السلام ــ و الإحسان المعدّى بـ «إلى» راجع إلى قارون فالله تعالى أحسنَ إلى يوسف و إلى قارون لكن أين نسبة الثاني من الأول كما قيل: «ببين تفاوت ره كزكجاست تا بكجا»[۲].

(۵) قوله: « و أمّا إذا قيل: بأنّه أمر لفظا...»؛ أقول: و هو الحق لأصالة عدم الزيادة و تغييرُ الصيغة أيضا خلاف الأصل و ما قاله من أن الباء معدّية مثلها في «امرر بزيد» مع أنه قال في صدر البحث أن الباء بعد المرور للإلصاق، مؤيد ماذكرناه من أن جميع حروف الجر للتعدية و أنها لاتختص بقسم خاص من هذه الحروف و أن الباء تفيد معنى من المعاني مع كونها للتعدية و أنه لامعنى للتعدية بالمعنى الأخص.

(۶) قوله: «لتضمّن «كفى» معنى «اكتف»...»؛ أقول: و هو بمكان من القبح لأن الفعل الماضي لا يستعمل للإنشاء الطلبي غير الدعاء و على فرض تسليم استعماله لايستعمل في صيغة مخالفة لصيغته أعني: إن استعمل «كفى» في الطلب فليكن معناه «ليكتفِ» لا «اكتفِ» ألا ترى قولهم: «اتقى الله امرؤ... إلخ» فقال المصنف: «أي ليتق و ليفعل» و لم يقل: «اتق و افعل» و أيضا لأنه لايصححه قولهم: «اتقى الله امرؤ... إلخ» لأن هذا القول لم يثبت صدوره من فصيح فلذا لا ترى له نظيرا في الفصيح مع اختلاله في نفسه ألا ترى أنه ليس بين «اتقى» و «فعل» في القول المذكور حرف

---

۱. القصص :۷۷.

۲. ديوان الحافظ :الغزل الثاني.

عاطف و لمّا تنبه المصنف لذلک أدخل حرف العطف في التقدير و قال: «ليتق و ليفعل» و أيضا له اختلال فی المعنی فما معنی «ليتق امرؤ؟ هل المراد طلب التقوی من شخص مجهول؟!! و ليس جزم «يشب» دليلا علی كون الماضی بمعنی الإنشاء الطلبی لأن المضارع فی كلام العرب يجزم اعتباطا نحو: آية المنافقين الآتية[۱] و نحو: « و الليل إذا يسرِ»[۲] إن قلت: السجع فی السورة اقتضی الجزم قلت: ليس السجع من عوامل الجزم و نحو: «يوم يأتِ لا تكلّم نفس إلا بإذنه»[۳] فما عامل جزم «يأت» ؟!! و نحو:

« فلا تستطل منی بقائی و مدتی* و لكن يكن للخيرمنک نصيب»[۴] و نحو: «محمد تفد نفسَک كلُ نفس* إذا ما خفت من أمر تبالا»[۵] إلی غير ذلک كما يجد ذلک المتتبع و بالجملة القول المحكيّ المذكور يحتاج نفسه إلی التحصيح فضلا عن كونه مصححا لكلام الزجّاج.

ص۸۴:

(۱) قوله: « فإن احتج بالفاصل فهو مجوّز لا موجب»؛ أقول: لعل المورد من موارد الجواز لكن استعمل كذلک دائما و ليس عدم التاء فی المثال المذكور علامة علی وجوب تركها بل يلائم مع الجواز أيضا فتدبّر و يؤيده «أُحسن بهند» و ماذكره المصنف من أن التاء لاتلحق صيغ الأمر و إن كان فی نفسه صحيحا لكن لا يدل علی مدعاه لأنه يمكن أن تتبدل صيغة الأمر إلی الخبر و بعد ذلک تلحقه التاء لكن القول الحق في صيغة التعجب هو أن «أحسن» صيغة الأمر و الباء معدِّية و «هند» ليس فاعلا كما أشار إليه المصنف.

---

۱. سيأتی فی صفحة ۱۹۴ من هذا الكتاب.
۲. الفجر: ۴.
۳. هود :۱۰۵.
۴. شرح شواهد المغنی: ج۲ ص ۵۹۷.
۵. شرح شواهد المغنی : ج ۲ ص۵۹۷.

ثم إن لنا كلاما حول هذا المثال أى «كفى بالله شهيدا»[١] و هو أن «كفى» التى فيه، بمعنى: «كفايت مى كند» و ليس بمعنى: «اكتف» لما ذكرت من قبل[٢] و ليست الباء فيه للزيادة بل للإلصاق لأصالة عدم الزيادة و عدم الاشتراک و «شهيدا» هو التمييز أى من حيث الشهادة كما فى كل منصوب مشتق يقع بعد «كفى» ولا يضر اشتقاقه لأن التمييز قد يكون مشتقا نحو: «لله درّه فارسا» و بقى فى المقام شىء و هو أن فاعل «كفى» ضمير مبهم مفسَّر بالتمييز كما فى باب «رُبّ» و «نعم» فيصير المعنى حينئذ: «كفى الشهادة بالله» و ذلک المعنى هو المعنى الوضعى اللغوى لا المعنى المراد لكن المعنى المراد أى المراد الجدى هو: أن الله شهيد علىٰ كل شىء و هو نعم الشهيد و ليس شهيد مثلُه فى الشهادة لأنه محيط بكل شهيد و شهادته فكفاية الشهادة يكون بالله و لعمرى هذا الوجه ـــ مع ما فيه من عود الضمير إلى المتأخر ـــ أحسن من القول بالزيادة فى كلامه ـــ سبحانه ـــ و من التأويل بـ «اكتف» الذى قد عرفت ما فيه فيكون نظير: «بئس للظالمين بدلا»[٣] حيث يعود الضميرإلى التمييز.

(٢) قوله: « و وجه ذلک على ما اخترناه...»: أقول: كلام المصنف و مراده مجمل فى هذا المجال جدا فكأنه بصدد توجيه الشعر على مبناه فى «كفى بالله شهيدا» فلما رأى أن الشعر لاايناسب مبناه ـ لأن الشعر لم تستعمل الباء فيه و هو يؤيد كونها زائدة وإلا لم يكن وجه للسقوط و المصنف لايقبل الزيادة فى الآية المذكورة ـ أجاب المصنف بأن «كفى» على أقسام:

منها: ما بمعنى: «اكتف» و منها ما بمعنى: «أجزء» و منها ما بمعنى: «وقى» و ليس

---

١. الرعد:٤٣.

٢. صفحة ٦٣ من هذا الكتاب: رقم ۶.

٣. الكهف : ٥٠.

دائما بمعنى: «اكتف» حتى يُعترضَ على المصنف بالشعر، لكّن أقول: كل ذلك لايوجّهُ مبنى المصنف لأن «كفى» التى فى الشعر لاتكون واحدا من هذه الأقسام الثلاثة؛ أما الأول: فلأنه لم تستعمل فيه الباء و التى بمعنى: «اكتفِ» ملازم للباء و أما الثانى: فلما قال المصنف من أنه متعدٍ إلى واحد و التى فى الشعر لم يتعدَّ ولو إلى واحد إلا أن يقال: مقصود المصنف: هو أن التى فى الشعر هو القسم الثانى أى المتعدى إلى واحد بهذا التقريب: إن كلمة «المرء» فى الشعر هو المفعول به لـ «كفى» فإن عورض بوجود اللام عليها يقال: اللام زائدة و نظيره:

« و ملكت ما بين العراق و يثرب*** ملكا أجار لمسلم و معاهد»[1]

أو اللام للتقوية لضعف «كفى» فى العمل لوجود الفصل لكن كل ذلك لايصحح كلام المصنف لأن الأصل عدم الزيادة و أن الفصل ليس سببا للضعف و الأحسن أن يقال فى تصحيح كلامه:

إن «كفى» ليس على ثلاثة أقسام بل على أربعة أقسام و الرابع هو «كفى» التى هى لازمة بمعنى: «كفايت ميكند» لكن «بعد التّيا و الّتى» إن «كفى» على وجه واحد و هو المتعدى إلى واحد الذى قد يتعدى باللام أعنى: أن «كفى» من الأفعال التى يستعمل لازما و متعديا و نظيره فى الفارسية فعلُ: «شكست» الذى يستعمل لازما و متعديا نحو: «ليوان شكست» و «على ليوان را شكست» و نظيره فى العربية كثير نحو: «هزَّ» الذى يتعدى بنفسه و بالباء أيضا و ليس معناه حين يتعدى بنفسه مغايرا لمعناه حين يتعدى بالباء فتأمل.

و أما التى ادعى المصنف أنها متعدية لاثنين هى التى تتعدى لواحد و «القتال» المنصوب منصوب بنزع الخافض أى «من» كما أن نفس «وقى» متعدية لواحد و المنصوب الثانى منصوب بنزع الخافض نحو: « و قنا عذاب النار»[2] أى من عذاب

١. شرح شواهد المغنى: ج ٢ ص ٥٨٠.
٢. البقرة: ٢٠١.

النار.

(٣) قوله: « و قال ابن الضائع...»: أقول: و الرجحان مع ابن الضائع و إن كان الشعر ضائعا ألا ترى أنّ «لم» لم تعمل الجزم فهو شاذّ جداً.

ص٨٥:

(١) قوله: « و قيل: ضمن «تلقوا» معنى «تفضوا» و «نرجو» معنى «نطمع»...»: أقول: و فى جميع ما أفاده نظر من وجوه:

فأما آية البقرة فإن الباء فيها للإستعانة والمفعول محذوف و لايتجه كون الباء للسببية لأن اليد آلة لاسبب و لايتجه التضمين لأنه خلاف الأصل.

و أما آية مريم فإن الباء فيها للإلصاق و قد ذكرنا فيما مضى أن «هزّ» ذا وجهين يتعدى بنفسه و بالباء فإذا تعدّى بالباء يصير المعنى بالفارسية: « و حركت بده به شاخه نخل به سمت خودت» و إذا تعدّى بنفسه يصير المعنى كذلک: « و بلرزان شاخه نخل را بسمت خودت». و أما الشعر فهو واضح ولايحتاج إلى التضمين المخالف للأصل قط فمعنى الباء في الشعر هو الإلصاق و الذى دعا هم إلى القول بزيادة الباء فى هذه الأمثلة و أمثالها هو إسقاط حرف الجر فى هذه الأفعال فى بعض الاستعمالات نحو: «يا من أرجوه لكل خير»[١] ونحو:

«حتى إذا ألقت يدا فى كافر**و أجنّ عورات الثغور ظلامها»[٢]

فكأنهم ظنوا أن الباء لو لم تكن زائدة لم تسقط فالسقوط فى بعض الموارد دليل الزيادة و فيه أنه يمكن دعوى سقوط الباء توسعا أى إن جميع موارد سقوط الباء منصوبات بنزع الخافض فإذا دار الأمر بين كون حرف الجر الموجود فى بعض الاستعمالات زائدة لسقوطها فى بعض الاستعمالات الأخر و بين كونها منزوعا توسعا،

١. مفاتيح الجنان : ص٢٤٩و ٢٥٠.
٢. مجمع البيان : ج١، ص٢٨٨.

رُجِّح الثانی لأصالة عدم الزيادة و إن قلت: عدم الزيادة مستلزم للتقدير في الموارد المحذوفة و الأصل أيضا عدم التقدير، قلت: هوكذلک لکن تُقدم أصالة عدم الزيادة على أصالة عدم التقدير لكثرة التقدير فى كلام العرب دون الزيادة.

وأما قوله: « و كثرت زيادتها فی مفعول «عرفت» و نحوه»؛ فأقول: إن كانت الزيادة في مفعول «عرفت» كثيرة فلِمَ لم يمثّل لها بمثال ولو واحدا أفلا يدل هذا على عدم وجود مثال لذلک ولو واحدا.

وأمـا آيـة الرعد: «يسقى بماء واحد»[1] ففيه أن «يُسقي» مجهولُ «يَسقي» المجرَّد فليس ذا مفعولين و الذى هو ذو مفعولين، المزيدُ و الباء للاستعانة أو السبب و الضمير النائـب للفاعل يرجع إلى «كل ذلک» المفهوم مما تَقدم ولو سلم إمكان كون «يَسقى» مجهـولَ الثلاثـى المـزيد فلا يخفى رجحان ما ذكرنا لأصالة عدم الزيادة خصوصا فی كلام الخالق.

إن قلـت: لـيس المراد من الزيادة، الزيادة التى هی بلا فائدة بل الحرف الزائد يفيد تأكـيد مضـمون الجملـة دائمـا، قلـت: إن كـان الحرف الزائد يفيد التأكيد فلِمَ يصلح للسـقوط ؟؟؟!!! و إن كان لايصلح فلِمَ يُسمَّى زائدة!؟ ولِمَ لايُسمَّى كلُ حروف التأكيد زائدة؟؟!! و أيضا إن كان الحرف الزائد يفيد تأكيد مضمون الجملة فلِمَ يدخل فی وسط الجملة غالبا ألاترى أن أدوات تأكيد مضمون الجملة تدخل جميعها على صدر الجملة لا وسـطها نحـو: «إنّ» و «أنّ» و لام الابتدائـية و حروف التنبيه جميعا! و لعمرى ما فهمـت معنـى الـزيادة حتى الآن! فأقول و اسمع حق السمع: هل حروف التأكيد نظير «إنّ» و «أنّ» و لام الابتدائـية صـالحة للسـقوط؟ فإن كانت غير صالحة له لكونها ذا فـائدة فلتكـن الحروف الزائدة أيضا كذلک لأنها أيضا ذا فائدة لأنها تفيد زيادة و هى التأكـيد علـى زعمهـم! و هذا الإشكال يجرى فى جميع الزوائد التى تدَّعى و بالجملة الزيادة غير معقولة ثبوتا فضلا عن مرحلة الإثبات « فبهت الذى كفر» ! و ستأتى تتمة

١. الرعد : ۴.

لذلک فی بحث زیادة الباء فی الخبر.

وأما الحدیث النبوی فلا یخفی أن الباء فیه للإلصاق و «کفی» التی فیه هی اللازمة التی تتعدی بحرف الجر کما فی قول سحیم الذی مضی، لاتقل: تتعدی «کفی» باللام فی قول سحیم و فی الحدیث بالباء فکیف یمکن الجمع بینهما؟!، لأنّا نقول: ــ مضافا إلی أنه لامنافاة فیه حتی یحتاج إلی الجمع ــ أن الباء یمکن أن یکون بمعنی اللام علی مبناهم نحو: « و إذ فرقنا بکم البحر»[1] و إن کان لنا کلام فیه.

وقدظهر مما ذکرنا فی حول الحدیث حالُ قوله: «فکفی بنا فضلا علی من غیرنا...إلخ».

وأما زیادة الباء فی الفاعل أو المفعول المدّعاة بالنسبة إلی الشعر فأصالة عدم الزیادة حجة علیهما أی علی الزیادة فی الفاعل و المفعول.

(٢) قوله: «الثالث: المبتدأ...»؛ أقول: و فی جمیعها نظر:

فأما قول النبی ــ صلی الله علیه وآله وسلم ــ فزیادة الباء فیه مبنیة علی کون «إحدی» مبتدأ و کون «کیف» خبرا و لیس کذلک لأن «کیف» مبتدأ و « بإحداکن» متعلق باستقرار محذوف فتکون خبرا فیصیر المعنی بالفارسیة: «چه حالتی است در درون یکی از شماها هنگامی که بگزَند او را سگان حوأب؟» فظهر أن الباء للظرفیة أی إلصاق من نوع الإلصاق الذی بین الظرف و المظروف لکن نفس الظرفیة تستفاد من السیاق.

وأما قول العرب: «بحسبک درهم»: فالمبتدأ هو «درهم» أخِّر لکونه نکرة والخبر شبه ظرف متعلق باستقرار محذوف و الباء للظرفیة کما ذکر ذلک شیخ السیوطی الکافیجی فیصیر المعنی بالفارسیة: «در(حدّ) کفایت تو است یک درهم» فکلمة «حسب» مصدر ولایرد علی ما ذکرت حول الحدیث أن «کیف» لایمکن أن یکون مبتدأ بل هو إما خبر وإما حال دائما کما یظهر ذلک من المصنف فی بحث «کیف»،

---

١. البقرة : ٥٠ .

لأنه ــ مضافا إلى أنه لادليل على ذلک ــ يمکن دعوى أن الحديث دليل على إمکان وقوع «کيف» مبتدأ لأصالة عدم الزيادة لأن کون «کيف» خبرا يستلزم زيادة الباء.

وأما آية القلم فقال المصنف ــ نقلا بالمعنى ــ : إنّ فيه ثلاثة أقوال:

الأول: لسيبويه و هو أن الباء زائدة و به قال العلامة الطباطبائي ــ رحمه الله ــ في الميزان و لعل وجهه، ظهور «أی» في کونه مبتدأ و «المفتون» في کونه خبرا لأصالة عدم التأخر و التقدم و أن الکفار ينسبون إليه ــ صلى الله عليه و آله وسلّم ــ الجنون و الفتنة و الحال أنهم أنفسهم أولى بذلک فکون «أی» مبتدءا الملازم لزيادة الباء ملائم لماذکرنا من الظهور.

الثاني: هو أن الباء للإلصاق و «المفتون» خبر معناها المصدر فيصير المعنى: «بأيکم الفتنة» نحو: «بهداء» ولعل وجهه أصالة عدم الزيادة کما قلنا من قبل خصوصا في الکتاب العزيز.

الثالث: هوأن الباء للظرفية و «المفتون» على معناه فيصير المعنى: «في أيکم المفتون» أي: في أيّ طائفة منکم المفتون.

و ما ذکرناه من التوضيحات قدمناها کي تکون مقدمة لتميّز القول الصحيح من الفاسد فأقول مستعينا بالله وحده: يظهرإعراب الآية بالتأمل في الآية التي قبلها و هي «فستبصر و يبصرون(٥) بأيکم المفتون» فکما ترى هاتان الآيتان يظهر منهما عرفا أنهما مرتبطان معنى و لفظا ارتباطا لايمکن انکاره، أضف إلى ذلک أن البصيرة تتعدى بالباء کما في قوله تعالى: «قال بصرت بمالم يبصروا به»[١] و أن الإبصار أيضا يتعدى بالباء نحو: «من أبصر بها بصّرته و من أبصر إليها أعمته»[٢] فعلى ذلک يمکن دعوى أن الباء دخلت على الجملة بأسرها لاعلى «أی» وحدها أي إن الإبصار بما أنه فعل قلبي علّق عن العمل نظير تعليق مادة النظر نحو:

---

١. طه :٩٦.

٢. نهج البلاغة : لفيض الاسلام خطبة ٨١ ص ١٨١.

« ولا يؤاتيک فيما ناب من حدث*** إلا أخوثقة فانظر بمن تثق»[1] فإن جملة «بمن تثق» سدّ مسدّ مجرور «إلى» التى عدّى بها «انظر» ثم حذفت «إلى» و فى المقام إن جملة «أيكم المفتون» المشتملة على المبتداء و الخبر سدّ مسدّ مجرور الباء و علّق الإبصار لأن «أى» التى فى صدرها استفهامية لاموصولة لأن الموصولة مبنية و الاستفهامية معربة فلذا ترى أن «أى» جُرّت فكُسرت بدخول الباء عليها.

إن قلت: إن الباء إذا دخلت على جملةٍ بأسرها جَرَّت محل الجملة ولايظهر جرّها فى مفردات الجملة. قلت: لا إشكال فى دخول عاملٍ على جملة بأسرها و ظهور عملها فى مفردات الجملة فإن كلمة «إنّ» تدخل على الجملة بأسرها أى الجملة الاسمية و مع ذلک يظهر عملها فى المفردات، النصب فى الاسم و الرفع فى الخبر، فتحصّل: أن الباء فى الآية للإلصاق و هى مع مجرورها متعلقة بفعل الإبصار و المجرور جملة «أيكم المفتون» فعلى ذلک لامنافاة بين هذا الإعراب و ظهور «أى» فى كونه مبتدءا، الوجهِ الذى ذكرناه لقول سيبويه فيصير قولنا ملائما لأصالة عدم التأخر و التقدم لكن بقى شيء و هو دفع الأقوال الثلاثة:

أما قول سيبويه ففيه محذور مخالفة أصالة عدم الزيادة و أما القول الثانى ففيه أن كون «المفتون» بمعنى الفتنة خلاف للأصل أى إنه مستلزم للمجازية و هى تحتاج إلى القرينة و هى مفقودة مضافا إلى مخالفته لأصالة عدم التأخر و التقدم.

وأما القول الثالث ففيه ــ مضافا إلى مخالفته لأصالة عدم التأخر كما فى القول الثانى ــ أنه محتاج إلى تقدير كلمة «طائفة» فهو مخالف لأصالة عدم التقدير أيضا مضافا إلى أن الكلام يتردد بين الله (المتكلم) و النبى ــ صلى الله عليه وآله ــ المخاطب الذى هو واحد و الكفار الذين هم الغائبون بالنسبة إلى هذه المخاطبة فالله تعالى حاكم بين النبى ــ صلى الله عليه وآله ــ و بين الكفار بأن أيهم المفتون النبى أم الكفار؟ فعلى ذلک لايصدق هذا القول أى « فى أى طائفة منكم المفتون» لأنه

١. شرح شواهد المغنى: ج١، ص ٤٢٠.

ليس فى المقام إلا طائفة الكفار لا طائفتان حتى يقال: « فى أى طائفة منكم» فتدبّر.

ص ٨٦:

(١) قوله: « ومن الغريب أنها زيدت فيما...»؛ أقول: و أغرب من ذلک أن المصنف مع اعترافه بالغرابة رضى بها و مثّل لها بالقرائة الكاذبة و هذه القرائة التى قال المصنف: إن زيادة الباء فيه غريبة تؤيد ما قلنا كرارا من أن هذه القرائات السبع أو العشر غالبها مخالفة لقواعد العرب و لعمرى إن قام أحد بجمع موارد مخالفة القرائات لفصيح العرب لوجدها على حد يناهز الآلاف فهو يحتاج إلى تصنيف مستقل.

(٢) قوله: «الرابع: الخبر...»؛ أقول: ألفت نظرک إلى جيع الموارد التى ادُّعى فيه الزيادة فترى أنهم يناقشونها واحدا بعد واحد كما يظهر ذلک بالتتبع فى نفس هذا الكتاب فترى فى غالب الموارد جنبَ كل دعوى زيادة قولا آخر بعدمها و هذه المحاولات ليس لها علة إلا أن الزيادة مخالفة للأصل لكن دعوى الزيادة فى الخبر المنفى لم أجد من ناقش فيها لكن أنا أناقش فيها بأن الباء فى هذه الموارد للإلصاق فقوله ـــ تعالى ـــ فى وصف المنافقين: « و ما هم بمومنين»[١] يصير معناها على ما ذكرنا: « وما هم فى زمرة المؤمنين فضلا عن أن يكونوا مؤمنين» فعليه تصير الجملة ذات توكيد فلا يدل وجود التأكيد فى الجملة ـــ مع دخول الباء ـــ على زيادة الباء بل وجه التوكيد ما ذكرنا من أنهم ليسوا بين المومنين فإن نفى كونهم بين المؤمنين أبلغ من نفى كونهم مؤمنين، إن قلت: إنّ ماذكرت يتم فى الموارد التى يكون الخبر المنفى فيها جمعا لكن إن كان الخبر المنفى مفردا فما تقول؟! قلت: إفراد الخبر المنفى لا يضر بمقالتنا لأن الخبرالذى يدخل الباء المتوهَّمة زيادتها عليها نكرة دائما فى سياق النفى فهو عام فيصير كالجمع فى ماذكرنا.

(٣) قوله: « و الأولى تعليق «بمثلها» باستقرار محذوف»؛ أقول: فعلى ذلک تكون الباء للاستعانة أى إنّ مثل السيئة آلة جزاءِ السيئة.

---

١. البقرة :٧.

ص٨٧ :

(١) قوله: «الخامس: الحال المنفي عاملها...»؛ أقول: لا قيمة في البحث عن هذين البيتين الذين لم يسمَّ قائل أحدهما مضافا إلي شذوذ الأخير منهما لتخفيف «كأين» فيها لكن لا بأس بالإشارة إلي أمور:

منها: أن قول المصنف: « و هذا التخريج ظاهر في البيت الأول دون الثاني...إلخ» لم أفهم وجهه لأن التعليل الذي ذكرها لعدم جريان التخريج في الثاني يجري في البيت الأول طابق النعل بالنعل ألاترى أن صفة الذم و هي «الخائبة» منفية بـ «ما» كما أن البيت الثاني أيضا تُنفى صفة الذم فيه أي «المزدود» و «الوكل» و أن التجريد المفيد للمبالغة الذي هو المدعى لأبي حيان جارٍ في كليهما لأن الباء التجريدية وارد في كليهما أي «بخائبة» و «بمزؤود».

و منها: أن قول المصنف: «لأن صفات الذم إذا نفيت علي سبيل المبالغة لم ينتف أصلها» سهو منه لأن مراده هكذا: لأن صفات الذم التي للمبالغة إذا نفيت لم ينتفِ أصلها، فسها عنه و قال ما قال. ألا ترى أن النفي في المقام ليس علي سبيل المبالغة و أن نفي الصفة إذا كان علي سبيل المبالغة ينتفي أصلها مؤكدا و أن التي لا ينتفي أصلها بالنفي هي المبالغة.

و منها: أن ارتضاء المصنف و الآخرين بكون «ظلام» للنسب لا للمبالغة ليس في محله بل قول الصرفي ليس في محله الذي يقول: إن وزن «فعال» و «فاعل» و غيره قد يأتي للنسب مثل: «جمّال، تمّار، نجّار، تامر، لابن» أي صاحب الجمل و التمر و النجر و غير ذلك. دليلنا أن «ظلام» في الآية للمبالغة لا للنسب كما ذكر ذلك صاحب «الميزان» و صاحب «التفسيرالأمثل» (نمونه) في ذيل هذه الآية بيان ذلك: أنه يظهر بالتأمل في سياق الآيات التي ينفي كون الرب ظلاما، أن كل ما يصيب الإنسان فهو بسبب عمله نحو: «ذلك بما قدمت أيديكم و أن الله ليس بظلام للعبيد»[١]

---

١. آل عمران: ١٨٢.

و « من عمل صاحلا فلنفسه و من أساء فعليها و ما ربک بظلام للعبيد»[1] و « قال لا تختصموا لدى و قد قدمت إليكم بالوعيد(٢٨) ما يبدل القول لدى و ما أنا بظلام للعبيد»[2] كما قال ـــ تعالى ـــ : «ولا تظلمون فتيلا»[3] و « وما ظلمناهم و لكن كانوا أنفسهم يظلمون»[4] و «ذلک بما قدمت يداک و أن الله ليس بظلام للعبيد»[5] وكما قال ـــ تعالى ـــ : «ما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم»[6] فـ «إن الله لايظلم الناس شيئا و لكن الناس أنفسهم يظلمون» و بالجملة يظهر منها أن كل شئ حتى أحقر الأشياء التى تصيب الإنسان فهى بسبب عمله و إن الله ـــ تعالى ـــ لا يجزى نفسا بغير عمله كما قال: «لا يظلم الناس شيئا» فإن «شيئا» نكرة فى سياق النفى فمع تلک التأكيدات كلها لو ظلم الله ـــ تعالى عن ذلک ـــ أحدا بواسطة غيرعمله فهو ظلام و أظلم الظالمين لكن الله لايفعل ذلک و بالجملة إن معنى «ما ربک بظلام» هو أن الله لايظلم حتى بمقدار ذرّة أو خردل لأنه إن فعل ذلک يصير ظلاماً لكن الله ليس بظلام أى لا يظلم قط أبداً عوضُ.

ومنها: أن وزن «فعال» و غيره لايستعمل للنسب قط بل يستعمل دائما للمبالغة توضيح ذلک: أن الكلمات التى يتوهم كونها للنسب مثل «نجار و تمار و جمال» كلها للمبالغة فمثلاً يسمى زيد جمّالا لكثرة مصاحبته للجمل أو تماراً لكثرة مصاحبته للتمر و هو لاينافى كونها للمبالغة بل يلائم.

و جدير بالذكر أن نقول: إن كل الكلمات التى يدعى كونها للنسب تصاغ من الجوامد ألا ترى أن «الجمال» تصاغ من الجمل و «التمار» من التمر و «النجار» من

---

١. فصلت :۴۶.
٢. ق: ٢٩.
٣. النساء :٧٧.
۴. النحل :١١٨.
۵. الحج : ١٠.
۶. الشورى :٣٠.

النجر أی الخشب و «العطار» من العطر و لعل هذا دعاهم إلى القول بكونها للنسب.

(٢) قوله: « و فيه نظر إذ حق الضمير...»؛ أقول: إن المصنف و إن أجاد فی إبطال القول بالزيادة لكن لم يذكر ما معنى الباء فی المثال ؟ و الذی هو الظاهر أن الباء بمعنى المصاحبة نحو ما قد يقال: «لو خلی الانسان و طبعه أو ونفسه» أعني: أن الباء يفيد ما تفيد واو المعية فعلى ذلک معنى الآية هو: «يتربصن مع أنفسهن» أی لا مع غيرهن أی لا يجوز لهن التزويج فی حال العدة.

«حرف التاء»

ص٩١:

قول الزمخشری: « و إن التاء فيها زيادة معنى... إلخ»؛ أقول: لايخفى ما فی كلام الزمخشری من السخافة، أوليس أحد يقول له: ما اضطرک الی ادعاء التعجب حتى تقع فی حيص و بيص و هل يتعجب الإنسان من قدرة نفسه إذا كان فی مقام التهديد ؟!.

«ثَمَّ»

ص٩٣:

قوله: «هو ظرف لا يتصرف...إلخ»؛ أقول: لادليل على عدم تصرفه بل الدليل على خلافه و هو آية الإنسان ضرورة امتناع كونه ظرفاً فی آية الإنسان فيثبت كونه مفعولاً به فيثبت تصرّفه و خطأ المصنف لأن «ثم» فی آية الإنسان إذا كان ظرفا مشاراً به إلى الجنة صار المعنى: «إنک اذا وقعت رؤيتک فی الجنة...» و ليس ذلک مراداً قطعاً بل المراد: «إنک إذا رأيت الجنة من هذه الدنيا الدنية رأيت نعيماً و ملكاً كبيراً» لأن مخاطب الآية الذی تكون الآية عظة له و تذكرة يكون فی الدنيا لا فی الجنة.

لا يقال: إن «ثم» متعلق بـ «رأيت» التی فی الجواب، لأنه يقال: إذا كان تعلقه بالشرط ممكنا فلا يحسن تعلقه بالجواب لأنه مستلزم للتقدم و هو خلاف الأصل لايقال: إن الظرف متسع، لأنه يقال: التوسع يجوّز تقديم الظرف على عامله أی يرفع المانع لكن الظرف لايقدم عليه بلا دليل نحو الحصر و السجع فكلما تقدّم الظرف فهو

الدليل.

«ثُمَّ»

ص۹۴:

(۱) قوله: « و خُرِّجت على تقدير الجواب»؛ أقول: لايخفى ما في حمل الكوفيين و تخريج غيرهم لأنهما بَنيا على أن «إذا» في الآية هي الشرطية ثم فحصوا عن جوابها فقال الكوفيون: إن الجواب هو «تاب عليهم» فأشكل عليه بأن الجواب لاتدخل عليه «ثم» فاضطروا إلى القول بزيادتها وقال غيرهم: إن الجواب محذوف مقدر، لكن المبنى فاسد لأن «إذا» التي في الآية ليست شرطية و هذا من موارد خروجها عن الشرطية و الظرفية و مشكلة الجواب دليل عليها و الظاهر أنه اسم زمان غير شرط و «حتى» الداخلة عليها هي الجارة و الظرف متعلق بـ «خلفوا».

(۲) قوله: «إن العطف على محذوف»؛ أقول: ففيه أن الحذف خلاف الأصل و الظاهر.

(۳) قوله: «إن العطف على « واحدة».»؛ أقول: ففيه أنه خلاف الظاهر جدا مضافا إلى أنه لا معنى محصلا لجعل الزوج عقيب الانفراد.

(۴) قوله: «إن «ثم» لترتيب الإخبار لا لترتيب الحكم»؛ أقول: ففيه ـ مضافا إلى أنه خلاف الظاهر و الأصل ـ أنه سخيف جدا و يظهر وجه السخافة من المثال الذي مَثَّله فترى أنه لم يستطع أن يُمثِّل بمثال فصيح قرآني أو شعر أو حديث فاضطرّ إلى التمثيل بمثال مصنوع مجعول و هذا الوجه ذكره في «الميزان» لكن أقول: إذا وقعت جملة عقيب جملة أخرى فترتيب الإخبار مستفاد لامحالة سواء دخلت «ثم» أو أيّ شئ آخر على الجملة الثانية أم لا فعليه لا تكون «ثم» عاطفة بل زائدة و هو خروج عن الغرض لأن البحث في فرض كونها عاطفة و الجواب الصحيح هو الذي أشار إليه المصنف في المغني اللبيب بشكل ناقص و أشير إليه أيضا في «مجمع البيان» في ذيل الآية و هو بإصلاح منا: أن الآية على ظاهرها و لاحذف و لازيادة و لاتأويل في

البين و أن مراد الآية بحسب الظاهر هو أننا خُلقنا من أبينا آدم ـــ على نبينا و آله و عليه السلام ـــ قبل خلق أمّنا حواء منه لكن في مقام الظهور في الدنيا و نفخ الروح في البدن تقدمت هي علينا ـــ فتأمل ـــ فاننا لا ندّعي وجود عالم مسمًّى بعالم «ذرّ» بل ندعي أن خلقنا قبل الورود في الدنيا و ليس إشكال في خلق روحنا قبل نفخه في البدن فعلى ذلک تصير الآية بصدد بيان أن خلق روحنا وقع قبل خلق روح أمّنا حواء لكن الله والراسخون في العلم هم العالمون و يؤيده: «الذي خلقكم من نفس واحدة و خلق منها زوجها»[١] و «هو الذي خلقكم من نفس واحدة و جعل منها زوجها»[٢] فإن المعطوف عليه بالواو يجب تقدمه على المعطوف إما زمانا و إما رتبة و إما بكيلها فالتقدم الزماني نحو: «قولوا آمنا بالله و ما أنزل إلينا و ما أنزل إلى إبراهيم و إسمعيل و إسحق و يعقوب و الأسباط و ما أوتي موسى و عيسى...إلخ»[٣] و التقدم الرتبي نحو: «كذلک يوحي إليک و إلى الذين من قبلک اللهُ العزيز الحكيم»[٤] و «له ما في السموات و ما في الأرض»[٥] والتقدم بالزمان و الرتبة نحو: « واذ أخذنا من النبيين ميثاقهم و منک و من نوح و ابراهيم و موسى و عيسى ابن مريم»[٦] و ما ذكرناه يجري في الجميع الموارد فنحو: «قالوا ءامنا برب هارون و موسى»[٧] يجب حمله على أن «هارون» تقدم للسجع و يؤيد ما ذكرناه من أن خلق روحنا وقع قبل خلق روح أمنا حواء نحو: « و من آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا»[٨] فإن الظاهر منها هو أن أزواجنا خلقن منا و نحن خلقنا من آدم ـــ على نبينا و آله و عليه السلام ـــ و لا

١. النساء :١.
٢. الأعراف :١٨٩.
٣. البقرة:١٣۶.
۴. الشورى:٣.
۵. الشورى:۴.
۶. الأحزاب :٧.
٧. طه :٧٠.
٨. الروم :٢١.

غرو في تأخر خلق الزوجات كلها من خلق الرجال كلهم ولو في الرتبة.

ص٩٥:

(١) قوله: « وأما المهلة فزعم الفراء...إلخ»؛ أقول: لعل التعبير بـ «زعم» إشارة إلى ضعف قول الفراء و وجه ضعفه هو أن المهلة في كل شئ بحسبه ففي ترتيب الإخبار المهلة بقدر تلفظ «ثم» مضافا إلى أن في إمكان المتكلم أن يمكث عند إتمام الجملة الأولى ثم يتكلم بالثانية بعد دقائق لكن ترتيب الإخبار أمر غريب ـــ كما ذكرنا ـــ فمهلة الإخبار أيضا كذلك.

(٢) قوله: « فتوهم تلميذة...إلخ»؛ أقول: الظاهر أن توهم التلميذ في محله لأن الظاهر من إعطاءها حكم واو الجمع هو إعطاء حكمها في اللفظ و المعنى و هو قضية الإطلاق، لكن يرد على كلام التلميذ أن تفسير الكلام يتوقف على تحليله و إعرابه فإن أعرب «ثم» على نحو واو الجمع في اللفظ و المعنى يصير المعنى ما ذكره ولايضرّ به عدم ثبوت قائل له فإن التلميذ بنى على أن معنى الحديث هو النهي عن البول سواء أراد الاغتسال فيه أو منه أم لا ثم اعترض على أستاذه بأن إعرابك يستلزم معنى غير هذا و هو كما ترى، مضافا إلى أن ابن مالك فرَضَ لكل وجه معنى خاص فإن معنى الرواية على فرض رفع الفعل غير معناه على فرض الجزم و معناه على الجزم غيره على النصب و بالجملة إن ابن مالك بصدد بيان الاحتمالات و إن كان احتمالٌ مستلزما لمفسدة ـــ لوسلمنا ـــ.

«حاشا»

ص٩٩:

(١) قوله: « و هذان الدليلان ينفيان الحرفية...إلخ»؛ أقول: و ليس كذلك فإن الحرف أيضا يُتصرف فيه بالحذف و يدخل على حرف آخر فالأول نحو: «ما اضطرب زيد» فإن ألفَ «ما» النافية تحذف في التلفظ و إن كان ثابتا في الكتابة ولايخفى أن الملاك بالفظ لا الكتابة و الثاني نحو: «أفلم يسيروا في الأرض»[١] فترى اجتماع ثلاثة

١. يونس :٥١.

أحرف: الهمزة والفاء و «لم».

(٢) قوله: « ولايتأتّى مثل هذا التأويل فى نحو قوله ــ تعالى ــ : ... إلخ»؛ أقول: لاوجه لعدم التأتّي و المعنى فى الآية: «جانب يوسف البشرية لله» و يؤيده جملة «ما هذا بشرا»[١] و أيضا المعنى فى نحو قول أمير المومنين ــ عليه السلام ــ : «جانبَت ولايتک للمسلمين، لله».

ص١٠٠:

(١) قوله: « و الصحيح أنها اسم...»؛ أقول: ليس بصحيح لماعرفت من عدم صحة الاحتجاج بهذه القرائات الشاذة.

(٢) قوله: «لبناء «حاشا»، » سهوٌ و الصحيح لبناء «حاش».

(٣) قوله: «لشبهها بـ «حاشا» الحرفية»؛ أقول: إن «حاشا» فعل دائما فليس «حاشا» على ثلاثة أوجه بل على وجه واحد و هو الوجه الأول و لم يُرَ استعماله جارًا فتحصّل: أن بناء الوجه الثاني لكونها فعلا ماضيا لالشبهها بـ «حاشا» الحرفية لأنها ليست موجودة فالوجه الثاني ليس من أوجه «حاشا» بل هما فعلان مستقلان أحدهما «حاشا» المزيد و الثاني «حاش» المجرّد.

«حتى»

(٤) قوله: «حرف يأتي لأحد ثلاثة معان»؛ أقول: بل لمعنى واحد و هو انتهاء الغاية و الباقي ليس بموجود و لا مستعمل كما أشار إليه.

ص١٠١:

قوله: «أنها إذا لم تكن معها قرينة تقتضى دخول...إلخ»؛ أقول: إذا لم تكن معها قرينة يحمل على عدم الدخول لأنه الظاهر عرفا منها و ليس فرق بين «حتى» و «إلى» من هذه الجهة و بالجملة الغاية خارجة من المغيّى عرفا راجع الموجز فى

---

١. يوسف: ٣١.

أصول الفقه مبحث مفهوم الغاية.

و ما ادعاه المنصف من كون الغالب في «إلى» عدم الدخول و في «حتى» الدخول لا يمكن إثباته أو يعسر فعهدته عليه.

ص١٠٢:

قوله: « و لـ «حتى» الداخلة على المضارع المنصوب ثلاثة معان»؛ أقول: كما قلت من قبل لـ «حتى» معنى واحد و هو انتهاء الغاية فجميع الأمثلة للانتهاء، دليله صحة حلول «إلى» محل جميعها و ما ادعاه في الشعر من أن ما بعدها ليس غاية لما قبلها ليس في محله لأن الذي يعطي من فضول ماله ينتهي مثاله إلى الجود من قليل ماله إذا استمر هذا منه فيكون الجود عند قلة المال غاية للعطاء عند كثرة المال.

ص١٠٣:

قوله: «الثالث: أن يكون فضلة»؛ أقول: و الأحسن تبديله بـ «أن لايكون جارة بل استينافية» لأن «حتى» قد تكون جارة و فضلة و مع ذلک لايرتفع الفعل بعدها فالصحيح اشتراطه بعدم كونها جارة.

ص١٠٥:

قوله: « و قيده ابن مالک بأن لا يتعين كونها للعطف...إلى أن قال و هو حسن»؛ أقول: الظاهر أن وجه تعيّن «حتى» للعطف في الشعر على زعمهم هو أن الشاعر بصدد المدح و هو يقتضي أن تكون «حتى» عاطفة لاجارة لأن الجود يكون سببا للمدح إذا كان يسع البائس الذي دان بالإساءة دينا على زعم أن «حتى» الجارة ليس ما بعدها داخلا خلافا لـ «حتى» العاطفة التي يدخل ما بعدها في ما قبلها دائما و هو كما ترى لأنه قد سبق من المصنف أن ما بعد «حتى» الجارة يمكن أن يكون داخلا فيما قبلها إذا كان مع القرينة و كذا عند عدم القرينة ففي الشعر قامت قرينة كونه للمدح على دخول ما بعد «حتى» الجارة في ما قبلها و على هذا يمكن دعوى تعين «حتى» التي في الشعر للجر و يدل عليه عدم إعادة الخافض و هو اقتضاء الفرق الثالث.

ص۱۰۶:

قوله: «لأن فى الرفع مع حذف الخبر تهيئة العامل للعمل مع قطعه عنه»؛ أقول: وجهه أن البصريين يدّعون أن عامل رفع الخبر هو المبتدأ فذكر المبتدأ و حذف الخبر يستلزم ما ذكروه لكن لاإشكال فى تهيئة العامل للعمل مع قطعه عنه إذا كان المعمول مقدرا فالفساد يتحقق إذا لم يكن المعمول مقدرا فدليل البصريين قاصر عن دعواهم و هو وجوب ذكر الخبر لأنه قد ثبت حذف الخبر و لأن التقدير يكفى لدفع ما ذكروه.

«حيث»

ص۱۰۷

(۱) قوله: «لأن «أفعل التفضيل» لاينصب المفعول به»؛ أقول: و أيُّ إشكال فى إعمال اسم التفضيل فى المفعول به ؟!

(۲) قوله: « و ندرت إضافتها إلى المفرد»؛ أقول: إن الندرة قد زالت لأن العرب فى الحال يضيف «حيث» إلى المفرد أكثر من إضافته إلى الجملة.

«خلا»

ص۱۰۹:

(۱) قوله: «موضعها نصب عن تمام الكلام»؛ أقول: فعلى هذا تكون عدة العوامل المعنوية غير اللفظية أربعة هى التجرّد عن الجوازم و النواصب و الابتدائية و الإضافة على رأى الأخفش و تمامية الكلام على رأى المصنف و غيره.

(۲) قوله: «و الصواب: الأول»؛ أقول: و فيه أنه مخالف للأصل أى أصل حروف الجر أى قاعدتها التى هى تعدية الأفعال إلى الاسماء و الصواب: أن «خلا» تُعدّى الأفعال و توصل معناها إلى الاسماء على وجه الإضراب كما ذكر مثله المصنف فى «على» التى للاضراب فقال: « تعلق «على» هذه بما قبلها عند من قال به كتعلق «حاشا» بما قبلها عند من قال به لأنها أوصلت معناه إلى ما بعدها على وجه الإضراب و الإخراج» فترى تناقض كلامه فى المقام مع كلامه فى «على» و الصواب

ما قاله فى «على» ألا ترى أن النحويين كلهم قائلون بأن «إلى» و «حتى» حرفا جر مع أنهما متعلقان بما قبلهما قطعا و لم يدَّعِ أحدٌ أن «إلى» لايمكن أن تتعلق بما قبلها و مع ذلك ادّعى جمع كثير من النحويين و المفسرين و الأصوليين و الفقهاء أن ما بعد «إلى» و «حتى» فى الجملة أو بالجملة ـ على خلاف فى ذلك[1] ـ خارج عما قبلها و غير داخل فيه إلا مع قيام القرينة فحينئذ فلتكن «خلا» كذلك أي إنها توصل معنى الفعل الذى قبلها إلى ما بعدها على وجه الإضراب أعنى: توصله إليه و مع ذلك لا تُدخل هذا المعنى فى المجرور و تقطعه عنه كما يتحقق هذا فى «إلى» و «حتى» نحو:

«سقى الحيا الأرض حتى أمكن عزيت ❊❊ لهم فلازال عنها الخير مجدودا» و نحو: «ثم أتموا الصيام إلى الليل»[2] فهل يمكن أن يدعىَ أحدٌ أن «إلى» و «حتى» هذه ليستا متعلقتان بما قبلهما.

«ربّ»

ص١١١:

قوله: «بل «عار» خبر لمحذوف و الجملة صفة للمجرور أو خبر له إذ هو فى موضع مبتدإ»؛ أقول: لايخفى رجحان دعوى اسميته من الكوفيين مع وضعه على ثلاثة أحرف و خروجه عن قاعدة حروف الجر لاختصاصه و انفراده بأحد عشر خصلة ليس واحد منها في سائر حروف الجر و هذا الاختصاص و الانفراد دليل قاطع على أنه ليس بحرف جرّ فهذه الاختصاصات مؤيدة لدعوى الكوفيين فكلمة «رُبّ» مخالفة لإحدى عشرة قاعدة من قواعد حروف الجرّ ـ كما اعترف به المصنف ـ و مع ذلك كيف تكون حرف جر و ليس جرُّ ما بعده دليلا على كونه حرف جر بل دليل على كونه اسما مضافا ـ مع ملاحظة ما ذكرنا ـ بمعنى كلمة «قليل» أو «كثير» و لعله بمعنى «كثير» دائما ولم يستعمل فى التقليل قط و يمكن الجواب عن الشعر ـ مع أنه

---

١. قد مرّ فى صفحة ٧٩ من هذا الكتاب.

٢. البقرة:١٨٧.

لم يسم قائله و شذوذه لأنه قال: «لم يلْدَه» بسكون اللام و فتح الدال و لم يقل: «لم يلده» بكسر اللام و سكون الدال ـ بأنه مناسب للتكثير أيضا بيان ذلک: أن الشاعر لم يُرد خصوص عيسى و آدم ــ على نبينا و آله و عليهما السلام ــ بل أراد من «المولود» الذى ليس له أب، كل من ليس له أبٌ يعرف كولد الزنا أو ولد الشبهة أو ولد ضلّ أباه أو قُتل أو مات فى صغَره و من «ذى ولد لم يلده أبوان» كل من ليس له أبوان نحو: آدم (ع) والله ــ تعالى ــ وجميع الملائكة مع كثرتهم المحيِّرة وجميع الموجودات المادِّية فى أول الخلقة نحو آدم (ع) ضرورة أن كل شئ حىّ جُعل من الماء فعند جعل كل شئ حى من الماء ليس له أبوان فعلى ذلک ليس الشعر مختصا بهما ــ عليهما السلام ــ حتى يكونَ للتقليل، أضف إلى ذلک كله أن ما قاله المصنف متكلفا حول شعر ثابت بن قطنة مخدوش:

فأما الأول أى كون «عار» خبرا لمحذوف ففيه أنه خلاف للأصل أى أصالة عدم التقدير وأما الثانى أى كون الجملة صفة للمجرور فيلزم فيه التقديران تقدير المبتدإ لـ«عار» و تقدير الخبر لـ «قتل» لأن «قتل» يحتاج إلى خبر غير مذكور مع كون الجملة صفة للمجرور فالمصنف نفسه يقول: إن العرب لا يجمع بين المجازين أى خلافين للأصل[١] و كون «رُبّ» فى موضع المبتدإ مؤيد لاسميته كما اعترف به المصنف.

ص١١٢:

قوله: « و غلبة حذف معداها و مضيه»؛ أقول: لايخفى مناقضة هذا الكلام مع كلامه الآخر أعنى: قوله: « و بأنها زائدة فى الإعراب دون المعنى» لأن المراد منه هو أنها لا تحتاج إلى المتعلق.

---

١. مغنى الأديب :٢٤٢.

«سوى»

ص۱۱۶:

قوله: « و عند سيبويه و الجمهور أنها ظرف مكان ملازم للنصب»؛ أقول: و الصواب قول سيبويه و الجمهور أى أنها ظرف ملازم للنصب إلا لضرورة و أما الأمثله التى تمسّك بها ابن مالک للخروج عن الظرفية ـ وقد ذُكر فى البهجة المرضية – فكلها ضرورة فراجع.

«سيّ»

ص۱۱۸:

(۱) قوله: « و لو كان كما ذكر لامتنع دخول الواو و لوجب تكرار «لا»؛ أقول: لعل مراد الفارسى من النصب نصب محل الجملة أى فكأن الجملة حال منصوب محلا فحينئذ لايرد عليه إشكال المصنف.

(۲) قوله: « والجرِ أرجحها»؛ أقول: لارجحان للجرّ على غيره لأن الجر يستلزم خلافا للأصل و هو أصالة عدم الزيادة لأن المصنف اعترف بزيادة «ما» كما أن الرفع أيضا يستلزم خلافا للأصل و هو أصالة عدم الحذف و التقدير، كما أن النصب أيضا يستلزم زيادة «ما» على زعمهم لكن التحقيق هو أنه يمكن كون «ما» مضافا إليه لـ«سيّ» فى الأحوال الثلاثة ففى حالة جرّ ما بعدها تكون كلمة زيد مثلا بدلا من «ما» و فى حالة الرفع كما ذكره و فى حالة النصب تمييزا.

(۳) قوله: « وأما انتصاب المعرفة نحو: «لاسيما زيدا» فمنعه الجمهور و قال ابن دهان لاأعرف له وجها»؛ أقول: لكن أنا أعرف له وجها و هو كون المعرفة المنصوبة تمييزا ولايرد عليه أن التمييز يجب أن يكون نكرة لأنه قد ورد فى الفصيح تعريف التمييز نحو: « و من يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسَه»[۱] و نحو:

---

۱. البقرة : ص۱۰۳.

«رأيتك لما أن عرفت وجوهنا*** صددت و طبت النفس يا قيس عن عمرو»[١].

(۴) قوله: « و على هذا فيكون استثناء منقطعا»؛ أقول: لاأعرف وجها لكون الاستثناء منقطعا لأن مناط الاستثناء المنقطع هو عدم كون المستثنى من جنس المستثنى منه نحو الحمار بالنسبة إلى القوم كما هو مثال معروف أو إبليس بالنسبة إلى الملائكة في نحو: «فسجدوا إلا إبليس»[٢] مع كونه من الجن و ليس هذا المناط في نحو: «أكرِم القوم ولاسيما زيدا» لأن «زيد» من جنس القوم و داخل فيه و لعل مناط الاستثناء المنقطع عند المصنف هو تعارف الاستثناء و عدمه.

«عسى»

ص١١٩:

قوله: «عسى فعل معناه الترجی»؛ أقول: و قد يأتی «عسى» بمعنی «ربما» أی التكثير، نحو: « و عسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم و عسى أن تحبوا شيئا و هو شر لكم»[٣] ولايخفى مناسبته للتكثير فيصير المعنى بالفارسية: «چه بسا از چيزی بدتان بيايد در حالی كه برای شما خير است» ولايناسب الترجي و الإشفاق فی هذه الآية إلا أن يقال: إن بين الترجّی و التكثير تناسب واضح لأن الرجاء لايتعلق إلا بما يُحتمل وقوعه كثيرا.

ص١٢٠:

(١) قوله: « و استشكل بأن الخبر فی تأويل المصدر و المخبرعنه ذات»؛ أقول: لا إشكال فی كون الخبر مؤولا بالمصدر و المخبرعنه ذاتا، فی نفسه وإنما يلزم الإشكال إذا كان الحمل حمل «هو هو» فأما إذا لم يكن كذلک نحو حمل الفعل على المبتدإ فی نحو: «زيد يضرب» فلا إشكال فی كونه مؤولا بالمصدر فمعنى «عسى زيد أن

١. شرح ابن عقيل: ج ١، ص ١٨٢.
٢. البقرة :٣۴.
٣. البقرة : ٢١۶.

يقوم» يكون بالفارسية: «اميد است كه زيد بايستد» فلفظ «اميد است» مَعادل «عسى» و «زيد» معادل «زيد» ولفظ «كه» معادل «أن» الناصبة و «بايستد» معادل «يقوم» و هذا الوجه أي قول الجمهور أوجه الوجوه و بعده مذهب سيبويه و نقصُ مذهبه دعوى الحذف و نفي معنى الترجّي لكن يمكن أن يقال: إن دعوى الحذف لا إشكال فيه لأنه فى أمثال المقام موسّع ونفى معنى الترجّى أيضا لا إشكال فيه إذا كان «عسى» من أفعال المقاربة و ظاهرا فيها خصوصا إذا تأملت ما سيأتى منّا من إنكار أفعال الناقصة[1].

(٢) قوله: « و ليس هذا شأن البدل»؛ أقول: قد استشكل على هذا الكلام بأن هذا عين شأن البدل و ليس للبدل شأن غير هذا لأن البدل تابع مقصود بالحكم أصالة فيكون لازما يتوقف عليه فائدة الكلام لكن لايرد عليه ماذكر لأن مقصود المصنف من عدم توقف فائدة الكلام عليه ليس عدم كونه مقصودا بالحكم بل لعل مقصوده عدم وجوب ذكر البدل بنحو وجوب ذكر الحال فى نحو: «لا تقربوا الصلاة و أنتم سكارى»[2] مع كون الحال فى هذا المثال غير مقصود بالحكم فليس البدل واجبا ذكره إلا أن يقال: هذا المثال دليل على كونه كذلک فتأمل.

(٣) قوله: «الرابع: أنها فعل ناقص...»؛ أقول: لايخفى سخافة الوجه الرابع لأنه إن كان «أن» و الفعل بدل اشتمال و مع هذا سدّ مسدّ الجزأين فكيف حال المرفوع؟ إن كان المرفوع اسما مذكورا لـ «عسى» فكيف سدّ مسدّه شيء مع كونه مذكورا و إن كان فاعلا فلايحتاج «عسى» حينئذ إلى الجزأين حتى يحتاج إلى سدّ شيء مسدّهما و أيضا لا يخفى سخافة القرائة و هى مؤيدة ما ذكرناه من أن القرائات كلها غير القرائة المشهورة مخالفة لقواعد الأدب العربى.

١. سيأتى فى صفحة ٨٨ و ما بعده من هذا الكتاب تحت عنوان «نكتة».
٢. النساء: ۴٣.

ص ۱۲۱:

(۱) قوله: « و الصواب: أنه مما حذف فيه الخبر أی: أکون صائما...إلخ»؛ أقول: تقدير مادة الكون ـــ إن لم تكن بعد «إن» و «لو» الشرطيتين ـــ شاذ لأن خبر «عسی» يجب أن يقترن بـ «أن» الناصبة فالتقدير و إن كان فيه إبقاء لها على الاستعمال الأصلی لكن خلاف للأصل خصوصا مادة الكون بعد غير «إن» و «لو» الشرطيتين.

(۲) قوله: « و يردُّه أن إنابة الضمير إنما ثبت فی المنفصل»؛ أقول: و ليس كذلک لأن هذه الأمثلة أی «عسای و عساک و غيره» يمكن أن يكون دليلا على إنابة المتصل كما كان نحو: «ما أنا كأنت» دليلا على إنابة المنفصل فالنيابة إن كانت خلافا للأصل و يجب تأويل موهمها فليجب فی كليهما لأن مثل «ما أنا كانت» أيضاً قابل للتأويل بأن يقال: الضميرالمجرور نوعان متصل نحو: «ک، كما، كم و غيره» و منفصل نحو: «أنت و غيره» ففی المثال وقع بعد حرف الجر ضمير منفصل مجرور و إن قلت: إنّ «أنت» مرفوع، قلت: لاإشكال فی اشتراک ضمير بين الرفع و الجرّ كما كان «نا» مشتركا بين الرفع و الجر و النصب.

(۳) قوله: «الثالث: أنها باقية على عملها ولكن قلب الكلام»؛ أقول: إن القلب فی الكلام بل أیُّ نوع من أنواع القلب خلاف للأصل و الفصاحة جدا كما اعترف به المصنف فی الباب الرابع[۱].

ص ۱۲۲:

(۱) قول أميرالمومنين ـــ عليه السلام ـــ : « و ماعسی أن يكون بقاء من له يوم لايعدوه»؛ أقول: يحسن بنا إعراب هذا الكلام للتدريب فالواو عاطفة و «ما» نافية و «عسی» فعل تام بمعنی «قرب» و «أن» و الفعل فاعل و «أن» ناصبة مصدرية و

۱. مغنی الأديب : الجزء الثانی: ۵۲.

«یکون» فعل تام لأنه لیس فی کلام العرب علی ماحققناه و سیأتی عن قریب فعل ناقص قط و «بقاء» فاعل مضاف و «مَن» مضاف إلیه وجملة «له یوم...إلخ» صلة له و «له» خبر مقدم و «یوم» مبتدأ مؤخر و جملة «لایعدوه» صفة لـ «یوم» و «لا» نافیة و «یعدو» فعل و فاعل و «ه» مفعول راجع إلی «یوم».

نکتة:

قد قلت فیما سبق: لیس فی کلام العرب فعل ناقص قط وأما «کان» فلأنه قد ثبت وجود الکون المطلق أی «کان» التامة فی کلام العرب نحو: «کن فیکون»[1] وهذا الکلام قد کُرِّر فی القرآن و نحو قول أمیرالمؤمنین ــ علیه السلام ــ المتقدم ذکره آنفا فحینئذ نقول: إن أصالة عدم الاشتراک اللفظی ـ کما حقق فی محله ـ یقتضی أن یقیم مدّعی الاشتراک دلیلا قاطعا علیها نحو کثرة الاستعمال فی المعنی الآخر علی حد لا یمکن إرجاعه إلی المعنی الأول بأن لم یکن معنی مجازیا مناسبا له أو بأن لم یکن مصداقا من مصادیق معنی الأول فمعنی الجاسوس لکلمة «عین» یمکن أن یرجع إلی العین الباصرة بدعوی أن الجاسوس أطلقت علیه العین لأن أهم حاسة یستعملها هو هی العین الباصرة من باب تسمیة الشیء باسم جزئه الأهم فلا یمکن أن تعد العین مشترکا لفظیا بالنسبة إلی هذا المعنی فعلی ذلک یجب علی مدّعی نقصان مادة الکون و غیرها أمور منها: تبیینٌ صحیح عن معنی النقصان فی الأفعال و منها: التمثیل بأمثلة فصیحة استعمل فیها مادة الکون و غیرها بصورة النقصان بنحو لا یمکن إرجاع هذه الأمثلة إلی مادة الکون التامة و کلا ذلک أمر محال؛

أما الأول فلأن مدعیه لایمکن له أن یبین معنی النقصان بشکل قابل للقبول العرفی فما معنی النقصان فی الأفعال هل هو بمعنی أن هذه الأفعال لیس لها حدثٌ فإن المصنف أثبت الحدث للکون الناقص قال: فی الباب الثالث: «هل یتعلقان بالفعل

---

۱. مریم : ۳۵.

الناقص؟ من زعم أنه لايدل على الحدث منع من ذلک و هم المبرّد فالفارسى فابن جنى فالجرجانى فابن برهان ثم شلوبين و الصحيح أنها كلها دالة عليه إلا «ليس».» انتهى كلام المصنف[1]. فحينئذ نقول: تارة نبحث على فرض كونها دالة على الحدث و أخرى على فرض كونها غير دالة عليه فعلى الأول أى على فرض دلالتها على الحدث ماوجه تسميتها بالناقصة؟! و ما نقصها؟، إن قلت: إنها لاتكتفى بالمرفوع بل تحتاج إلى منصوب بعنوان الخبر فهذا نقصان قلت: الفعل المتعدى يحتاج إلى المفعول خصوصا إذا توقف فائدة الكلام على ذكر المفعول كما إذا علم المخاطب وقوع الفعل و الفاعل و استفهم عن المفعول و مع ذلک لايسمى ناقصا و أيضا الفعل الذى يأتى بعده حالٌ من فاعله أو مفعوله ــ سواء كان لازما أو متعديا ــ يحتاج إلى الحال خصوصا إذا توقف فائدة الكلام عليها نحو: «لاتقربوا الصلوة و أنتم سكارى»[2] و مع ذلک لايسمى ناقصا و بالجملة إن كان ملاک النقصان الاحتياج إلى المنصوب فهذا الملاک موجود فى الأفعال المتعدية بل اللازمة و أيضا ما جواب هذا السؤال: هل الفعل الناقص على فرض دلالته على الحدث لازم أو متعد ؟! لأن الفعل الدال على الحدث إما أن يقع على المفعول و إما أن يكتفى بالفاعل فمن أيّهما هو ؟! إن قلت: متعدٍ، قلت: فيلزم له مفعول و ليس كذلک ولايرتضيه أحد و إن قلت: لازمٌ، قلت: فما إعراب المنصوب بعده أهو حال؟! كما هو الحق فيكون المرفوع فاعلا أم هو خبر؟! الذى لا دليل عليه و على أى حال إن كان دالاً على الحدث و الزمان معاً كما هو الحق فما وجه عدم اكتفائه بالمرفوع ؟! أليس كل ذلک دليلاً على اكتفائه بالمرفوع و كون المنصوب بعده حالاً؟! و على فرض عدم دلالتها على الحدث فنقول: ما وجه تسميتها فعلاً؟!، إن قلت: لأنها تَتصرف كتصرُّف الأفعال قلت: ــ مضافاً إلى أن التصرف ليس دليلاً على الفعلية ضرورة أن حرف الخطاب و الضمائر و الإشارات على

---

١. مغنى الأديب : الجزء الثانى: ص ٣٩.
٢. النساء :٤٣.

القول بحرفيتها كما ذكر فى الأصول تتصرف و مع ذلك ليست فعلاً ـ إن ذلک يقتضى و يناسب تسميتها بـ «شبه الفعل» كما سُمِّي اسم الفاعل و المفعول و أمثالهما بذلک ولايناسب تسميتها بالفعل الناقص و على أى حال إن تعريف الفعل هو «الكلمة التى تدل على معنى مستقل مقترن بزمان» و هذا التعريف لايصدق على هذه الأفعال مع فرض عدم دلالتها على الحدث لعدم دلالتها على المعنى المستقل فعلى هذا الفرض لايمكن أن تكون فعلاً بل يلزم أن تكون حرفاً نحو حروف المشبهة بالفعل الداخلة على الجملة الاسمية كما ادَّعى ذلک بعض المنطقيين و على ذلک فما وجه تسميتها بالأفعال الناقصة ؟!

و بالجملة إن قلت: إنه فعل، قلت: متعدٍ أو لازم ؟! و الأول باطل قطعاً و إن قبلتَه فقد ثبت المطلوب و فررت من المطر إلى الميزاب و التزمت بما ادعيناه من حيث لاتشعر و الثانى مكتف بالمرفوع و الحال أن هذا الفعل لايكتفى به و إن قلت: إنه حرف، قلت: من أيِّ أنواع الحروف ؟! وما مفاده ؟! فمثلا مفاد «إنّ» و لام الابتداء تأكيد مضمون الجملة فما مفاد «كان» على فرض كونه حرفاً بل على فرض كونه فعلاً؟! إن قلت: مفاده ثبوت الخبر للاسم أو إيجاد الربط بينهما قلت: الفرض هو دخوله على الجملة الاسمية فثبوت الخبر للاسم أو الربط حاصل قبل دخول «كان» و باق بعد فنائها فما الرابط و ما مثبت الخبر للاسم ؟! إن قلت: الفرض فرض خطأ ولانلتزم به، قلت: و كذلک الالتزام بكونه فعلا ناقصا ليس واجبا و أيضا إن قلت: إنّ «كان» يفيد ماضوية مضمون الجملة، قلت: فعليه ينبغى أن يسمَّى باسم الزمان أو أداة الزمان لا الفعل الناقص !.

وأما الثانى أى التمثيل بأمثلة فصيحة فإنه أيضا محال لأن أيَّ مثال مثَّلت به فنحن نقول: هو تام و المرفوع فاعل و المنصوب حال ففى نحو: «كان زيد قائماً» يكون «زيد» فاعلا و «قائما» حالاً و يؤيده أن المنصوب بعد «كان» مشتق غالباً و الحال أيضاً مشتق غالباً فيتناسبان و لا يمكن التمثيل بمثال لا يمكن أن يكون

المنصوب فيه حالاً ولو كان المنصوب جامداً، مع توقف استدلال مدَّعى النقصان على التمثيل بهذا المثال و يؤيده أيضاً أنهم اشترطوا فى الماضى الذى يقع خبراً لـ«كان» اقترانه بـ« قد» واشترطوا هذا الاقتران أيضا فى الماضى الواقع حالاً.

ولايخفى أن ما قلناه يجرى فى جميع الأفعال المسماة بالناقصة فمثلاً إن «ليس» يمكن أن يكون حرف نفي نظير «ما» النافية فيكون المرفوع بعدها اسماً و المنصوب خبراً و قد مرّ أن التصرف ليس دليلاً على الفعلية ضرورة تصرف حروف الخطاب مع كونها حرفاً ، إن قلت: اتصال الضمير المرفوعى دليل على الفعلية قلت: ليس كذلک لأن هذا الضمير يمكن أن يتصل بالحروف المشبهة بالفعل نحو: «إنا أنزلناه»[1] فإن «نا» ضمير متصل مرفوعىّ اتصل بـ «إن» المخففة فإن النحويين يقولون: «إن» المخففة تهمل كثيراً و تعمل قليلاً فعلى فرض عدم إعمال «إن» يلزم أن يكون الضمير مرفوعاً متصلاً مبتدأ و إنكار كون «إن» مخفّفة فى هذه الآية مكابرة و أمر بقية الأفعال المسماة بالناقصة أوضح فـ«عسى» قد مرّ إمكان كونها بمعنى «قرب» و الغرض من هذا الإطناب حصول الفائدة فى علم التفسير و غيره.

«علُ»

(٢) قوله: « ولا وجه لبنائه لو كان مضافاً»؛ أقول: هذا الكلام مبنِىّ على مبنًى فاسد و هو أن المبنىّ (مقابل المعرب) يحتاج لبنائه إلى الشبه بالحرف شباهة مدينة و إذا كان غير مدينة فيعرب لكن فيه أن البناء فى كلام العرب مبنى على الاستعمال و لايحتاج إلى الشباهة بالحرف قط نحو: « و لله الأمر من قبلُ و من بعدُ»[2] بالضم فترى أن كلمة «قبل» و «بعد» مبنيتان مع عدم وجود شباهة فيهما بالحروف قط و على فرض وجود الشباهة فيهما فإنها غير مدينة لورود الخصيصة الاسمية عليها و هى «من» الجارة و كذلک «أى» الموصولة و جميع ظروف الغاية و أشباهها فترى بناء

---

١. القدر: ١.

٢. الروم :۴.

«أى» مع كونها مضافاً نحو: «لننزعن من كل شيعة أيّهم أشدّ»[١].

«على»

ص١٢۴:

(١) قوله: «الثاني: المصاحبة...إلخ»؛ أقول: يمكن أن يكون للاستعلاء أيضاً: بيان ذلک: أنه يمكن أن يكون معنى الآية هكذا: « وآتى المال على رغم محبوبيته عنده».

(٢) قوله: «الخامس: الظرفية...إلخ»؛ أقول: ويؤيده كلام الوصى ـــ عليه السلام ـــ «أرسله على حين فترة من الرسل»[٢] لكن فيه أنها فى المثالين للاستعلاء أى «لتكبروا الله على ما هداكم» و «أرسله على حين فترة من الرسل».

(٣) قوله: «السادس: موافقة «من»...»؛ أقول: و فيه أنه للاستعلاء لأن فيها معنى الضرر و هو يكفى للحمل على بابها.

(۴) قوله: السابع: ...»؛ أقول: فيه مامرّ.

ص١٢۵:

(١) قوله: «الثامن: أن تكون زائدة»؛ أقول: و فيه أنها للاستعلاء ومتعلقة بما بعدها و الجملة استفهامية و كذا قوله: « ولايؤاتيک فيما...».

(٢) قوله: «لأن اليمين مجاز عمايتعلق بها»؛ أقول: لعل المراد هو أن اليمين إن كان بمعنى الحلف فقول ابن مالک حق لكن اليمين حقيقة فى اليد التى يقسم و يحلف بها فعليه لاتكون «على» زائدة.

ص١٢۶:

(١) قوله: « و هذا الوجه اختاره ابن الحاجب»؛ أقول: وهذا هو الأولى.

(٢) قوله: « و فيه نظر لأنها لوكانت اسماً...إلخ»؛ أقول: لايخفى ما فيه فإنه يصح حلول «فوق» محلها و ليس الالتزام باسمية «إلى» فيما ذكره بقبيح ولايخفى أيضا أن

---

١. مريم :۶٩.

٢. نهج البلاغة: خطبه ٨٩.

كلا تخريجيه خلافان للظاهر و هو التعلّق بالمحذوف و الحذف.

و الحل هو عدم امتناع تعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميره المتصل بواسطة الجار أى الامتناع ثابت فى الأفعال المتعدية بلا واسطة و ليس كذلک فى غيرها و بعبارة أخرى يلزم الفصل بين فعل المضمر المتصل و بين ضميره المتصل المفعولى و الفاصل فى الأفعال المتعدية هو كلمة «نفس» و فى غيرها هو الجار و هو يكفى للفصل.

«عن»

ص١٢٧:

(١) قوله: «الثالث: الاستعلاء»؛ أقول: ليس كل ما فيه معنى الضرر للاستعلاء مادام يمكن الحمل على الباب و كذا المعنى السابق أى البدل و كذا التالى.

(٢) قوله: «و يجوز أن يكون حالا»؛ أقول: لايخفى ما فيه فإن الجار و المجرور إن كان حالاً يلزم تعلقه بأفعال العموم ولايجوز التعلق بأفعال الخصوص فيمتنع تعلّقه بـ «صادرين».

ص١٢٨:

(١) قوله: «الخامس: مرادفة بعد...إلخ»؛ أقول: إن المصنف جعل آية المائدة دليلاً على تفسير آية النساء فأقول: لِمَ لايجوز العكس أى لِمَ لاتكون آية النساء دليلاً على تفسير آية المائدة مضافا إلى عدم صلاحية آية المائدة لذلک فى نفسها لأنها تكون هكذا: «من بعد مواضعه» و الحال أن الآية تصلح لذلک إذا كان كذلک: «بعد مواضعه» و إلا يلزم أن تكون «عن» بمعنى «من بعد» لابمعنى «بعد» فقط.

(٢) قوله: «السابع: مرادفة «من»...»؛ أقول: يرد عليه ما ذكرته فى الخامس من أنه لِمَ لايجوزالعكس.

(٣) قوله: «التاسع: الاستعانة»؛ أقول: و يأتى فيه مامرّ.

ص ١٢٩:

قوله: «قال ابن جنى...إلخ»؛ أقول: البيت شاذ.

ص ١٣٠:

(١) قوله: «قد تقدم الجواب»؛ أقول: قد تقدم الجواب.

«عند»

(٢) قوله: «(عند) اسم للحضور الحسي و المعنوي و للقرب كذلك»؛ أقول: ليس يتبينُ لي فرقٌ بين الحضور و القرب و بعبارة أُخرى ليس فرق بين الأمثلة فكما آية النمل للحضور فآية النجم كذلك و لا فرق.

«غير»

ص ١٣٤:

(١) قوله: «لأن التنوين إما للتمكين فلا يلحق إلا المعربات...إلخ»؛ أقول: هذا الكلام فيه مغالطة بيان الشقوق أي إنه يحتمل وجه آخر لهذا التنوين و هو كونه تنكيراً فيلحق بالمبنيات فلا يمكن الحكم بتاً بكون الحركة إعرابية.

(٢) قوله: « ولاتتعرف «غير» بالإضافة لشدة إبهامها»؛ أقول: و ليس كذلك بل تتعرف كسائر النكرات المضافة إلى المعرفة و ذلك لأن شدة الإبهام على فرض تسليم وجودها في «غير» ـــ و هو موضع تأمل جداً ـ لا تكون دليلا على عدم التعرف لأن ملاک التعريف و التنكير هو التعيّن و عدمه فإن كان معنى كلمةٍ متعينة فهي معرفة و لو كانت مبهمة منطبقة على ملايين من المصاديق نحو الأجناس المعهودة ففي كلمة «الرجل» ـــ مثلاً ـــ المقصودة منها الجنس و الطبيعة و الماهية حيث لاتكون المصاديق ملحوظة، يكون المعنى فيه متعينا و لاتردُّدَ فيه و إن كان منطبقا على المصاديق الكثيرة و بالجملة ليس العبرة في التعريف و التنكير بالانطباق على المصاديق الكثيرة و عدمه و لا بالإبهام و عدمه بل العبرة بالتعيّن و التردّد فكلمة «رجلٌ» ـــ مثلا ـــ المقصودة منها مصداق واحد لابعينة مردَّدا حيث تكون منكراً، يكون المعنى فيها مرددا و لا يمكن أن ينطبق على شخص واحد بعينه.

وحينئذ نقول: إن كانت «غير» مضافة إلى المعرفة نحو «غير زيدٍ» فيراد منها كل

شيء هو مغاير زيد لكن لا بإطلاقه بل كل شيء معهود هو مغاير زيد فإذا قيل: «جاء القوم غير زيد» فالمراد فيه ليس كل مغاير لزيد حتى الله ـ تعالى ـ والملائكة وغيره! بل كل مغاير لزيد الداخل ذلک المغاير فی قومه و علی أی تقدير إن «غير» بمعنى: «مغاير» فكما أن كلمة «مغاير» يكتسب التعريف عند الإضافة فكذلک كلمة «غير» فمعنى «غير زيد» هو «المغاير لزيد» و بالجملة ليس فيه شدة الإبهام لحكم معهوديته و مما يؤيد ما ذكرنا بل يدل عليه هو أن أبهم كلمة في كلام العرب هو كلمة «الشيء» و هي تتعرف بأدوات التعريف و يصدق على كل شيء حتى الله ــ تعالى ــ كما ورد في الحديث: سئل أبو جعفر ــ عليه السلام ــ أيجوز أن يقال: إن الله ــ عزوجل ــ شيء ؟ قال: نعم يخرجه عن الحدين حد التعطيل و حدّ التشبيه[1] و يؤيده أيضا أنه قد يكون «غير» صفة للمعرفة.

(٣) قوله: «لأن المعرف الجنسي قريب من النكرة»؛ أقول: و ليس فيه أيّ قرب بالنكرة وقد قلنا: إن الانطباق على الكثير ليس ميز النكرة و المعرفة.

(۴) قوله: « و يردّه الآية الأولى»؛ أقول: الردّ بالآية الأولى على ابن السراج يتوقف على كون «غير» في الآية نعتاً بينما يحتمل أن يكون بدلاً فلايلزم تطابقه مع ما قبله في التعريف و التنكير.

«الفاء»

ص١٣۶:

(١) قوله: «الفاء المفردة: حرف مهمل و يرد على ثلاثة أوجه»؛ أقول: بل يرد على وجه واحد و هي العاطفة و كل ما قد ذكر من غيرها راجع إليها و هذه تفيد ـ كما قيل ـ الترتيب و التعقيب و السببية و هذه هي التي تدخل على جواب الشرط لعطف الجواب على الشرط كما قال المصنف: «الثاني من أوجه الفاء أن تكون رابطة

١. توحيد الصدوق:١٠٢.

للجواب» أقول: و هل الربط غير العطف أم هو هو؟ و سيأتي عدم ثبوت الزائدة و الاستينافية و أما بالنسبة إلى فاء السببية المحضة فكلام المصنف مضطرب لأنه عدّ للفاء ثلاثة أقسام و هى العاطفة و الجواب و الزائدة و ذكر الاستيناف و ردّ عليه و لم يعدّ فاء السببية المحضة قسماً خامسا لكن يظهر من كلامه فى الفائدة الثانية حيث قال: « و قيل الفاء فى هذه الآية للسببية و فاء السببية لا تستلزم التعقيب» انتهى. فى قبال الفاء العاطفة و من كلامه فى المسئلة الثانية فى إعراب آية الكوثر. أنه قائل بقسم خامس و هى السببية المحضة و بالجملة يفرض للفاء خمسة أوجه لكن كلها راجع إلى العاطفة ففاء السببية تعطف السبب على المسبب أو بالعكس و ليست آية الكوثر رداً على عاطفيتها لأنه سيقرر فى محله عدم امتناع عطف الخبر على الإنشاء و بالعكس و عدم امتناع عطف الاسمية على الفعلية و بالعكس و سيأتى فى الباب الرابع[1].

(٢) قوله: « و فاء السببية لاتستلزم التعقيب»؛ أقول: بل تستلزم لأن المسبب يوجد بعد السبب بلا مهلة إلا أن يكون السبب سببا ناقصا وأما دليله حيث قال: «بدليل صحة قولك... إلخ» فلم يثبت تصحيحه بكلام فصيح و إلا فإن المصنف متبحر فى إتيان المثال من الفصيح وأما ما قاله من: «أنه معلوم ما بينهما من المهلة» فهو جدير بالتأمل لأنه لاامتناع في دخول الجنة بعد الإسلام بلامهلة و أيضا إن الفاء فى هذا المثال ليست للسببية المحضة بل هى فاء الجواب و هى رابطة على مبناه و فاء السببية قسم آخر غيرها كما مثل لها المصنف بآية الكوثر و بعبارة أخرى إن المصنف معتقد بافتراقهما.

ص١٣٧:

(١) قوله: « فالفاءات بمعنى «ثم»...إلخ»؛ أقول: و هذا الكلام ينافى ما مرّ منه

---

١. سيأتى فى صفحة ٢٠١ من هذا الكتاب.

قريباً من أن التعقيب في كل شيء بحسبه.

(٢) قوله: « و زعم الأصمعي...إلخ»: أقول: بل أفاد الأصمعي ولايصح جوابه بتقدير كلمة «مواضع» لأنه مضافا إلى أنه خلاف للأصل خلاف للظاهر.

(٣) قوله: « و ذلک غالب في العاطفة جملة أو صفة»: أقول: بل فاء العطف تفيد السببية دائماً ولايوجد مثال ليس فيه السببية و أما آية الذاريات فالسببية فيها واضحة لأن تقريب العجل مترتب و متوقف على مجيئه به و هو أيضا متوقف على الذهاب إلى أهله.

(٤) قوله: « و ذلک حيث لا يصلح لأن يكون شرطاً»: أقول: هذا الكلام يحتاج إلى توضيح و تدقيق فنقول ـ و بالله الاستعانة ـــ : كل جملة وقع جواباً و جزائاً و لم تصلح أن تكون شرطاً فهي تحتاج إلى الفاء و هنا سؤال و هو ما وجه حاجتها إلى الفاء ؟ و الجواب: لجملة الشرط خصائص منها: التعليق فكل جملة لاتقبل التعليق لاتصلح أن تكون شرطاً و المسائل الستة التي عدّها المصنف كلها من هذا القبيل و جملة الجواب أيضاً معلقة لتعليقه على الشرط المعلّق فلذلک إن كان الجواب من المسائل الستة فقد يتوهم حذف الجواب و تقديره لأنها لاتقبل التعليق فوجود فاء العطف بين الشرط و الجزاء التي هي الرابطة بينها يدفع ذلک التوهم و قد قال النحويون: إن الفاء تجعل معطوفها مع ما قبلها في حكم جملة واحدة وجملة الشرط والجزاء معاً جملة واحدة و نحن نذكر المسائل الستة على التفصيل:

فأما الجملة الاسمية فقد ذكروا أنها تفيد الثبوت و التأكيد فمجرّد اسمية الجملة يلازم التأكيد و ذلک ينافي التعليق عرفاً لاعقلاً.

وأما الفعلية التي كالاسمية فهي يجري فيها مامرّ في سابقها طابق النعل بالنعل.

وأما الإنشائية فقد ذكروا أن الإنشاء ينافي التعليق بأن يقال ـــ مثلاً ـــ : «إن اضرب» أو «إن هل ضربت» ولايصح ذلک قطعاً.

وأما التي فعلها ماض لفظاً و معنىً أي المقرون بـ «قد» فلأن «قد» للتحقيق و

التأكيد فهي كالأول.

وأما التي تقترن بحرف استقبال فلأن المقرر في محله هو إفادة أدوات الاستقبال التأكيدَ فأما «لن» فقد اعترف الزمخشري بذلك وأما بقيتها فكذلك للتبادر.

وأما التي تقترن بحرف له الصدر فلأن كل ما له الصدر يفيد التأكيد فأما «رب» تفيد التكثير و هو لايخلو من التأكيد وأما لام الابتدائية فواضح و كذا غيرها.

(۵) قوله: « و هو منحصر في ست مسائل»: أقول: ليس في كلام المصنف ما يشعر بوجوب دخول الفاء على المسائل الستة لكن بعض النحويين صرحوا بذلك لكن التحقيق هوغلبة دخولها لا وجوبها و ذلك لوجود أمثلة كثيرة في الفصيح يدل على ذلك و إليك بيانها: « و إن أطعتموهم إنكم لمشركون»[۱] و « ولو أنهم ءامنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير»[۲] و « وإذا ما غضبوا هم يغفرون»[۳] و « ولئن أتيت الذين أوتوا الكتاب بكل آية ما تبعوا قبلتك»[۴] و « و لئن اتبعت أهوائهم من بعد ما جاءك من العلم إنك إذاً لمن الظالمين»[۵] و « و لئن اتبعت أهوائهم بعد الذي جاءك من العلم مالَكَ من الله من ولي ولا نصير»[۶] و «من يفعل الحسنات الله يشكرها» و « فإن جاء صاحبها و إلا استمتع بها»[۷] إلى غير ذلك من الأمثلة التي يجدها المتتبع و حديث توطئة القسم سيأتي تهجينه و أن للعرب لام واحد و المراد اللام المفتوحة و هي التي للتأكيد ولايوجد غيرها لام مضافاً إلى عدم اطراده بالنسبة إلى بعض الأمثلة التي مرت نظير الشعر و الحديث و آية الشورى و الأنعام و البقرة (۱۰۳) و تقدير شيء في

۱. الأنعام:۱۲۱.
۲. البقرة :۱۰۳.
۳. الشورى :۳۷.
۴. البقرة :۱۴۵.
۵. البقرة :۱۴۵.
۶. البقرة :۱۰۲.
۷. صحيح بخاري: ج ۳ ص۱۶۶.

هذه الأمثلة خلاف الظاهر جداً.

ص ١٣٩:

(١) قوله: «أو «هذا» منصوب بمحذوف يفسره «فليذوقوه»؛ أقول: لايمكن التفسير لأن الفاء مانعة عن عمل «فليذوقوه» فيما قبله و شرط التفسير العمل لولا الضمير و يمكن إعراب الآية بهكذا: إن «ها» اسم فعل بمعنى: «خذ» و «ذا» مفعول و «حميم» خبرُ مبتدإ محذوف.

(٢) قوله: « و من زيادتها قوله... إلخ»؛ أقول: الزيادة خلاف للظاهر و لا إشكال في دخول الفاء على جواب «لما» كما ورد فى تنزيل العزيز: « فلما نجّاهم إلى البر فمنهم مقتصد»[1] فالصواب قول ابن مالك.

(٣) قوله: « و فيه إجحاف»؛ أقول: فى تقدير «أما» خلاف واحد للأصل و فى الزيادة عند الفارسى خلافان للأصل أحدها الزيادة و ثانيهما تقديم المفعول و فى القول بعاطفية الفاء أيضا خلافان للأصل أحدها: تقديرُ أو حذف «تنبه» و ثانيها: تقديم المنصوب فبحكم قول المصنف من أن العرب لايجمع بين المجازين أى خلافين للأصل[2] يتعين تقدير «أما» لرجحان خلاف واحد للأصل على خلافين مضافا إلى إمكان دعوى نيابة «بل» عن «أما» كما لايبعد فعليه ليس فيه خلافٌ للأصل قط و يؤيده أن حروف العطف كثيراً تنوب عن «أمّا» نحو: «ثم الجحيم صلّوه ٣١ ثم فى سلسلة ذرعها سبعون ذراعاً فاسلكوه ٣٢»[3] « و إياى فاتقون، و إياى فارهبون»[4] و « و إلى ربک فارغب»[5] و بالجملة فى نسبة الإجحاف بالقول بتقدير «أما» إجحافٌ، إن قلت: فى تقدير «أما» خلاف آخر للأصل و هى التقديم، قلت: نفس «أما» تقتضى

١. لقمان :٣٢.
٢. مغنى الأديب :٢٤٢.
٣. الحاقة : ٣١ و٣٢.
٤. البقرة: ٤٠ و ٤١.
٥. الانشراح: ٨.

أن يفصل بينه و بين الفاء جزء من جوابها و ليس هذا خلاف للأصل بل القاعدة تقتضيه.

ص ۱۴۰:

(۱) قوله: « و يجب أن يحمل على ذلک... إلخ»؛ أقول: لما لم يمتنع عطف الإنشاء على الخبر و العكس لم يمتنع كون الفاء عاطفة كما سيأتى فى الباب الرابع و أيضاً ليس عدم حسن الإسقاط ردّاً للزيادة بل الردّ هو كونها خلافاً للأصل أو الدليل على الرد هوعدم جوازالإسقاط لاعدم حسنه و من الواضح عدم جواز الإسقاط.

(۲) قوله: « و ضعفه ابن الشجرى بأن فيه حذف الموصول... إلخ»؛ أقول: ليس حذف الموصول و بقاء الصلة رديئا لأنه قد ورد فى الفصيح كثيراً نحو: «يالاإله إلا الله»[1] بتقدير: «يا من لاإله إلا الله» و نحو:

«عدس ما لعباد عليک إمارة *** و هذا تحملين طليق»

بتقدير: « و هذا الذى تحملين طليق» و نحو: «سبحانک يالاإله إلا أنت»[2] و هذه الجملة الشريفة مكررة فى دعاء الجوشن الكبير مأة مرّة و نحو: «يا الله يا لاإله إلاأنت»[3] و نحو: «أنت الله لاإله إلا أنت»[4] بتقدير: «أنت الله الذى لا إله إلا أنت» فتأمل.

إن قلت: جملة «لاإله إلا أنت» حال من كلمة الجلالة، قلت: لايأتى الحال إلا من الفاعل أو المفعول لامن المبتدإ ولا الخبر ولا غيرهما، لعدم الاستعمال.

ص ۱۴۱:

قوله: «لأنها لوكانت للعطف لجزم ما بعدها ولو كانت للسببية لنصب» أقول: هذا

---

۱. مفاتيح الجنان: ۱۰۴۴.
۲. مفاتيح الجنان: ۱۶۰.
۳. مفاتيح الجنان :۱۲۷.
۴. مفاتيح الجنان :۱۴۶.

يتم إذا كان العطف علی الفعل المنفی وأما اذا كانت العطف علی الجملة الفعلية المنفية أو علی الجملة الاستفهامية بأسرها فلا إلا أن يقال: إن العطف علی الأول أی المستأنف أول أی مستأنف و بعبارة أخری الجملة المعطوفة علی الجملة المستأنفة مستأنفة لكن أقول: لايخرج ذلک الجملة عن كونها معطوفة و الفاء عن كونها عاطفة فلامجال لكون الفاء استينافية و قوله: « ولو كانت للسببية لنصب» ففيه أن الفاء التی تستعمل للسببية هی نفس فاء العطف ولايجب نصب مابعدها و إن كان الغالب كذلک فإن المصنف يقول ــ فی الواو التی ينصب المضارع بعدها ــ : «إن الواو عاطفة تعطف المضارع علی مصدر متوهم مما قبلها»[1] ولافرق بين الواو و الفاء من هذه الجهة و بالجملة فما أفاده المصنف من أن التحقيق أن الفاء فی نحوهما للعطف فی محله.

«فی»

ص١٤٢:

(١) قوله: «الثانی: المصاحبة»؛ أقول: لايخفی سهولة إرجاعه إلی الظرفية.

(٢) قوله: «الثالث: ...»؛ أقول: إن الظرفية فی هذين المثالين يكثر وضوحها إذا قدرت كلمة «مورد» بين «فی» و مجرورها، لايقال: التقدير خلاف للأصل لأنه يقال: ليس فی البين تقديرلكن المعنی يعطيها فهو تفسير معنی لاتفسير إعراب كما مر من المصنف آنفا.

(٣) قوله: «الرابع: ...»؛ أقول: و هی أيضا للظرفية و وجه التعبير بـ «فی» هو أن الجذوع لكثرتها تشبه الظرف الذی يحتوی علی المظروف و المظروف هو المصلوب بين جذوع النخل.

(٤) قوله: «الخامس: ...»؛ أقول: الظرفية فيه واضحة و كذلک السادس.

(٥) قوله: «السابع: ...»؛ أقول: لارجحان لإحدی الآتيين علی الأخری فكما تمكن

---

١. مغنی الأديب: ٢٧٨.

دلالة الثانية على الأولى فكذلك العكس لكن التحقيق أن «في» في الأولى و «من» في الثانية على بابهما ولالزوم لحمل إحداهما على الأخرى.

(۶) قوله: «الثامن: المقايسة»؛ أقول: و هو أفحش كلام سمعتة حتى الآن بداهة أن المقايسة مأخوذة من السياق لامن كلمة «في».

ص١۴٣:

قوله: «التاسع: ...»؛ أقول: ليس له مثال في الفصيح فلا مجال لعدّه من معاني «في» مضافاً إلى أن التعويض على فرض ثبوته ليس من المعاني و كذلك العاشر فإن التأكيد ليس من معاني الكلمة بل هو مما توجده أدوات التأكيد في الكلام فهو من المعاني الإيجادية لا المعاني المتعارفة الإخبارية و أيضا لم يثبت زيادة «في» لغير التعويض لأن المصراع الثاني من بيت سويد محتمل الوجهين كما ذكر في الهامش و تجويز البعض الزيادة في الآية لايجدي و لعله اغترّ بمواضع حذف «في»، نحو: «من ركبها نجا و من تخلّف عنها غرق» لكن تمكن دعوى كونه منصوبا بنزع الخافض.

«قد»

ص١۴۴:

قوله: « وأما الحرفية فمختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من جازم و ناصب و حرف تنفيس...إلخ»؛ أقول: فأما وجه اختصاصها بالفعل فلأنها لتأكيد مضمون الجملة و الفعل مع فاعله يشكل جملةً ولكن الاسم ليس كذلك و جملة الاسمية لاتدخل «قد» عليها لأن في نفس كون الجملة اسميةً تأكيداً و كلمة «قد» لتأسيس التأكيد لالتأكيد التأكيد.

وأما وجه اختصاصها بالمتصرف فلأن الفعل الجامد مع معموله بمنزلة الجملة الاسمية كما سيأتي من المصنف في المعنى الثاني لـ «قد».

وأما وجه اختصاصها بالخبري فلأن الإنشاء لايناسب التأكيد و لذا ترى خلوّ الجمل الإنشائية من أدوات التأكيد غالبا و ما قد يرى من لحوق نون التأكيد بفعل

الأمر فهى لتأكيد الطلب المنشأ بالإنشاء لا لتأكيد الإنشاء.

وأما وجه اختصاصها بالمثبت فلأن المنفى معدوم و المعدوم متواطئ غير مشكك فهو أيضا لايناسب التأكيد ولذا ترى خلو الجمل المنفية من أدوات التأكيد و ما قد يرى فهو تكرار أدوات النفى لتأكيد النفى لا لتأكيد الجملة المنفية. نحو:

«وما إن رأى الرائون أفضل منهم*** لدى الموت سادات و زهر قماقمة»[١].

وأما وجه اختصاصها بالمجرد عن الجازم فلأن الجوازم قسمان: إنشائى و خبرى والإنشائى هو المقرون بلام الأمر و «لا» النهى و الإنشاء قد مرّ عدم تناسبه للتأكيد وأما الخبرى فهى «لم و لما» النافيتين وقد مرّ عدم تناسب النفى للتأكيد و أدوات الشرط الجازمة إذا دخلت على جملة الشرط تصير سبباً لتعليق الشرط و التعليق ينافى التأكيد و لذا ترى أن الجملة الاسمية و المقرون بـ «قد» و الإنشائية و غيرها لاتجعل شرطاً و إن جعلت جزاء احتاج إلى الفاء للربط لدفع توهم الانفصال.

وأما وجه اختصاصها بالمجرّد عن الناصب فلأن النواصب أربعة و هى «أن و لن و كى و إذن» فأما «أن و كى» فلأنها مؤوّلتان مع الفعل بالمصدر فيصير الفعل معهما مفرداً و قد مرّ أنّ «قد» لتأكيد مضمون الجملة لاالمفرد وأما «لن» فلأنها للتأكيد كما سيأتى فالفعل المقرون بـ «لن» مؤكَّد قبل دخول «قد» ولايحتاج إلى «قد» وأما «إذن» فلأن دخول «قد» إما أن يفرض قبل «إذن» و إما أن يفرض بعدها و كلاهما ممنوع: أما الأول فلأن «إذن» الناصبة مصدّرة فيمتنع دخول «قد» قبلها وأما الثانى فلأن «إذن» الناصبة لايفصل بينها وبين الفعل بشىء.

وأما وجه اختصاصها بالمجرد عن حروف التنفيس فلأن حروف التنفيس للتأكيد كما مرّ فى بحث فاءالجواب فدليل عدم دخول «قد» على الفعل المقرون بحرف التنفيس هو نفس دليل عدم صلاحيته للشرطية فالفعل مؤكَّد بحرف التنفيس قبل

---

١. أدب الطف: ج ١ ص ٩٨.

دخول «قد» فلايحتاج إلى التأكيد ثانيا وأما وجه كونها مع الفعل كالجزء فلأنها بحكم كونها لتأكيد مضمون الجملة تصير جزءا من الجملة المؤكَّدة قهراً.

ص١٤٥:

(١) قوله: « و لها ستة معان: ...»؛ أقول: بل له معنىً واحد و هو التحقيق و التأكيد والباقی إما وهم وإما مستفاد من السياق كما سيأتی.

(٢) قوله: «لأنها لاتدخل إلاجواباً لمن قال: «هل من رجل؟» و نحوه»؛ أقول: هذه الدعوى واضحة البطلان جداً ولايمكن إثبات أن «لا» التی لنفی الجنس تستعمل فی جواب الاستفهام دائماً بل استعمالها فی جواب الاستفهام نادر كاد أن يكون معدوما.

ص١٤٦:

قوله: «الثانی: تقريب الماضی من الحال»؛ أقول: لادليل عليه بل الدليل على خلافه و هو أن «قد» إذا استعملت مع الماضی تفيد تأكيد وقوع الفعل فی الماضی و هو يناسب كون الماضی بعيداً فتأمل.

وأما الأحكام الّتی ابتنيت على إفاتها ذلک فكلها مخدوشة ولايمكن إثبات التقريب بها لها:

أما الأول فلان عدم دخول «قد» على ما ذكر ليس لعدم إفادة الزمان بل لأنها أفعال جامدة شبيهة بالجمل الاسمية متضمنة للتأكيد كما مرّ فالجملة مؤكّدة قبل ورود «قد» و «قد» لتأسيس التأكيد لالتأكيد التأكيد و أيضاً لايصح القول بعدم إفادتها الزمان كليّاً فإن «ليس» لنفی الحال كما اعترف به المصنف فی باب «ليس» و كذلک «عسی» و «بئس» فانهما للزمان الحاضر.

وأما الثانی أی وجوب دخولها على الماضی الواقع حالاً فهو كما ترى فإن الرجحان مع الكوفيين و الأخفش و الدليل دليلهم.

وأما الثالث: فلأن دخول اللام على الماضی المقرون بها فی خبر «إنّ» لم يثبت و ليس له مثال فی الفصيح و لذا ترى أن مثال المصنف مصنوع و أيضاً لاتخفى بشاشة

القول بأن الماضى المقرون بـ «قد» يشبه المضارع و المضارع يشبه الاسم فحكم الاسم يجرى على المضارع و منه يجرى على الماضى فإن التمثيل يجرى فى المشابه فقط لا فى مشابه المشابه و إلا يلزم الفساد فى الأرض لأن كل شىء شبيه بشىء بالآخرة.

ص١٤٧:

قوله: «الرابع: التكثير»؛ أقول: لاتفيد «قد» فى هذا المثال إلا التأكيد وأما التكثير فهو مستفاد من السياق لأن الشاعر فى مقام المدح و هو يناسب التكثير.

«حرف الكاف»

ص١٤٩:

(١) قوله: « و الجارة حرف و اسم»؛ أقول: يمكن القول بحرفية الكاف دائماً كما يمكن القول باسميتها كذلك و سيأتى.

(٢) قوله: «الثانى: التعليل...إلخ»؛ أقول: يمكن القول بأن «كأن» فى الآية بسيط أى هى إحدى الحروف المشبّهة بالفعل و معناه التحقيق فعليه لاشاهد فى الآية و يمكن التمثيل بـ « واذكروه كما هداكم»[١] لكنها أيضاً للتشبيه فيصير المعنى: «اذكروه ذكراً مثل هدايته اياكم» أى اذكروه بأحسن ذكرٍ كما هداكم بأحسن هدايةٍ كما قال ـــ تعالى ـــ : « فاذكروالله كذكركم آبائكم أو أشد ذكراً»[٢].

(٣) قوله: « و قيل: هى للتشبيه على حذف مضاف»؛ أقول: بل هى للتشبيه ولاتحتاج الى حذف مضاف.

ص١٥٠:

(١) قوله: «بل الظاهرأن «ما» على هذا التقدير مصدرية»؛ أقول: المصدرية هى الموصول الحرفى فهو يؤيده ما ذكرنا سابقاً من عدم ردائة حذف الموصول و بقاء

---

١. البقرة : ١٩٨.

٢. البقرة : ٢٠٠.

الصلة ولا فرق بين الموصول والصلة في الحذف و بقاء الآخر.

(٢) قوله: «الخامس: التوكيد وهى الزائدة نحو: «ليس كمثله شيء»[١]؛ أقول: إن الأقوال حول هذه الآية الشريفة على كثرتها لاتسمن ولاتغنى من جوع فأما الزيادة اسماً أو حرفاً فخلاف للأصل وأما كون المثل بمعنى الصفة أو الذات فخلاف للظاهر وأما القول بكون الكاف اسما مؤكدا بمثل فإنه ــ مضافاً إلى أن الحمل على التأكيد إذا أمكن الحمل على التأسيس خلاف للأصل ــ بمكان من البطلان لأن التأكيد ليس أمراً لغواً يوجد فى أى محل حتى إذا لم يحتج إليه ففى الآية ليس أىّ فائدة فى تأكيد «مثل» و التحقيق: أن كلا من الكاف و المثل على بابها و المراد نفى مثل المثل لاالمثل و المراد من نفى مثل المثل نفى المثل كناية و هى أبلغ من التصريح فإذا استحال وجود المثل لمثله ــ على فرض وجوده فكيف لايستحيل وجود المثل له ــ تعالى ــ و ليس فى هذا التفسير خلاف للأصل و الظاهر حتى يدَّعى كونه تفسيرا بالرأى و ملاك كون التفسير بالرأى مطابقته للأصل و الظاهر و عدمها.

ص١٥١:

(١) قول الزمخشرى: «إن الضمير راجع للكاف»؛ أقول: بل إن الضمير راجع إلى كلمة «الطين».

(٢) قول المصنف: « ولو كان كما زعموا لسُمع فى الكلام مثل: مررت بكالأسد»؛ أقول: ولايخفى ما فيه فإنه مسموع، كما قال:

«أبداً كالفراء فوق ذراها ❊❊ حين يطوى المسامع الصرار»

ونحو:

«أتنتهون ولن ينهى ذوى شطط كالطعن ❊❊ يذهب فيه الزيت و الفتل»

و نحو:

«ولعبت طيرٌ بهم أبابيل ❊❊ فصُيِّروا مثل كعصف مأكول» فتأمل.

---

١. الشورى: ١١.

و نحو:

«بكاللقوة الشغواء جلت ولم أكن**** لأولع إلا بالكميّ المقنّع».

(٣) قول المحققين في الهامش: « و لعل وجهه: أن الكاف في هذا المثال يرادف «مثل» وهو اسم بلاريب...إلخ»؛ أقول: و فيه أن الكاف تفيد بنحو المعنى الحرفي ما تفيده كلمة «مثل» بنحو المعنى الاسمي، و ليسا مرادفين كما يقال: إن «ال» قد يأتي بمعنى «كل» أو تخلفه «كل» و من المعلوم أنه ليس المراد الترادف بالمعنى المصطلح و إلايلزم القول باسمية «ال» لكن المراد إفادة أحدهما ما يفيد الآخر، أحدهما بنحو المعنى الحرفي و الآخر الاسمي.

«كأنّ»

ص١٥٣:

(١) قوله: «الثاني: أنه يحتمل أن هشاما قدخلّف...إلخ»؛ أقول ولايخفى بشاشته و شناعته.

(٢) قوله: «المعنى الرابع: التقريب»؛ أقول: ولايخفى أن التقريب في الأمثلة مستفاد من الإقبال و الإتيان و عدم الكون في الدنيا و البقاء في الآخرة لامستفاد من «كأنّ».

(٣) قوله: « و قداختلف في إعراب ذلك...إلخ»؛ أقول: ولم أعرف أيّ داع دعاهم إلى هذه الأعاريب العجيبة الشنيعة مع سهولة إعرابه بهكذا: «كأن» حرف مشبهة بالفعل و الكاف اسمه و كلمة «مقبل» و «آت» و «لم تكن» خبره و «بالشتاء» متعلقة بالأولى و «بالفرج» بالثانية و «بالدنيا» بالثالثة من غير لزوم القول بزيادة شيء أو كون الكاف حرف خطاب.

«كأيّن»

ص١٥٤:

قوله: « و لذلك جاز الوقف عليها بالنون»؛ أقول: الوقف بالنون ليس دليلاً على كون النون تنويناً قط بل هو دليل على عدم كونه تنويناً و هو واضح جداً و كذا قوله: « ولهذا رسم في المصحف نوناً» ليس دليلاً على شباهة التنوين بالنون الأصلية بل

دليل علي أن هذا النون ليس تنويناً فهذا الكلام مصادرة بالمطلوب فأقام المصنف دليلا له و الحال أنه عليه و بالجملة إنّ «كأين» بسيطة لامركبة، لما ذكر.

«كل»

ص١٥٦:

(١) قوله: «اسم موضوع لاستغراق أفراد المنكر... و المعرف المجموع...إلخ»؛ أقول: إن هذه الكلمة إن أضيفت إلى النكرة كانت للعموم البدلى بحكم أن النكرة مقيَّدة بقيد الوحدة و إذا أضيفت إلى المعرفة كانت للعموم الاستغراقى و الأول يترجم بالفارسية بـ«هر» و الثاني بـ «همه» ولايتبدل ذلک قط، فعدُّ «كل» للاستغراق إذا أضيفت إلى النكرة سهو.

(٢) قوله: «الثاني: أن تكون توكيدا لمعرفة... ففائدتها العموم... نحو فسجد الملائكة كلّهم... إلخ»؛ أقول: مقتضى التأكيد التكرار نحو: «فسجد الملائكة كلهم أجمعون» فكلمة «أجمعون» تأكيد قطعاً لأنها لاتفيد أمراً تأسيسيا بل تفيد ماأفادته كلمة «كل» من قبلُ فقوام التأكيد بالتكرار نحو: «هيهات هيهات لماتوعدون»[١] فالتأكيد بقسميه اللفظى والمعنوى يتقوّم بالتكرار أى إفادة ما أفيد من قبل فحينئذ نقول: لايمكن عدّ «كل» من أدوات التأكيد في هذا المثال و نحوه لأنها تفيد الاستغراق كما مّر و ليس قبلها ما يفيد الاستغراق إلا أن يقال: إن الجمع المحلى بـ «ال» يفيد الاستغراق فـ «كل» تأكيد له لكنه محل تأمل جداً لأن «ال» للتعريف و الجمع للتكثير فأين الدال على الاستغراق؟ ولاينبغى الخلط بين الإطلاق و الاستغراق لأن الأول رفض القيود و الثانى جمعها كماثبت في الأصول.

ص١٥٨:

(١) قوله: «نحو قوله ـــ تعالى ـــ : « و كلا ضربنا له الأمثال»[٢]؛ أقول: و إعراب

---

١. المومنون:٣٦.

٢. الفرقان:٣٩.

هذه الآية من المشاكل و يمكن أن يقال: إنّ نصب كلمة «كل» على الاشتغال و الضميرالمشغول به هو المجرور باللام لكن ذلك خلاف باب الاشتغال ألاترى أنه لايجوز: «زيداً مررت به» إلا بتقدير فعل يفيد معنى المرور لكنه متعدٍ بنفسه فكون النصب على الاشتغال يتوقف على تقدير عامل متعدٍ الى «كل» بنفسه يوازى معنى «ضربنا» ولايمكن ذلك فى هذه الآية فيتعين إعرابها بغير ما ذكرنا، إن قلت: إن الآية دليل على عدم لزوم ذلك فى باب الاشتغال لأن التنزيل العزيز فصيح بليغ قطعا فيمكن إثبات القاعدة به، قلت: هذا يتم إذا لم يمكن إعراب الآية بغير ذلك لكن يمكن إعرابه بهكذا: إن نصب « كل» على المفعولية المطلقة النوعية فالتقدير على ذلك: « و كل أنوع ضرب المثال ضربنا له الأمثال» فمرجع الضمير المجرور هو «كل» على الأول و على الثانى هو «أصحاب الرّس أو ثمود أو عاد» و يمكن إعرابه أيضاً بهكذا: إن نصب «كل» لنزع الخافض و هو اللام الجارّة فالتقدير: «لكلٍ أى لكل قوم منهم ضربنا له الأمثال» فـ «لكل» متعلقة بـ «ضربنا» المقدرة و المذكورةُ اشتغل عنها بالنصب فى محل «له» و نزع الخافض للتناسب فانظر الآيات: « فدمّرناهم تدميراً (٣٦) و قومَ نوحٍ لما كذبوا الرسلَ أغرقناهم و جعلناهم للناس آيةً و أعتدنا لظالمين عذاباً أليماً (٣٧) و عاداً و ثمودَ و أصحابَ الرس و قروناً بينَ ذلك كثيراً (٣٨) و كلا ضربنا له الأمثال وكلاً تبّرنا تتبيراً(٣٩)» فكلمة «كل» توجد قبلها وبعدها منصوبات كثيرة فيناسب ذلك نزع خافضها فالمنصوبات التى قبلها هى: «تدميراً، قومَ نوح، هم، آيةً، عذاباً أليما، عاداً، ثمودَ، أصحابَ الرّس، قروناً، بينَ ذلك، كثيرا» وأما التى بعدها هى: «الأمثال، كلاً، تتبيراً و...» فللمناسبة بين ذلك نُزِع خافض «كل» فعلى ذلك يتعين الاعراب الثالث و ذلك مقتضى الظاهر و المعنى. و نظيره: «والظالمين أعدَّلهم عذاباً أليما».[1]

---

١. الإنسان: ٣١.

ص١٥٩:

قوله: «بل الأولى: تقدير «كان» شأنية»؛ أقول: إن المنصف قد ذكر في الباب الرابع أن ضمير الشأن مخالف للأصل من خمسة أوجه فلا يصار إليه إلا إذا لم يمكن غيره وقد قال بعض الأدباء أيضا: إن ضمير الشأن مختص بباب «إنّ» ولايستعمل في غيره وأما «قل هو الله أحد» فالضمير راجع إلى كلمة الجلالة التي قبلها أو بعدها وضميرالشأن لامرجع مفردَ له.

ص١٦٠:

(١) قوله: « و الذي يظهر خلاف قولهما... إلخ»؛ أقول: و الصواب قول أبي حيان و يتبين ذلك ببيان أمور:

منها: أن ابن مالك مَثل لإثبات مدعاه بأمثلة لاتثبت مدعاه، أما الأول: فلأن عود الضمير المفرد المذكر في آية الإسراء يمكن أن يكون إلى لفظ «كل» كما يمكن أن يكون إلى معناه و كما يمكن أن يكون إلى نفس المضاف إليه وأما المثال الثاني فلأن من الممكن عود الضمير المؤنث إلى نفس المضاف اليه إلا أن يراد من معنى الكل نفس المضاف اليه لاشيء آخر فعليه يكون الخدشة في المثال الأول فقط لكن المثال الثاني على فرض صحته فيه إشكال آخر و هو أن عود الضمير بحسب مراعاة المعنى في مثال واحد لا يثبت أنه على القاعدة ولاأنه يكون كل الموارد كذلك و بالجملة هذا العود لايثبت أكثر من جواز مراعاة المعنى ولايثبت وجوبها وهذا مراد أبي حيان.

و منها: أن المصنف لم يتأمل كلام أبي حيان لأنه يقول: لايجب مراعاة معناها ولالفظها بل يمكن عود الضمير المفرد بحسب لفظ «كل» و عود الضمير المجموع بحسب معناه لأن لفظ «كل» وضعت للعموم و العموم يناسب الضمير المجموع فترى أنه يقول: فدلّ على جواز «كل رجل قائم و القائمون».

و منها: أن معنى «كل» جمع دائماً لأنها وضعت للعموم فهذا العموم بدلي إن أضيفت إلى النكرة و استغراقي إن اضيفت إلى المعرفة ولايمكن إرادة العموم

الاستغراقی من «کل» إذا أضيفت إلى النكرة و من ذلک يظهر النظر في كلام المصنف حيث قال: إنّ المضافة إلى المفرد إن أريد نسبة الحكم إلى كل واحد... أو إلى المجموع... إلخ» فإنه يظهر منه إمكان إرادة العام الاستغراقی من «کل» المضافة إلى النكرة و هو بمكان من البطلان لأن هذا العام لايوجد إلا في المضافة إلى المعرفة و كل ذلک دليله أن النكرة مقيّدة بقيد الوحدة و ذلک يقتضی البدلية.

و منها: أنّ ما ذكره المصنف بقوله: «ربما جُمِع الضمير مع إرادة الحكم على كل واحد» مؤيد لمقالة أبي حيان جداً و أنا أسئل عن المصنف: أىّ وجه في إرجاع الضمير المجموع مع إرادة الحكم على كل واحد؟!! فإنه لايجد بدّاً من أن يقول: «إرادة الحكم على كل واحد عام بدلي و العموم يناسب الضمير المجموع ولو كان بدليا» و هذه نفس مقالة أبي حيان فإنه يقول: «يجوز: «كل رجل قائم أو قائمون» أى أن كلمة «كل» أريد منها في هذا المثال الحكم على كل واحد لأنها نكرة فعمومها بدلی و لأن المصنف سيقول: «لوصرح بالمفرد وجب الإفراد» و مع ذلک يرجع إليه الضمير المفرد تارة و المجموع أخرى و نفس المصنف اعترف بهذا فقال: «إن أريدت نسبة الحكم إلى كل واحد وجب الإفراد...إلى أن قال: و ربما جمع الضمير مع إرادة الحكم على كل واحد» فتتضح منافاة وجوب الإفراد مع وقوع إرجاع الضمير المجموع في الفرض المذكور، لايقال: إرجاع الضمير المجموع في ذلک الفرض قليلٌ جداً فلاينافي وجوب الإفراد، لأنه يقال: إنه ليس بقليل قط بل كثيرٌ جدّاً؛ نحو الشعر الذى مثل به المصنف و نحو قول عنترة الذى مرّ و نحو قوله تعالى: « و حفظا من كل شيطان مارد لايسمعون»[1] ونحو: «كلٌّ كانوا ظالمين»[2] على تقدير «كل قوم» و المقصود من الإطالة إثبات جواز الوجهين.

١. الصافات:٧.

٢. الأنفال : ٤٥.

(٢) قوله: « و ليس من ذلک... إلخ»؛ أقول: فی کلامه مواقع للنظر:

منها: قوله: «لأن جملة «لايسمعون» مستأنفة أخبر بها عن حال المسترقين لاصفة لكل شيطان ولاحال منه» أقول: أفيمكن أن تكون جملةٌ مخبرة عن حالٍ و هيئةٍ مع وجود جميع شرائط الجملة الحالية مثل الضمير الرابط و تبيين الهيئة و مع ذلک لاتكون حالا بل مستأنفة و إن لزم منه ما ادّعاه.

و منها: قوله: «إذ لامعنى للحفظ من شيطان لايسمع»؛ أقول: بل له معنىً إذا كان زمان «لايسمعون» مستقبلاً كما هو الظاهر بناءا على أن يكون سبب عدم السماع هو الحفظ فإن المصنف بنى على أن زمانه حاضر فإذا كان حاضراً يلزم ما ادّعاه و بالجملة نحن إذا سلمنا أنه لم يكن معنى للحفظ من شيطان لايسمع قبل الحفظ لكن لانسلم أنه لامعنى للحفظ من شيطان لا يسمع فى المستقبل بسبب الحفظ فى الماضى و يؤيده أن ما بعده « و يقذفون من كل جانب» و هذه الجملة تشكل مع ما قبلها آيةً مستقلة وهى «لا يسمعون إلى الملأ الأعلى و يقذفون من كل جانب» و يظهر من الجملة الثانية أنها حالية بالنسبة إلى ما قبلها معنىً[1] فيكون المعنى: «لايسمعون إلى الملإ الأعلى فى حالة قذفهم من كل جانب» و يظهر من هذا أن عدم السماع معلول القذف و القذف هو الحفظ مصداقاً.

ومنها: قوله: « و حينئذ فلا يلزم عود الضمير إلى «كل». »؛ أقول: بل يلزم لكن لاأقول: إن الملزِمَ هو كون الجملة حالية أو وصفية حتى يقال: إن ذلک أول الكلام بل أقول: لايجوز إرجاع الضميرإلى كلمة مستفادة من الكلام أى مقدرة إذا وجد فى الكلام مرجع لفظى و هو فى المقام «كل شيطان» و باالجملة الضمير عائد إليه سواء كانت الجملة حالية أو وصفية أو مستأنفة لكن التحقيق كونها وصفية لأن «كل الشيطان» نكرة و الجملة بعدها وصفية ولايناسب الحالية ولاالاستيناف.

---

١. قولنا معنىً: معناه أن هذه الجملة أى جملة « و يقذفون...» حالية بلحاظ المعنى ولايمكن أن تكون حالا صناعية لأن المضارع متى وقع حالاً امتنع دخول الواو عليه إلا إذا اقترن بـ «قد».

و منها قوله: « و إنما هو عائد إلى الجمع المستفاد»؛ أقول: و هو الأكل من القفا لأنه إذا وجد فى اللفظ مرجع فأىّ حاجة فى تقديره و توهّمه؟!.

ص ١٦١:

(١) قوله: « و الصواب: أن الضمير لايعود إليها من خبرها مفرداً مذكراً على لفظها»؛ أقول: أما من غير خبرها فهو جائز الوجهين.

(٢) قوله: « و الصواب أن المقدر يكون مفردا نكرة فيجب الإفراد كما لوصرح بالمفرد»؛ أقول: قد مرّ منه ما ينافى ذلک فإنه قال: إذا كان المضاف إليه نكرة مفردةً إن أُريد نسبة الحكم إلى كل واحد وجب الإفراد...أو إلى المجموع وجب الجمع... و ربما جمع... إلخ» و تناقضهما واضح لايحتاج إلى تدبر بل هذا الكلام من المصنف دليل قاطع على كلام أبى حيان.

(٣) قوله: « و إن كانت المعرفة لو ذكرت لوجب الإفراد»؛ أقول: إن المعرفة إذا كانت مبتدأ و الضمير الراجعُ، فى خبرها، وجب الإفراد لامطلقاً كما قال نفسه: إن الضمير لايعود إليها من خبرها إلامفردا مذكرا وأما من غير خبرها فلا مثل جملة جواب القسم نحو: «لقد أحصاهم...»[١] و قد مّر.

(۴) قوله: « ولكن فعل ذلک تنبيها»؛ أقول: على فرض تسليم كل ما قاله حتى الآن لايمكن أن يكون فِعلُ ذلک تنبيها على ما ذكر لما قاله من قبل من أن الضمير الراجع من غير الخبر لايجب إفراده.

(۵) قوله: «الأولى: قال البيانيون: إذا وقعت «كل» فى حيز النفى...إلخ»؛ أقول: إذا كانت «كل» مضافة إلى نكرة و وقعت فى حيز النفى كانت هى نكرة فى سياق النفى فتفيد العموم أى عموم السلب لاسلب العموم و الشمول فلا يصح قول البيانيين: «إذا وقعت فى حيز النفى كان النفى موجها إلى الشمول خاصة» و يشكل ذلک الكلام

---

١. مريم: ٩۴.

بنحو الموجبة الكلية بل ذلک صادق إذا كانت «كل» مضافة إلى معرفة و على ما ذكرنا لايرد إشكال مثل قوله ــ تعالى ــ : « و الله لايحب كل مختال فخور»[1] فإن «كل» في هذه الآية مضافة إلى النكرة فتفيد العموم و أيضاً يلزم إفادة العموم في قوله ــ عليه السلام ــ : «فما كل شارد بمردود»[2] و هو كذلک لأنه لاترجع نعمةٌ زالت و إن رجعت فهي نعمة جديدةٌ فلا تفيد في هذا المثال ثبوت الفعل أي الرد لبعض الأفراد و إذا كانت «كل» مضافة إلى معرفة تفيد سلب العموم سواء وقعت في حيز النفي أم النفي في حيزها فعلى ذلک يكون معنى قوله ــ صلى الله عليه وآله و سلم ــ : «كل ذلک لم يكن» أن بعضه كائن و يؤيده بل يدل عليه أن السائل قال: «حتى ظننا أنه حدث أمرٌ أو أنه يوحى إليک» فإن قوله: «أو أنه يوحى إليک» عطف الخاص على العام فإن قوله: «حدث أمر» عام يشمل الوحي و ارتحال الابن و غيرهما فمع اشتمال حدوث الأمر لارتحال الابن لايصح أن يقال: إن قوله (ص): «كل ذلک لم يكن» يفيد عموم السلب بل يفيد سلب العموم و أن البعض كائن و هو حدوث أمرمّا و هو ارتحال الابن لأنه حدوث أمر بالآخرة، كل ذلک على فرض صدور الرواية من النبي صلى الله عليه و آله و سلم.

ص۱۶۲:

قوله: «الثانيه: «كل» في نحو: «كلما رزقوا... إلخ»؛ أقول: يحتمل قوياً أن يكون «كلما» كلمة بسيطة تستعمل للشرط دائماً ويختص بالماضي نظير: «لما ولو» ويؤيده أنها ترسم متصلاً في جميع المواضع لابنحو الانفصال أي لا بنحو: «كل ما» وإن لايبعدحصول حالة الاتصال من استعمال «كل» مقترناً بـ «ما» المصدرية الزمانية.

ص۱۶۵:

قوله: « وقد يمتنع كونها للزجر نحو... إلخ»؛ أقول: بل لا يمتنع ذلک إذ يكون في

---

۱. الحديد:۲۳.

۲. نهج البلاغة لفيض الإسلام: خ۲۳۸، ۱۱۱۵.

ما قبلها ما يصح رده، توضيحه: أن الآية الشريفه لما بيّنت أنها أي عدة ملائكة النار أو النار ليست إلا ذكرى للبشر، أمكن أن يتُوهم منه أن البشر يتذكر بتلك الموعظة فقال: ــ تعالى ــ لدفع هذا التوهم «كلاّ» أي إنّ البشر لايتذكر بتلك المواعظ الشافية الوافية كما قال ــ تعالى ــ في موضع آخر: «يومئذ يتذكر الانسان و أنّى له الذكرى»[١] أي إنه يتذكر في القيامة لافي الدنيا و في موضع آخر: «إنما أنت منذر من يخشى ها»[٢] أي لست منذر الناس أجمعين.

«كلا و كلتا»

ص١٦٦:

قوله: « و يتعين مراعاة اللفظ في نحو... إلخ» أقول: ولايخفى مافي تعليله فإنه قال: لأن معناه كل منهما أي إن معناه مفرد و من الواضح أن إفراد المعنى لاينتج وجوب مراعاة اللفظ بل ينتج وجوب رجوع الضمير المفرد لأن اللفظ مفرد و المعنى مفرد فالضمير إلى أي مكان رجع، رجع مفرداً فلاتصح دعوى وجوب مراعاة اللفظ بل الصحيح جواز الوجهين و بالجملة إن كان جواز مراعاة اللفظ و المعنى ثابتاً في الحالات العادية ففي الحالة المذكورة أولى بالثبوت بل هو المتعين أي جواز الوجهين.

«كم»

ص١٦٧:

قوله: « و يفترقان في خمسة أمور: ...إلخ»؛ أقول: و من الواضح جداً أن الفرق الأول و الثاني ليس فرقاً بين «كم» الاستفهامية و «كم» الخبرية بل هما فرقان بين مطلق الاستفهام و الخبر.

---

١. الفجر: ٢٣.
٢. النازعات :٤٥.

«كيف»

ص١٠٧:

قوله: « و تقع خبراً قبل ما لا يستغنى نحو قول الكميت... إلخ»؛ أقول: يحسن أن نعرب قول الكميت حتى يتضح إعرابه فإنه مشكل فالفاء بحسب ما قبلها و «من أين» جار و مجرور و «أو» عاطفة و «أنّى» معطوف على «أين» فهو مجرور محلاً للتبعية و «كيف» عطف على «من أين» لاعلى «أين» فإن الجار لايدخل على «كيف» كما مرّ إلا أن يقال: يغتفر في التوابع مالايغتفر في المتبوعات. و «ضلالهم» مضاف و مضاف إليه مبتدأ و «هدىً» خبرٌ لـ «ضلالهم» و هنا سؤال و هو ما إعراب «كيف» و «من أين أو أنى» على فرض كون «ضلال» مبتدأ و «هدى» خبراً؟ و الجار و المجرور بأى شيء يتعلق؟!

و الجواب: أن الجار متعلّق بالإسناد المدلول عليه بهيئة الجملة الاسمية و بعبارة أخرى: إن هيئة الجملة اسمية أو فعلية يعتبر حرفاً من الحروف و معناها معنىً من معاني الحروف فكما أن الحرف يمكن أن يتعلق به الجار إذا كانت فيه رائحة الفعل فكذلك هيئة الجملة فالهيئة نحو المقام و الحرف نحو: « و ما أنت بنعمة ربك بمجنون»[١] ولايخفى أن «بنعمة» متعلقة بـ «ما» النافية ولايمكن تعلقها بالخبر لفساد المعنى لأن الآية ليست بصدد نفي جنون خاص بل بصدد بيان نفي مطلق الجنون و أن هذا النفي بسبب نعمة إلهية وأما إعراب «كيف» فمن الواضح أنه ليس خبراً مقدماً قطعاً لأنّ خبر «ضلالهم» هو «هدىً» و إلا يلزم فساد المعنى لأن السائل ليس بصدد السؤال عن كيفية الضلال بل بصدد السؤال عن كيفية كون الضلال هدىً فالمعنى: «كيف يكون ضلالهم هدىً» و بعبارة أخرى السؤال سؤال عن الإسناد بين المبتدأ و الخبر و على ذلك يتحتم كون «كيف» مبتدأ و الجملة الاسمية خبره و هذا نظير

---

١. القلم: ٢.

الموارد الّتي المبتدا فيها نفس الجملة المخبر بها و لذلك لايحتاج إلى الرابط وأما إعراب « و الهوى» فالواو حالية و «الهوى» مبتدأ و «شتى بهم» خبر ثانٍ مقدم و «متشعب» خبر أول مؤخر و «بهم» يتعلق بـ «شتى» و يدل على أخرى محذوفة فالتقدير: و الهوى متشعب بهم شتى بهم، بيان ذلك: أن الخبر اذا تعدد وكان بعضها مفرداً وبعضها الآخر شبه جملة و بعضها الآخر جملة قُدم المفرد ثم شبه الجملة ثم الجملة و كذلك الحال و النعت و بقية التوابع إذا تعددت قدم المفرد و هكذا و يقبح غير ذلك نحو: «زيدٌ يضرب قائمٌ» فالخبر نحو: «و هو قائم يصلى فى المحراب»[١] و الحال نحو: « فخرج منها خائفاً يترقب»[٢] و « فأرسله معي ردءاً يصدقنى»[٣] و النعت نحو: «إنه لقرءان كريم فى كتاب مكنون لايمسه إلا المطهرون»[٤] و «بل هو قرءان مجيد فى لوح محفوظ»[٥] و «إن الله يبشرک بكلمة منه اسمه المسيح»[٦] و «إن هذا لساحر عليم يريد أن يخرجكم»[٧] و «إني أرى سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف»[٨] و التابع نحو: « و ظنوا أنهم مواقعوها ولم يجدوا عنها مصرفا»[٩] و «عيسى ابن مريم وجيها فى الدنيا و الآخرة و من المقربين»[١٠] إلى غير ذلک من الأمثلة الكثيرة التي يجدها المتتبع فترى فيها أن المفرد مقدم على شبه الجملة ولايعدل عن ذلک إلا لضرورة نحو هذا الشعر فى المقام أو لسجعٍ.

---

١. آل عمران :٣٩.
٢. القصص: ٢١.
٣. القصص :٣٤.
٤. الواقعة : ٧٧ إلى ٧٩.
٥. البروج :٢١و٢٢.
٦. آل عمران :٤٥.
٧. الشعراء :٣٤.
٨. يوسف :٤٣.
٩. الكهف :٥٣.
١٠. آل عمران : ٤٥.

ص١٧١:

قوله: « ويؤيده الإجماع... إلى آخر»؛ أقول: ولم أر حتى الآن الاستدلال بالاجماع على وقوع الاستعمال لأن الاستعمال إما واقع وإما غير واقع و على الأول فالاستدلال يصح بالاستعمال الواقع سواء أجمع عليه أم لا و على الثانى كما هو الحق لايصح الاستدلال.

ص١٧٢:

قوله: « و مثلها فى إبدال جملة فيها كيف... إلخ»؛ أقول: و الظاهر أن جملة «كيف يلتقيان» جملة مستأنفة لابدل.

«حرف اللام»

ص١٧٣:

(١) قوله: « و إذا قيل: «يالك ويالى»..إلخ»؛ أقول لم يثبت هذا الاستعمال.

(٢) قوله: « و للام الجارة اثنان وعشرون معنى..إلخ»؛ أقول: بل له معنى واحد و هو الاختصاص و كل ما قد ذكر من غيره فهو مستفاد من السياق و ما يستفاد من اللام وحده و يمكن أن يدعى أنها وضعت له هو الاختصاص وأما نظير الاستحقاق و العلية فلا فإن كون ما بعد مالكاً أو علةً أو صلاحيته لذلک لايستفاد من اللام بل لمّا كان ما بعدها صالحاً للمالكية و العلية و ما قبلها صالحاً للمملوكية و المعلولية استفيد التعليل و الملک و غير ذلک لكن لا من اللام بل من السياق و الدليل عليه هو أن بين العلّة و المعلول و بين المالک و المملوک نوع اختصاصٍ و كذا بين المستحِق بالكسر و المستحَق فالاختصاص مستفاد من اللام و البقية مستفادة من السياق.

ص١٧۴:

(١) قوله: « و أكثرهم يمنعه»؛ أقول: و ليس منع الأكثر يجدى شيئاً فإن امتنع هذا الاستعمال عقلا كما هو الحق فهو و إلا فلا يلزم إيراد و إشكال إلا أن يكون خلافاً للفصاحة.

(٢) قوله: «الرابع: التمليک»؛ أقول: التمليک مستفاد من الهبة لا من اللام و هو واضح جداً.

(٣) قوله: «الخامس...»؛ أقول: و ليس بينه و بين ما قبله فرق إلا أن الزوجة لاتُملک لكن من الواضح أن الزوجة مختصة بالزوج فلا وجه لعدّه شبه التمليک إذا إمكن الاختصاص مضافا إلي أن شبه التمليک لو كان موجودا فهومستفاد من الجعل قطعاً.

(۴) قوله: « و رجّح بأنهما...إلخ»؛ أقول: ولايخفى أن الرجحان مع التعلّق بـ«فليعبدوا» لأن التعلّق بالمحذوف خلاف الأصل و التعلق بما قلبه هنا خلاف للظاهر مضافا إلي الإشكال الذى تعرض له المصنف.

ص١٧۵:

قوله: «ناقصتين مسندتين لما أسند إليه الفعل المقرون بااللام...إلخ»؛ أقول: ظاهر هذا الكلام أن الفعل الناقص مسندٌ به و مرفوعه مسند إليه و لازم ذلک كون المنصوب غيرهما أى غير ركن فهذا الكلام اعتراف من حيث لايشعر بما سبق منا من إنكار الفعل الناقص و أن مرفوعه فاعل و منصوبه حال غيرمسند به غيرالركن و إلايلزم الإشكال على المصنف بأن لازم هذا الكلام هو أن فى الجملة الواحدة اثنى مسندٍ به و هو ممتنع.

ص١٧۶:

(١) قوله: « و كيف به و هو غير جار»؛ أقول: الظاهر اختلال هذه العبارة و الصحيح هو « فكيف يتعلق بشىء و هو غير جار؟»

(٢) قوله: « و وجه التوكيد فيها... إلخ»؛ أقول: أما قول الكوفيين بالزيادة فخلاف للأصل و أما قول البصريين بتقدير القصد فخلاف آخر للأصل لأن المتعلّق إذا كان من أفعال الخصوص لايحذف بدون قرينةٍ مضافا إلى أنَّ القول بأن نفى القصد أبلغ من نفى الفعل محل تأمل و التحقيق أن الكلام على ظاهره فمعنى «لم يكن الله ليغفر لهم»[١]

١. النساء :١٣٨.

هوأنه ليس وجود الله ــ تعالى ــ لغفران الكافرين بعد الإيمان كما يقال فى العرف: «فلانٌ لم يخلق للفعل الفلانى أو فلان خُلق له» ولايخفى أن هذا الكلام يتضمن تأكيداً و وجهه واضح عند التأمل.

(۳) قوله: « و قد تحذف «كان» قبل لام الجحود...إلخ»؛ أقول: و فيه أن حذف «كان» إذا لم يكن قبلها «إن و لو» الشرطيتين قليلٌ لايجوز مضافا إلى أنه يحتاج إلى القرينة و الدليل على عدم حذفها فى البيت هو أن قوله: «و لا فرد لفردٍ» عطف على قوله: « فما جمع ليغلب جمع قومى» و من الواضح أن قوله: « و لا فرد لفرد» ليس فيه «كان» محذوفاً بل «لا» نافية شبه «ليس» و «فردٌ» اسمها و «لفرد» خبرها ولو كان «كان» فيه محذوفاً لم يكن خبرها جامداً بل مضارعاً منصوباً و هى قرينة على قوله: « فما جمع ليغلب جمع قومى» و حينئذ نقول: فى هذا البيت تأكيدٌ مع عدم وجود الكون و هو يؤيد ما ذكرناه من وجه التوكيد أى فما جمع موجوداً للغلبة و لا فرد موجودا لفردٍ.

(۴) قوله: الثامن: ... إلخ»؛ أقول: إن اللام فى الآيتين للاختصاص و كذا الآيتين فى الأمر التاسع و الحق مع النحاس و إن كان يؤيد الاستعلاء الحقيقى قوله ــ تعالى ــ : «يذكرون الله قياماً و قعودا و على جنوبهم»[۱].

(۵) قوله: «العاشر: موافقة «فى» نحو... إلخ»؛ أقول: لعلّ استعمال اللام فى الآية الشريفة مكان «فى» للإشعار بأن وضع الموازين كان قبل يوم القيامة بل فى الدنيا كما ورد أن الأئمة ــ عليهم السلام ــ هم الموازين فالله ــ تعالى ــ قد جعل الموازين فى الدنيا و حينئذ إن سُئل: لم جعلت هذه الموازين؟ أُجيب: ليوم القيامة كما تسئل رجلاً يضع المصابيح على الجدار و الشجر: لِمَ تفعل هذه فيقول فى جوابک: ليوم العرس أو ليوم النصف من شعبان ولايراد من ذلک الظرفية قطعاً و نظيره قوله تعالى ــ

۱. آل عمران :۱۹۱.

: «إنما يؤخرهم ليومٍ تشخص فيه الأبصار»[١] وأما قولهم: «مضى لسبيله» فهو أولى بأن تكون لامه للاختصاص من الآية.

ص١٧٧:

(١) قوله: «الحادى عشر... إلخ»؛ أقول: و هذا كسابقه يجرى فيه ما مرّ.

(٢) قوله: «الثانى عشر... إلخ»؛ أقول: إن اللام فى آية الإسراء للاختصاص لأن الصلوة قد يختص بالفجر و قد يختص بالزوال و هكذا بسائر الأوقات وأما الحديث فكونها فيه للاختصاص أوضح و يستفاد من السياق التعليل. و هكذا بيت متمم بن نويرة.

(٣) قوله: «الرابع عشر: موافقة «من»... إلخ»؛ أقول: إن صدر من شىء صراخٌ يصدق أن يقال: سمعت منه صراخاً و على أى حال لكل صادر اختصاص بمصدره فيصدق أن يقال: سمعت له صراخاً بمعنى: «سمعت صراخاً له» و الاختصاص فى بيت الدؤلى أوضح.

(۴) قوله: «الخامس عشر... إلخ»؛ أقول: ما وجه تسمية هذا المعنى بالتبليغ؟ و لعله لأن المتكلم و ما فى معناه يبلّغ كلامه إلى السامع فعند التعبيرعن ذلک تستعمل اللام فيناسب ذلک التسمية بالتبليغ لكن هذا المعنى أشبه شىء بالإلصاق إن كان الاختصاص ممتنعا فمعنى «قلت له» بالفارسية هو: «گفتم به او» و «أذنت له» هو: «إجازه دادم به او يا إعلام كردم به او» وهذا هو الإلصاق حقاً وأما الثالث فاختصاصه لاريب فيه فمعناه: «تفسير نمودم براى او» و هذا هو الاختصاص.

(۵) قوله: «السادس عشر: موافقة «عن»... إلخ»؛ أقول: إن اللام فى الآية للتبليغ إى الاختصاص و نكتة الالتفات استخفاف المؤمنين بصرف الخطاب عنهم و هذا هو الأظهر وأما موافقة «عن» فخلاف أصالة تقليل الاشتراک وأما التعليل فلا ينافى

١. ابراهيم :۴٢.

الاختصاص وأما الحذف فخلاف للأصل أيضا و آية الأعراف و قول أبى الأسود كذلك طابق النعل بالنعل.

ص١٧٨:

(١) قوله: «السابع عشر: الصيرورة...إلخ»؛ أقول: و التحقيق أنها للاختصاص و ليس فيها مجازٌ البتة بيان ذلك: أن ما بعد اللام ليس علة غائية لآل فرعون فى الالتقاط حتى قيل ماقيل بل علة غائية لله ــ تعالى ــ فى تهيئة الأرضية لالتقاطهم أى علة غائية لإيجاد داعى الالتقاط فيهم فالصيرورة و المجازية خلافان للأصل إذا أمكن الاختصاص على طريقتنا، إن قلت: ظاهرتعليق الجارّ بالتقاط آل فرعون هو كون العلة غاية لهم قلت: هذا يتمّ إن لم يكن الله ــ تعالى ــ متكلماً بهذا الكلام.

(٢) قوله: «الثامن عشر: القسم و التعجب معاً»؛ أقول: ان اللام لايستعمل لهما قط لاالأحدهما و لالكليهما و البيت ذو روايتين كما يظهر من الهامش أى روى ايضاً «تالله» فعليه يسقط عن الاستدلال مضافاً إلى أنه على فرض ثبوت الرواية التى باللام يمكن أن يكون اللام للاختصاص و قدّم لإفادة الحصر وليس «لا» النفى مقدراً فالمعنى: «أن بقاء ذى حيد يكون لله ــ تعالى ــ فقط» لأن تقدير «لا» النفى خلاف للأصل كما أن كون اللام للقسم و التعجب خلافان آخران للأصل أحدهما استعمال اللفظ فى أكثر من معنى واحد و ثانيهما أصالة عدم الاشتراک.

ص١٧٩:

(١) قوله: «التاسع عشر: التعجب المجرد عن القسم و تستعمل فى النداء... إلخ»؛ أقول: لم يستعمل اللام فى التعجب ولا فى النداء بل اللام فى مثل «يا للماء» و نحوه قد استعمل فى الاستغاثة و صيغة الاستغاثة قد استعملت للتعجب فلا نداء فى البين و أوضح من ذلک قولهم: «لله درّه» فإنه للاختصاص و التعجب مستفاد من السياق و كذا البيت و ذلک واضح.

(٢) قوله: «المتمم عشرين: التعدية... إلخ»؛ أقول: قد مرّ فى الباء كلام حول هذه

التعدية غير المعقولة هل هي التي بالمعنى الأعم؟ كما يؤيده قول ابن المالک في شرح التسهيل أم هي التي بالمعنى الأخص؟ كما يوهمه عدّها معنى في قبال سائر المعاني وقد مر عدم معقولية عدِّها من المعاني فراجع وأما القول المنسوب إلى أمير المومنين عليه السلام فاللام فيه للاختصاص فالمعنى بالفارسية: «چه چيز فاسد كننده قرار داده است آرزو را براى عمل؟» أو «چقدر فاسد كننده است آرزو براى عمل؟».

(٣) قوله: «الحادي و العشرون: التوكيد... إلخ»؛ أقول و سيثبت أن هذه اللام ليست موجودة فانتظر.

(٤) قوله: «منها اللام المعترضة بين الفعل المتعدي... إلخ»؛ أقول: فأما البيت ففيه أن «أجار» قد تتعدى بنفسه وقد تتعدى بـ «على» نحو: « و هو يجير ولايجار عليه»[١] و أحياناً باللام و إذا عدي باللام فاللام للاختصاص وأما آية النمل فاللام للاختصاص وهو واضحٌ جداً و ليس في البين تضمين بل معنى «ردف» هو «أُعِدّت» أو «اقترب».

(٥) قوله: «و منها: اللام المسماة بالمقمحة...إلخ»؛ أقول: إن هذه اللام للاختصاص و الإ لم تمكن لها تقوية الاختصاص و هي ثالث ثلاثة الأحرف الّتي تقدر بين المضاف و المضاف إليه وقدظهرت هنا للضرورة، إن قلت: فلمَ سقط تنوين «بؤس» و الحال أنه نكرة غير مقصودة.

قلت: لعل السقوط للضرورة مضافاً إلى أنه يمكن كونه نكرة مقصودة مبنية على الضّم و ليس ضبط الفتحة أمراً مسلماً و البحث عن عامل الجرهل هو المضاف أو الجار؟ ليس فيه فائدة.

ص١٨٠:

(١) قوله: «و منها اللام المسماة لام التقوية...إلخ»؛ أقول: و هي الاختصاص و

١. المؤمنون : ٨٨.

لاإشكال ولاشبهة فيه بل هذه العوامل قد تتعدى باللام الّتی للاختصاص تأكيداً للتعدية.

(٢) قوله: « و منها لام المستغاث...إلخ»؛ أقول: و الصواب عدم الزيادة لأصالة عدم الزيادة فهی الاختصاص و متعلقة بحرف النداء لأنه نائب عن الفعل و عملُ معنی الحرف فی الجار و المجرور ثابت نحو: «ما أنت بنعمة ربک بمجنون»[١].

(٣) قول ابن أبی الربيع: «بأنه ضمن معنی الالتجاء»؛ أقول: و فيه أن الالتجاء متعد بنفسه أيضاً كفعل النداء المحذوف.

ص ١٨١:

(١) قوله: «زادوا اللام...إلخ»؛ أقول: قد مرّ ما فيه.

(٢) قوله: «الثانی و العشرون: التبيين...إلخ»؛ أقول: التبيين علی فرض ثبوته ـــ و هو محل تأمل جداً ـــ ليس فی عداد المعانی بل هو من الأشياء الّتی تكون اللام قرينة عليها بدون أن توضع لها مع حفظ معناه الأصلی و هو الاختصاص فاللام تبيّن الفاعلية و المفعولية مع كونها للاختصاص ولاتنافیَ بينهما و علی ذلک عدّ التبيين من معانی اللام ليس وجيهاً فهو نظير تعدی حروف الجر فإنها تفيد التعدی مع ما لها من المعنی المخصوص بكل واحد منها.

(٣) قوله: «أحدها: ما تبين المفعول من الفاعل...إلخ»؛ أقول: إنّ اللام و إن كانت تفيد التبيين ـــ لوسلمنا ـــ لكن لها المعنی الخاص بها كما أن «إلی» التی تفيد التبيين ـــ علی فرضه ـــ لها المعنی الخاص بها و هو الانتهاء فالتبيين مستفاد من السياق لاأن الحرف وضع له.

(۴) قوله: « ولا هی مقوّية للعامل...إلخ»؛ أقول: لمّا مرّ منّا إنكار زيادة لام التقوية فلا إشكال فی كون لام المثالين للتقوية ولايضر عدم صلاحيته للسقوط لأنها خاصة الزوائد و ليست هذه منها فعليه لاإشكال فی تعلق هذه اللام فی المثالين بالمصدرين

---

١. القلم :٢.

أو بفعليهما المقدرين و إن كانا متعديان لأنها لتقوية التعدّى.

(٥) قوله: «لأنّ الفعل لا يوصف فكذا ما أقيم مقامه...إلخ»؛ أقول: إن الفعل يوصف كما يوصف الاسم فالصفة في نحو: «ضربت ضرباً شديداً» صفة للمصدر ظاهراً لكن أتى بالمصدر حتى يتبين نوع الفعل بواسطته أى إن الصفة صفة للفعل مع وساطة المصدر كما أن الحال الموطئة توطئة و تمهيدٌ لثبوت وصفها لصاحب الحال نحو: «فتمثّل لها بشراً سوياً»[1] كما ذكر ذلك المصنف فى ذيل هذه الآية فى الباب الرابع فى مبحث الحال و مع الغض عن ذلك كله لادليل على لزوم تبعية نائب الفعل عن الفعل فى جميع الأحكام بل تكفى فى البعض.

ص١٨٢:

(١) قوله: «بل التقدير: إرادتى لزيد... إلخ»؛ أقول: إن الجار إن كان متعلقاً بـ«إرادتى» كما هو ظاهر كلام المصنف فيرد عليه سؤال إعراب «إرادتى» أى ما إعرابه؟ فهى إما مبتدأ لخبر محذوف أو خبر لمبتدإ محذوف فعليه يكون فى الكلام حذفان و تقديران: أحدها: تقدير المبتدإ أو الخبر و الثانى: تقدير المتعلق و نفس المصنف يقول: إن العرب لايجمع بين المجازين أى خلافين للأصل فى مبحث «ما»[2] فراجع فأما إن كان الجار متعلقاً بالمحذوف و يكون مع متعلقه خبرٌ لـ «إرادتى» ففيه أنه على هذا الفرض لا يمكن أن يكون للتبيين لعدم تمام الكلام و هذا مبنى المصنف كما سيأتى عن قريب و على أى حال إن تقدير المصنف لايخلو عن إشكال لكن يمكن للمصنف التخلص من الإشكال بتبديل «إرادتى» بـ «أريد» لكن مع ذلك كلّه بقى شئ و هو أنّ «أعنى» مرادف لـ «أريد» و كلاهما يتعديان بأنفسهما فيرد على تقدير الإرادة فعلا كان أو مصدرا ما أورده المصنف على تقدير «أعنى».

---

١. مريم :١٧.

٢. مغني الأديب: ص ٢٤٢.

نكتة:

هنا بحث لايخلو عن فائدة و هو أن الإرادة كثيرمّا يتعدى باللام خصوصا فى التنزيل العزيز و يعسر تمييز معناها نحو: «إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت»[1].

أقول: ــ و لله العالم ــ لعلها أتى بها لتقوية العامل أى هى لام الاختصاص أتى بها لإفادة شدة اختصاص إرادة الله ـ تبارک وتعالى ـ بإذهاب الرجس من أهل البيت ــ عليهم الصلوة و السلام ــ و لعله لذلک أكدّه تعالى بـ «إنما» الّتى هى أشدّ أداة للتأكيد و أكده أيضا بباب الاختصاص أى نصب «أهل البيت» الذى لايخلو من تأكيد لأنه بإتيان هذا الباب يخرج غير أهل البيت ــ عليهم السلام ــ عن شمول الآية و أيضاً أكده بجملة « و يطهر كم تطهيراً» التى هى نفس «يذهب عنكم الرجس» معنىً و هوــ تعالى ــ يؤكد فى الوقت نفسه جملة «يطهركم» بـ «تطهيراً» الذى هو مفعول مطلق تأكيدى.

(۲) قوله: « ولاتبيين لعدم تمام الكلام»؛ أقول: لامنافاة بين عدم تمام الكلام و كون اللام مبينة كما لامنافاة بين كونها مبينة و بين كونها للاختصاص و لذلک يتعلق القسم الأول باسم التفضيل أو التعجب المفيدين للحب و البغض ولو لم يكن للاختصاص لم يتعلق.

(۳) قوله تعالى: «هيهات هيهات لما توعدون»[2]؛ أقول: و يحتمل أن يكون «هيهات» مصدراً و مفعولا مطلقاً بمعنى البُعد فيصير المعنى: «بعداً بعداً لما توعدون» كما قال ــ تعالى ــ : «فبعداً لقومٍ لايومنون»[3] و «ألا بعدا لمدين كما بعدت ثمود»[4] و

---

۱. الأحزاب:۳۳.
۲. المؤمنون : ۳۶.
۳. المومنون:۴۴.
۴. هود : ۹۵ .

«فسحقاً لأصحاب السعير»[١] كما يقع ذلک في بقية أسماء الأفعال فـ «بله» مثلا تستعمل مصدراً و اسم فعلٍ و «رويدا» أيضا تستعمل مصدراً و اسم فعل و أيضا كل ما كان على وزن «فعالِ» تستعمل مصدراً و اسم فعلٍ نحو: «نزالِ و تراکِ».

(۴) قوله: «فهي اللام الموضوعة للطلب»؛ أقول: ليس اللام و لا أيّ شئ آخر موضوعة للطلب بل اللام و الفعل معاً وضعا للبعث نحو: «ليضرب» كما ثبت في الأصول.

ص١٨٣:

(١) قوله: «كقولک لمن يساويک»؛ أقول: فيه اضطراب و الأولى حذف «لمن يساويک» و أيضا في إرادة الخبر من «و لنحمل خطاياكم»[٢] تأمل ولاإشكال في كونه للبعث و أيضا في إرادة التهديد من قوله ــ تعالى ــ : « و من شاء فليكفر»[٣] تأمل خصوصاً مع التوجه إلى السياق و هو: « و قل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن و من شاء فليكفر» فالمتفاهم من مثل ذلک عرفاً هو التخيير و إن كان لا يخلو من تهديد مّا لقوله ــ تعالى ــ فيما بعد ذلک: «إنا أعتدنا للظالمين ناراً أحاط بهم سرادقها»[۴] و أيضا لايبعد التخيير من قوله ــ تعالى ــ : «اعملوما شئتم»[5] لكن بقي شيء و هو أن صيغة الأمر في جميع الموارد من التهديد و التخير و التعجيز و غير ذلک مستعمل في معناه الأصلي و هو البعث بالإرادة الاستعمالية لكن يراد منه غير ذلک بالإرادة الجدّية نظير جملة الاستفهام التي تستعمل للتعجب والتوبيخ وغير ذلک فهذه الجملة تستعمل للسؤال لكن قديراد من السؤال بالإرادة الجدية، الفهم و قد يراد منه إفادة التعجب و قد يراد خذلان المسئول و توبيخه و قد ثبت ذلک في الأصول.

---

١. الملک :١١.
٢. العنكبوت :١٢.
٣. الكهف: ٢٩.
۴. الكهف :٢٩.
۵. فصلت: ۴٠.

(٢) قوله: « و أقلّ منه دخولها فى فعل الفاعل المخاطب...إلخ»؛ أقول: و هو مؤيد ما ذكرناه من تهجين القرائات و لعل الحديث قد صُحِّف.

ص ١٨٤:

(١) قوله: « وقد تحذف اللام فى الشعر...إلخ»؛ أقول: يمكن القول بأنه لاحذف فى البين بل الفعل المضارع قد يجزم بلا جازم نحو البيتين ونحو: «يوم يأتِ لا تكلم نفس إلا بإذنه»[١] و نحو: « و اليل اذايسرِ»[٢] و نحو: آية إبراهيم الآتية و نحو: «اتقى الله امرء فعل خيراً يثب عليه» فتأمل.

(٢) قوله ــ تعالى ــ : « قل لعبادى الذين...»[٣]؛ أقول: على ما ذكرنا آنفا يكون الجزم بلاجازم اعتباطياً أو للتخفيف فعليه يكون الإخبار فى معنى الإنشاء أى قصد منه ذلک و نظيره قوله ــ تعالى ــ : « و قل لعبادى يقولوا التى هى أحسن»[٤] و لعل الجزم أتى ليكون قرينة على قصد الإنشاء لأن الفعل الإنشائى كثيراً يجزم نحو النهى و المضارع المجزوم باللام و الأمر بالصيغة «لاتضرب و ليضرب و اضرب» و جواب الأمر.

(٣) قوله: « و قد اختلف فى ذلک على ثلاثة أقوال»؛ أقول: و هو يؤيد ما ذكرناه من أن الفعل قد يجزم بلاجازم و هذا القول أسهل من الأقوال الثلاثة لأنها كلها خلاف للأصل أما الأول منها فلأن جازمية الطلب لفعل آخر لم يعهد سواء كان بالأصل أم بالنيابة و أما الثانى فقد ظهر مضافاً إلى أن النيابة تحتاج إلى دليلٍ و أنه لادليل على أن نصب «ضرباً» لـ «زيداً» للنيابة أو للتضمين أو لأى شيء آخر ولافائدة فيه و أما الثالث فقد اعترف المصنف نفسه بكونه خلافاً للأصل و أما ما ذكرناه فلايكون خلافاً للأصل بعد قيام الاستعمال عليه دليلاً و قد مر، فتحصل أن الأول خلاف للأصل

---

١. هود :١٠٥.

٢. الفجر:٤.

٣. ابراهيم :٣١.

٤. الإسراء :٥٣.

للتضمين والثاني للنيابة و لما قاله المصنف من أن نائب الشيء يؤدى معناه و الطلب لايؤدى معنى الشرط والثالث للحذف فبذلك يقوى القول بالجزم بلا جازمٍ و إن كان للجزم علة نحو التخفيف و القرينية للإ نشاء و غير ذلك.

ص١٨٥:

(١) قوله: « و أما اللام غير العاملة فسبع...إلخ»؛ أقول: ليس فى كلام العرب لامٌ مفتوحةٌ بالأصالة إلا لام واحد و هى لام التأكيد و هى تدخل على المبتدأ تارةً فتسمى لام الابتداء و على جواب القسم أخرى فتسمى لام جواب القسم و على جواب «لولا» ثالثة فتسمى لام جواب «لولا» و على فعل التعجب رابعة فتسمى لام التعجب و هكذا... و يدل على ذلك أصل عدم الاشتراک و أنه يتبادر من هذه اللام التأكيد فى جميع موارد استعماله الأربعة و سيأتى مفصلاً و قولنا فى صدر الكلام: «بالأصالة» لتخرج اللام الجارة فإنها تفتح مع الضمير ففتحتها عارضة غيرأصلية.

(٢) قوله: « ففائدته أمران...إلخ»؛ أقول: إفادته التأكيد من مؤيدات ما ذكرنا آنفا.

(٣) قوله: « و اعترض ابن مالک...إلخ»؛ أقول: و الصواب قول ابن مالک لأن التنزيل والتقدير خلافان للأصل مضافاً إلى أن المضارع المقرون بـ «سوف» تدخل عليها هذه اللام و هذا دليل قاطع على عدم تخليصه المضارع للحال، لايقال: إن اللام الداخلة على المقرون بـ «سوف» هى لام جواب القسم، لأنه يقال: إن لام القسم نفس لام الابتداء بل هى لام واحد تدخل على الجملة الاسمية تارة و على الفعلية أخرى فإذا وقعت الجملة جواباً للقسم تسمى هذه اللام لام جواب القسم فكما أن الجملة المنفية إذا وقعت فى جواب القسم يكون الحرف الداخل على صدرها نفس حرف النفى أى «ما، لا، إن» ولايلزم من وقوع هذه الحروف فى صدرالجواب كونها قسماً آخر غير النفى فكذلک لام التأكيد فهى لام التأكيد قبل و بعد دخولها على جواب القسم و إن سُمّيت بعده بلام جواب القسم و الدليل على ذلک كله أصالة عدم الاشتراک.

ص١٨٦:

(١) قوله: « و المضارع لشبهه به...إلخ»؛ أقول: و ليس من المعلوم أن دخولها على المضارع لشبهه بالاسم بل لنا أن نقول: إن دخولها لغير ذلک لأن اللام تدخل في خبر «إنَّ» على الاسم سواء كان مشتقاً مشبهاً بالمضارع أم جامداً نحو البيت الذى مرّ آنفاً و ليس المضارع شبيهاً بالأسماء كلها ولابالمشتقات كلها بل ما كان منها اسم فاعلٍ و بالجملة لو كان دليل دخول اللام على المضارع شبهه بالاسم لكان اللام لاتدخل إلا على اسم الفاعل ـــ فتأمل ـــ و من مؤيدات ما ذكرناه دخولها على الظرف و ليس فيه شباهة بالاسم إلا أن يقال: إن في الظرف حرف الظاء و هو يشبه حرف الضاد الموجود في المضارع فالظرف يشبه المضارع المشبه بالاسم، مما يضحک منه الثكلى كما سيأتي من المصنف: أن دخولها على الماضي المقرون بـ «قد» لشبهه بالمضارع المشبه بالاسم فعليه يكون كل شيء شبيها بكل شيء.

(٢) قوله: «الماضي الجامد»؛ أقول: و ليس في البين دليل حتى يدل على أحد الطرفين و كذلک الثاني و الثالث.

(٣) قوله: « و وجهه أن «قد» تقرّب الماضي من الحال فيشبه...إلخ»؛ أقول: قدتقدم ما فيه في مبحث « قد».

(٤) قول الخطاب و محمد بن مسعود: « فهو جواب لقسم مقدر»؛ أقول و فيه أنه خلاف للأصل.

ص١٨٧:

(١) قوله: «الثاني: الفعل»؛ أقول: الصواب دخولها على الفعل و كذلک الماضي الجامد و المتصرف المقرون بـ «قد» و الدليل الأمثلة المذكورة و غيرها لكن لابمعنى أنها لام الابتداء و هو غير لام القسم حتى يعارض قول المشهور بل لام تأكيدٍ دخلت على المذكورات سواء كان القسم قبلها مقدراً كما قال به المشهور أم لا كما نقوله لكن يرد على المشهور أن التقدير خلاف للأصل.

(٢) قوله: « و هو مقتضى ما قد مناه عن ابن الحاجب...إلخ»؛ أقول: و ليس كذلك لأن ابن الحاجب قال: لام الابتداء وغاية ما يستفاد من هذا الكلام هو أن اللام تستعمل فى الجمل الاسمية فقط لكن لاينافى هذا دخولها على الفعل مع تقدير مبتدأ بينهما فإنه فى هذا الفرض يصدق وجود المبتدأ مع اللام و هكذا مثل: «لقائم زيدٌ» فلتقدم رتبة المبتداء على الخبر و لأن الجملة اسمية يصدق أيضا وجود المبتداء مع اللام فلا يمكن القول قاطعاً بأن ابن الحاجب مخالف لدخولها على الخبر المقدم و على الموارد التى تكون موردا للبحث و ما ذكرناه بالنسبة إلى كلام ابن الحاجب يجرى بالنسبة إلى قول الزمخشرى بل هو أولى بذلك.

(٣) قوله: « و يضعّف قوله أن فيه تكلفين...إلخ»؛ أقول: و ليس فى خلع اللام عن معنى الحال تكلف لما قدمناه من أنه لادليل على تخليصها المضارع للحال بل الدليل قام على خلافها فخلع اللام عن معنى الحال مطابق للأصل مضافاً إلى أنه يمكن أن يقال: على فرض تسليم التخليص بالحال إن هذا يكون إذا لم تدل قرينة على خلافها كما سيأتى فى مبحث «ما» النافية رداً على ابن مالك: «أن شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه» و هذا يمكن أن يجرى هنا بأن يقال: إن شرط تخليص اللام المضارع للحال هو انتفاء قرينة خلافه و هى هنا موجودة وهى «سوف» فعليه لايكون هذا الخلع تكلّفاً و كذا ليس فى تقدير المحذوف تكلف على مبنى الزمخشرى لأن التقدير إذا دلّت عليه قرينة بينة لايكون خلافاً للقاعدة و هذه اللام مختص بالدخول على المبتدإ على مبنى الزمخشرى و إن كان مبناه سخيفاً نظير «لما» الجازمة فإن مدخولها قد يحذف لمكان اختصاص «لما» هذه بالدخول على المضارع و معلومية المدخول مما قبل فإن هذا الحذف ليس فيه تكلف.

ص١٨٨:

(١) قوله: « و ليس لها الصدرية فى باب «إن» لأنها فيه مؤخرة من تقديم»؛ أقول: لايخفى المناقضة بين المدعى و التعليل بل التعليل يناسب خلاف المدعى ولاأقل من

عدم تناسبه مع المدعى مضافاً إلى أنه لامعنى محصل له فما معنى «التأخير من تقديم» هل هو التأخير بعد التقديم؟ أم هو التأخير مع حفظ رتبتها وهى التقديم؟ و كلاهما لايناسب عدم الصدارة فلو قال المصنف «لأنها فيه مؤخرة» لكفى و أيضا إنَّ بين قوله: « و إنما لم ندع أن الأصل «إن لزيداً قائم» لئلا يحول ما له الصدر بين العامل و المعمول» و بين قوله: « و لاعتبارهم حكم صدريتها فيما قبل «إن» دون ما بعدها» تناقضا و تفاهتاً فاحشا حيث يظهر من الأول أن للام الصدرية مع كونها بعد «إن» و إلا لم يكن وجه لحائلية ما له الصدر بين العامل و المعمول و يظهر من الثانى أنها ليس لها الصدرية فيما بعدها بل فيما قبلها و من ذلک يظهر التناقص بين الاستدلال للأول و بين الاستدلال للثانى حيث يظهر من «دليل الأول» مانعيتها عن عمل فعل القلب فيما بعده فتثبت الصدرية بعد «إن» و من «دليل الثانى» عدم مانعيتها عن عمل «إن» فيما بعدها فيثبت عدم الصدرية بعد «إن» فالصواب أن التأخير بعد التقديم أو مع حفظ رتبة التقديم يقتضى أن يكون لها الصدراة فى باب «إن» و إن كانت مؤخرة و لذلک كُسرت «إن» و عَلقت العامل فى نحو: « والله يعلم إنک لرسوله»[1] و « قد نعلم إنه ليحزنک الذى يقولون»[2] و إلا أى إن لم يكن لها الصدر فى باب «إن» فلمَ علَّقَت العامل عن العمل و كسرت «إنَّ» إلا أن يقال: علّقت العامل قبل أن تؤخر وأُخِّرت بعد التعليق لكن هذا لاينافى بقاء الصدارة بل بقاء التعليق يقتضى بقاء الصدارة، إن قلت: إن كان لها الصدر فى باب «إن» ولو كانت مؤخرة فلمَ يتخطاها عمل «إن» ؟!، قلت: إن الأصل هو «لإنَّ زيداً قائمٌ» كما اعترف به المصنف و على ذلک فإنَّ «إن» عملت فى معموليه قبل أن توخر اللام فتصيرَ فاصلا ولاإشكال فى عمل العامل فيما بعد المصدَّر قبل ورود المصدَّر و إنما الإشكال فى العمل بعد ورود المصدَّر و هذا يجرى فيما قال: «وكذلک يتخطاها عمل العامل بعدها» طابق النعل

---

١. المنافقون :١.
٢. الأنعام:٣٣.

بالنعل.

(٢) قوله: « ودليل الأول...»؛ أقول: الظاهر من كلامه أن المراد من الأول هو الصدارة للّلام.

(٣) قوله: «إن زيداً لقام» أو «ليقومنً» اللام جواب قسم مقدر... إلخ»؛ أقول: فيه مواقع للنظر فأما قوله: «اللام جواب قسم مقدر ففيه مخالفته لأصالة عدم التقدير بل اللام لام التأكيد سواء وقعت في جواب القسم أم على الجملة الاسمية فإنها على الأول تسمى لام الجواب و على الثاني لام الابتداء لكن قد مر مخالفته لأصالة عدم التقدير على فرض كونها لام الجواب وأما قوله: «فإذا دخلت عليها «علمت»... إلخ» ففيه أنها حينئذٍ تكسر همزتها لأن اللام معلقة سواء كانت لجواب القسم أم لام الابتداء لأن كليهما مصدّرتان و إن كانتا واحدة عندنا، إن قلت: على فرض كون اللام جواباً للقسم يجب فتحتها و إن كانت لام القسم مصدرة لأن اللام حينئذٍ لم تدخل على خبر «إن» بل الخبر هو القسم المحذوف و جوابها المصدر باللام معاً لاجواب القسم وحده، قلت: يمكن تقدير القسم ــ على فرضه ــ قبل «إن» فإن الجملة الاسمية المصدرة بـ «إن» إن وقعت جوابا للقسم تؤخر لامه إلى خبرها نحو: « فلا أقسم بربّ المشارق و المغارب إنا لقادرون»[1] و « فلا أقسم بما تبصرون و مالاتبصرون إنه لقول رسول كريم»[2] فالجملة الاسمية جواب للقسم سواء كان القسم منفياً كما هو الحق أم مثبتاً و «لا» زائدة كما هو الباطل.

و هذا أقوى دليلٍ على أن لام القسم نفس لام الإبتداء و قد مرّ أن اللام واحدة قد تقع تارة على صدر جملة جواب القسم فتسمى لام القسم و أخرى على غيرها فتسمى بغيرها فراجع و من ذلک يظهر ما في قوله من أن الأمرين محتملان فإن الأمرين أمرواحد لا أمران.

---

١. المعارج : ٤٠.

٢. الحاقة : ٣٨ إلى ٤٠.

ص۱۸۹:

(۱) قوله: «كقراءة أبى رجاء... إلى أن قال: بكسراللام أى للذى»؛ أقول: و قد ذكرنا مرارا أن غير قرائة المشهور مختل من حيث القواعد فإن فى هذه القرائة حذف صدر الصلة مع عدم الطول مضافاً إلى شناعة و ابتذال معنى الآية لكن على القراءة المشهورة و هى: بتشديد «لمّا» يخرُج المعنى عن الابتذال و اللفظ عن الاختلال.

(۲) قوله: « و حجة أبى على...إلخ»؛ أقول: حجته داحضة عندى لأن الأول و هو الدخول على الماضى المتصرف غير ثابت ولذا لم يمثل بمثال فصيح و لأن الثانى لا محيص عنه أى «إن» المشدّدة لايجوز معه ذلک لأن اللام لامانع من دخولها على الفعل الناصب حيث يحصل بين الفعل و بين «إن» فاصل و هو اسمها و أما المخففة فأخرت اللام عن الفعل إلى منصوبه كراهة الجمع بين أداتى التأكيد كما ذكره المصنف وغيره و بالجملة وجود المانع فى المخففة يقتضى دخول اللام على منصوب الفعل المؤخر و لولا ذلک لم تدخل عليه بل أدخلت على نفس الفعل.

ص۱۹۰:

(۱) قوله: «القسم الثانى: اللام الزائدة»؛ أقول: بل هى لام التأكيد دخلت على الخبر شذوذاً نحو: «أم الحليس لعجوز شهربة...» و ما بقى غير مستعمل قط.

(۲) قوله: «الثالث: لام الجواب» أقول: بل هى لام التأكيد دخلت على جواب الشرط لتأكيد اتصاله بالشرط و على جواب القسم لتأكيد مضمون الجملة و اللام الداخلة على جواب الشرط قد تدخل على أداة الشرط لتأكيد مضمون الجملة الشرطية و هو تعليق الجزاء على الشرط فيسميه بعض من لاتحصيل له بلام توطئةالقسم و يقدر القسم و الجواب للشرط فيفعل خلافين للأصل ثم يقول: «إنهم لايجمعون بين المجازين» و ما دعاهم إلى ذلک إلا أن رأوا جملات شرطية قد خلا جزاءها من الفاء و قد مرّ شطر من ذلک فى مبحث الفاء مع أن مبناهم وجوب دخول الفاء عليه و هو بلا دليل.

ص١٩١:

قوله: « و قد تحذف مع كون القسم... إلخ»؛ أقول: و لازم ذلك الكلام أن يقدر ثلاثة أشياء و هى اللام و القسم و جواب الشرط و هو كما ترى خارج عن الفصاحة بل ليس فى الكلام مقدر لااللام و لاالفاء لأنه قد مرأنها غير واجب و لاالقسم و الجواب بل الكلام على حاله و هو نفسه دليلٌ على عدم وجوب الفاء و إلا لدخلت و القرآن فصيح بليغ لاريب فيه.

«لا»

ص١٩٢:

قوله: « قيل لتضمنه معنى «من» الاستغراقية»؛ أقول: و الحق التركيب و ليس متضمنا معنى «من» بل لم يعهد فى العربية «من» الاستغراقية و لعل المراد الجنسية.

ص١٩٣:

قوله: «الرابع أن خبرها لايتقدم... إلخ»؛ أقول: بل يتقدم إذا كان ظرفاً أو شبهه.

ص١٩٤:

قوله: « وغلط كثيرمن الناس...إلخ»؛ أقول: بل ليست مستعملة لنفى الوحدة قطّ.

ص ١٩٥:

(١) قوله: «لئلا يلزم محذوران»؛ أقول: لا إشكال فى كون الخبر الواحد مرفوعاً و منصوباً قط مضافاً إلى أن المحذور الأول هو نفس المحذور الثانى فعدهما اثنين غيروجيه و هو واضح لأن العاملين المتواردين أحدهما رافع للخبر و الثانى ناصب فيكون الخبر مرفوعاً و منصوباً.

(٢) قوله: «وزعم ابن سعدان...إلخ»؛ أقول: إن فى هذا الكلام تعريضاً لابن سعدان بأنه لايحق له أن يعترض على سيبويه بعدم معرفة مايكون من كلام العرب بل سيبويه هو الذى يحق له أن يميز ما يكون من كلامهم عن مالايكون لكن الحق مع ابن سعدان لعدم السماع.

ص١٩٦:

قوله: «لأن المراد الدعاء»؛ أقول: و نظيره « ولاجعله الله آخر العهد منى لزيارتكم»[١].

ص١٩٧:

(١) قوله: « و خالفهم ابن مالک...إلخ»؛ أقول: و يمكن الجواب بأن كونها للاستقبال عند انتفاء قرينة خلافه و هى هنا موجودة و هى الوقوع فى صدر الجملة الحالية.

(٢) قوله: « و يسميها زائدةً...إلخ»؛ أقول: فوجه التسمية باطل.

(٣) قوله: « و إن كانت مفيدة لمعنى...إلخ»؛ أقول: يظهر من هذا الكلام أن الزائدة بالاصطلاح الآخر لاتفيد معنىً و هو ينافى ما تسالموا عليه من أنها تفيد التأكيد إلا أن يقال: التأكيد ليس بمعنى.

(٤) قوله: « نعم هى فى قوله ـ سبحانه ـ ... لمجرد التأكيد»؛ أقول: لايلزم من كونه لمجرد التأكيد الزيادة بل يمكن كونها نافية و مع ذلک تفيد التأكيد ولاتنافى بينهما.

(٥) قوله: « و تقدم معمول ما بعدها عليها...إلخ»؛ أقول: و ليس التقدم فى الآية دليلا على عدم الصدارة لأن «يوم» فى الآية بمنزلة «إذا» الشرطية فله الصدارة أقوى من صدارة «لا» فليس هذا التقدم مضراً بصدارتها لأنها فى صدر جملة الجزاء.

ص١٩٩:

(١) قوله: «الثالث: «لا» الزائدة...إلخ»؛ أقول: قد قيل إن معنى «ما منعک» فى هذه المواضع هو «ما حملک» راجع الميزان ذيل الآية فلا يكون «لا» زائدةً و معناه فى سورة «ص» على بابه و أما آية الحديد فلاوجه لزيادتها بل المعنى: «لأن لايعلم» و هذا عقوبة من الله ـ تعالى ـ لأهل الكتاب و هى عدم العلم و الجهل كما ورد: «لا

---

١. مفاتيح الجنان :زيارت عاشوراء.

فقرأشد من الجهل»[1] و الفقر يمكن أن يكون عقوبة.

(٢) قوله: «أحدهما: أنه شيء تقدم»؛ أقول: لايخفى سخافته الفاحشة ولادليل على أن آية القلم جواب آية الحجر و الصواب أن منفيها هو «أقسم» على أن يكون إخباراً لا بطريقة الزمخشري بل بهذا البيان: إن الإقسام بالشيء قد يستلزم عدم إعظامه و عدم احترامه فلرعاية نهاية الاحترام و الإعظام يترک الإقسام به و لهذا ورد النهي عن الإقسام بالله ـ جلّ ثنائه ـ صدقا أو كذباً فعدم الإقسام بمواقع النجوم و القيامة و البلد لعظم هذه الأمور عظمة لاتتناسب الإقسام بها و يؤيده قوله ـ تعالى ـ: « و إنه لقسم لو تعلمون عظيم»[2] و الأقوال الأخر كلها خلاف الظاهر و الأصل.

ص٢٠٠:

(١) قوله: « و ذلک لأن زيادة الشيء تفيد اطراحه و كونه...إلخ»؛ أقول: و ينتقض ذلک بالقول بزيادة «رُبَّ» كما قال المصنف: «إنها زائدة في الإعراب دون المعنى» فتأمل و ينتقض أيضاً بالباء في نحو: «بحسبک درهم» على القول بزيادتها مضافاً إلى أن دخول الفاء لايضرّ بكون الشيء في أول الكلام فكم من مصدّر تدخل حروف العطف عليه.

(٢) قوله: « ورد بقوله تعالى...إلخ»؛ أقول: و دليله أن جواب هذه الآية مثبت ولايمكن القول بكون «لا» توطئة و تمهيداً لنفي الجواب.

«لات»

ص٢٠١:

قوله: «الأول: في حقيقتها» ؛ أقول: الرحجان مع قول الجمهور كما أيده المصنف.

---

١. كنز العمال : ج ١٦، ح ٤٤١٣٥.

٢. الواقعة :٧٦.

«لعل»

ص٢٠٢:

قوله: « و تأويله عندنا...إلخ»؛ أقول: إنَّ «يكون» الذى يحذف عند تقدم الشرط هو الناقص لكن التام ليس حذفه مشروطاً بتقدم «إن» و «لو».

ص٢٠٣:

(١) قوله: « و تتصل بها «ما» الحرفية»؛ أقول: سيأتى أن «ما» هذه بمنزلة ضميرالشأن و ليست زائدة و بالتالى لايزول اختصاص «لعل».

(٢) قوله: «لأشدّية التشابه»؛ أقول: لم يثبت أن عمل حروف المشبهة للتشابه بل يمكن أن لايكون معللاً بشىء نظير عمل حروف الجر فإنها تعمل لأنها حروف الجر ولادليل له سواه.

(٣) قوله: «إنما قاله جهلاً أو مخرقة و إفكاً»؛ أقول: بل الظاهر أنه قاله استهزاءً.

(٤) قوله: « و من لم يثبت ذلك يحمله على الرجاء»؛ أقول: لاتنافى بين الرجاء و التعليل لابمعنى أنَّ «لعل» وضع للتعليل بل بمعنى أنها وضع للرجاء لكن هذه التى تفيد الرجاء استعملت فى مقام التعليل مع كونها مفيدة للرجاء أى «اذهبا لأنكما راجين تذكّره أو خشيته و إلا أى و إن لم تكونا راجين ذلك لم يكن وجه لذهابكما إليه.

(٥) قوله: «الثالث: الاستفهام»؛ أقول: ليس التعليق دليلاً على كونها مفيدة للاستفهام بل دليلٌ على كونها مصدرة لأن التعليق يتحقق بما له الصدر سواء كان للاستفهام أم لا و بالجملة إن حروف المشبهه مصدرة بنفسها من غير أن يكون للاستفهام أو الشرط أو أى شىء آخر إلا «أن» و لهذا يتحقق التعليق بأى منها.

ص٢٠٤:

قوله: « ومع هذين الاحتمالين فيندفع القول...إلخ»؛ أقول: و مع هذين الاحتمالين المخالفين للأصل لايندفع القول بوجوب النصب فى جواب الترجى فضلاً عن جوازها فأما الاحتمال الأول فلأنه عطف على المعنى أو عطف توهم و هو خلاف القاعدة

شديداً لايصار إليه بلا دليل أى إذا اضطررنا إلى ذلک و أما الاحتمال الثانى فلأنه غلطٌ لأن عطف المضارع على الاسم لايوجد إلا على الاسم المؤول أو الصريح المصدرى ولايوجد على الاسم الجامد غير المصدرى فـ «الأسباب» جامد غير مصدرى و أما «لبس» فى الشعر فإنه جامد مصدرى و على ذلک لا يلزم إشرابها معنى «ليت» كما قال به الزمخشرى فحينئذ ينصب المضارع بـ «أن» المقدرة فى سبعة مواضع: بعد النفى، الأمر، النهى، العرض، التحضيض، التمنى و الترجى.

«لكن»

ص٢٠٥:

(١) قوله: «ضربان: مخففة...إلخ»؛ أقول: بل ضرب واحد و هى الخفيفة بأصل الوضع و يفيد الاستدراک فى جميع المواضع خفيفة أو ثقيلةً ولايبعد عاطفيتها عند التجرد عن الواو مع حفظ أصلها سواء وليها مفردٌ أم جملة نظير «لا» النافية إذا تعطف فإنها لا تفارق نفيها حين العطف و نظيرها «بل» العاطفة الّتى لا تفارق إضرابها.

(٢) قوله: « و اختلف فى نحو: ما قام زيد ولكن عمرو»؛ أقول: الصواب قول يونس لأنه ليس فيه أىُّ خلاف للأصل بل يبقى الواو و «لكن» كلاهما على أصلهما ولايقدّر شيء لكن فى قول بن مالک الحذف المخالف للأصل و فى قول ابن عصفور الزيادة المخالفة للأصل و كذا قول ابن كيسان.

ص٢٠٦:

(١)قوله: « و علة ذلک أن الواو لا تعطف مفردا على مفرد...إلخ»؛ أقول: لا دليل عليه و أى إشكالٍ فى نحو: «جاء زيدٌ و غيره» فإن فيه عطف المفردين المتخالفين.

«لكنَّ»

(٢) قوله: « و فى معناه ثلاثة أقوال»؛ أقول: لايبعد قول ابن عصفور أى الآخر.

(٣) قوله: « و البصريون على أنها بسيطة»؛ أقول: و هو كذلک لأن باقى الأقوال

يحتاج إلى دليل كما قال المصنف: إن التركيب خلاف للأصل.[1]

«لم»

ص۲۰۸:

قوله: «كقراءة بعضهم: «ألم نشرحَ»[2] بالفتح؛ أقول: عدم وجه صحيح لهذه القرائة يؤيد ما مر مراراً من إبطال القرائات كلّها ولايمكن أن يقال: إن الفتح للتناسب لأنه يقال: هذا يراعى فى آخر الآية لافى وسطها.

«لمّا»

ص ۲۰۹:

(۱) قوله: « ولايجوز « قمت فلما تقم» لأن معناه: و ما قمت إلى الآن»؛ أقول: وليس بين التعقيب وامتداد النفى تنافٍ حتى لايمكنَ الجمع بينهما لأن الفاء يبين بدأ وقوع النفى و «لما» أصل وقوع النفى و امتداده و يمكن الجمع بين هذين الأمرين بوضوح.

(۲) قول ابن مالک: «بل ذلک غالب لالازم»؛ أقول: ولادليل على غلبته فضلاً عن لزومه و كلاهما مدعى بلا دليل.

(۳) قوله: « و هذا الفرق بالنسبة إلى المستقبل. فأما بالنسبة إلى الماضى فهما سيان»؛ أقول: وليس كذلک لأن «لما» النافية لايستعمل ابتداءً فعليه لايستعمل لنفى غير المتوقع.

ص۲۱۰:

(۱) قوله: «الخامس»؛ أقول: و نظيره: « و انَّ كلًّا لمّا لَيُوَفِّيَنَّهم رَبُّکَ أعمالهم»[3] فتحصل من جميع مامر أن افتراق «لم و لما» فى ثلاثة أمور: أحدها: دخول أداة

---

۱. راجع مغنى الأديب: ص ۲۴۸؛ السطر الثانى.

۲. الانشراح : ۱.

۳. هود : ۱۱۱.

الشرط. الثانى: استمرار النفى. الثالث: جواز حذف المنفى.

(٢) قوله: « و علة هذه الأحكام...إلخ»؛ أقول: و وجهه أن «قد» تفيد على مبناهم تقريب الماضى من الحال و التوقع و أنها لاتدخل عليها أداة الشرط و أنها قد يحذف مدخولها، لكن يبقى الاستمرار فى «لما» بلا وجه أى لا يمكن القول بأن علة هذا الأحكام كون «لما» لنفى «قدفعل» و مع ذلک كله قد مر منا فى مبحث «قد» أنها لاتفيد التقريب و التوقع و هذا الأخير أنكره المصنف نفسه و أيضاً حذف مدخول «قد» قليلٌ جداً و ليس كذلک حذف مدخول «لما» فإنه وارد فى التنزيل على قول حسن [١] فلا يمكن تعليل الثانى بالأول بل العكس أولى و أيضاً إن أداة الشرط قد تدخل على الفعل المقرون بـ «قد» و ليس كذلک «لما» فلايمكن تعليل الثانى بالأول بل العكس أولى بأن يقال: إن أداة الشرط لاتدخل على «قد» لأنه متناسب بوجه معَ «لما» فلا يستقيم القول بأن علّة هذه الأحكام هى أن «لما» لنفى « قد فعل».

(٣) قوله: « و هو حسن»؛ أقول: و هو حسن لأنه المتفاهم منها عرفاً.

(٤) قوله: «والجواب أن هذا مثل...إلخ»؛ أقول: هذا الجواب يستلزم التقدير و التأويل، تقدير «ثبت» وتأويل «كنت» بالمصدر فمخالفته للأصل من وجهين فالجواب الأحسن أن يقال: أنه لا دليل على جواز نحو: «لما أكرمتنى أمس، أكرمتک اليوم» وعلى فرض جوازه إنّ «لما» فى مثله استعملت للتعليل أى بيان أن علة إكرامى اليوم هى أكرامک أمس و أيضاً يمكن القول بأن عامل «لما» فى مثله هو الشرط لا الجزاء والجزاء يعمل فيها إذا لم يوجد مانع و هو هنا موجود و قد مرّمنا فى مبحث «إذا» ما يرتبط بهذا الموضع فراجع.

«تنبيه»

تنبيه: إنّ بعض الظروف قد تستعمل للتعليل نحو: «إذ و لما و حيث» و هذا يؤيد

---

١. هود: ١١١.

أن «لما» ظرفٌ عند إفادة التعليل.

ص۲۱۱:

(۱) قوله: « و هو مؤول»؛ أقول: ولا لزوم لتأويله.

(۲) قوله: « و قيل فى آية الفاء...إلخ»؛ أقول: إن الحذف خلاف للأصل وكذلك القول بزيادة الواو و تقديرِ «أقبل».

(۳) قوله: « و على الماضى لفظاً لامعنى»؛ أقول: و نظيره فى قنوت صلوة الغفيلة: «لمّا قَضَيتَها لى».

«لن»

(۴) قوله: « ولاتفيد توكيد النفى... ولاتأبيده... إلخ»؛ أقول: إن التوكيد و التأبيد ظاهرٌ منها عرفاً جداً على حد يمكن القول بأن إنكاره مكابرة فتأكيد قوله ــ تعالى ــ : «لن يتمنوه» بـ «أبدا» يدل عليه و أما التقييد بـ «اليوم» فهو لتأكيد بليغ ولاينافى إفادة «لن» النفى الأبدى أى إن المتكلم ــ سبحانه و تعالى ــ استعمل أداة التأبيد لزمان موقت ليكون فى ذلك نفياً بليغا وكذلك البيت فالتكرار للتأكيد و الدليل عليه هو أن العرف يفهم منها النفى الأبدى و يؤيده نحو: «استغفرلهم أو لاتستغفر لهم إن تستغفر لهم سبعين مرةً فلن يغفر الله لهم ذلك بأنهم كفروا بالله و رسوله و الله لايهدى القوم الفاسقين»[1] و نحو: «إن الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذباباً ولو اجتمعواله»[2] و يدل على أنها للتأبيد قول الأعشى فإنه أكد التأبيد المستفاد من «لن» بـ «خالداً خلود الجبال» فتأمل وبالجملة يظهر من هذه الأمثلة كون المتكلم فى مقام التأكيد البليغ.

ص۲۱۲:

قوله: « و زعم بعضهم أنها قد تجزم»؛ أقول: و هو يؤيد ما مرّ منّا مراراً أن الجزم

---

۱. التوبه : ۸۰ .

۲. الحج :۷۳.

قد يقع في كلام العرب بلا جازمٍ.

«لو»

ص٢١٣:

(١) قوله: « و قد اختلف النحاة...على ثلاثة أقوال... إلخ»؛ أقول: يمكن عدّ الأقوال الثلاثة قولاً واحداً فلا خلاف بينهم حينئذ، بيان ذلک: أن لكل كلام دلالتين ــ كما حقق في الأصول ـ دلالة وضعية لغوية تصورية لفظية و دلالة تصديقية عقلية و الأخير قسمان دلالة على المراد الاستعمالي و دلالة على المرادالجدّي ففي المقام إن «لو» قد وضعت للشرطية في الماضي أي تعليق الجزاء على الشرط في الماضي و بعبارة أخرى: لها دلالة وضعية لغوية على الشرطية و الماضوية معاً لكنها في نفس الوقت لم توضع للامتناع و إلا أي إن وضعت للامتناع ــ و المراد من الامتناع هو الانتفاء كما يعبر المصنف كثيراً عنه به و سيأتي ــ يلزم صدق كونها حرف نفي لكن لايرتضي أحدٌ بكون «لو» حرف نفي فحروف النفي لايتجاوز من «لا و إن و ما و لات و ليس على قول» ولايمكن عد «لو» من حروف النفي فثبت حتى الآن أن «لو» لم توضع للامتناع أي ليس لها دلالة وضعية على الامتناع لكن ذلک لاينافي دلالتها التصديقية السياقية العقلية على الامتناع فقد قالوا: إن «لو» لفرض ما ليس بواقعٍ في الماضي واقعاً فيه و الفرض كذلک يستلزم الانتفاء و الامتناع فحينئذ يمكن دعوى الوفاق بين القول الأول والثاني بأن يقال: إن الذين ينكرون دلالة «لو» على الامتناع ينكرون دلالتها بالدلالة الوضعية اللغوية و هو كذلک و قد مرّ و الذين يثبتون دلالتها على الامتناع يريدون من الدلالة على ذلک الدلالة التصديقة العقلية و هو كذلک لأن دلالتها على ذلک من باب الدلالة على المفهوم كما سيتعرف به المصنف من قريب: حيث يقول: «إن دلالتها على ذلک إنما هو من باب مفهوم المخالفة» و الدلالة على المفهوم دلالة تصديقية لا وضعية فحينئذ لايرد على القول الأول إشكال المصنف بـ «أن هذا الذي قالاه كإنكار الضروريات إذ فهم الامتناع منها كالبديهي» لأن من الممكن أن

يكون مرادهما ما ذكرناه من نفى الدلالة الوضعية على الامتناع.

إن قلت: إن ما ذكرت خلاف ظاهر كلامهم حيث قالوا: «إنها لاتفيده بوجه» قلت: إن المراد من هذا الكلام هو أنها لاتفيده بوجه لفظى بل تفيده بوجه عقلى و القرينة على هذا التأويل بداهة فهم الامتناع منه بنحو الدلالة التصديقية و هذا التأويل ـ ولو فرض كونه باردا و ليس كذلک ـ أولى من إسناد إنكار الضروريات أو مثله إليهما.

فثبت حتى الآن وحدة القول الأول و الثاني و بقى القول الثالث فنقول: ـــ و بالله الاستعانة ـ إن القول الثانى و الثالث مشتركان فى أنها تفيد امتناع الشرط و مفترقان ظاهراً فى امتناع الجواب فالأول على أنها تفيده و الثانى على أنها لا تفيده لكن سيتضح ببيان منا أن القول الثالث على أنها تفيد امتناع الجواب أيضاً بيان ذلک: أن هذا القول قسّم الجواب قسمين لأنه إما مساو للشرط و إما أعم منه ففى صورة المساواة تحقَقَ الانتفاءُ و فى صورة الأعمية يتحقق الانتفاء بالقدرالمساوى منه للشرط و يبقى القدر الزائد على ذلک فثبت أن افتراق القولين ليس فى امتناع الجواب بل القولان متفقان فى امتناع الجواب بالقدر المساوى و إنما الافتراق بين القولين فى القدر الزائد و ذلک ليس افتراقاً. بيان ذلک: أن الجواب المترتب على الشرط ليس أعم بل مساو دائماً للشرط فليس القدر الزائد موجوداً أبدا ففى نحو: «لو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجوداً» ليس الجواب أعم من الشرط لأن المراد من الضوء ليس مطلق الضوء بل ضوء خاص مسبب عن الشمس و لايترتب أكثر من ذلک على الشرط ولايمكن ترتب وجود مطلق الضوء ـ و لو كان مسبباً عن النار مثلاً ـ على طلوع الشمس و قد ذكر ذلک بعض الأصوليين[١] فالجواب مساو للشرط دائماً فينتفى بانتفائه دائماً و قد ظهرمن خلال هذا التطويل أن أضعف الأقوال و أبعدها عن التوجيه هو القول الثالث الذى اختاره المصنف و نسبه إلى المحققين تعريضاً للقائلين بالقولين

١. مصباح الأصول: ج ٣ ص ٣۶٩.

الأولين و قد ارتكب هذا الخبط في مبحث «إذا» و مبحث الواو الثمانية حيث نسب مختاره إلى المحققين تعريضاً بأن غيرهم غير محققين و هذا خروج عن طريق الصواب في المباحث العليمة.

(۲) قوله: « و هو باطل بمواضع كثيرة...إلخ»؛ أقول: و ليس كذلک توضيحة: إن «لو» على أقسام: شرطية، مصدرية، التى هى للتمنى ــ و سيأتى إنكار أن تكون للعرض ــ و الشرطية على قسمين: ماضوية و مستقبلية و التى تدل على الامتناع هى الماضوية فحسب و قد يجرى على ألسنة المعربين قسم يسمى بـ «لو» الوصلية و نظيره «إن» الوصيلة و ينبغي التنبيه على أمر و هو أن «لو» الوصلية هى المستقبلية حيث يقول: « و هذا المعنى قاله كثير من النحويين فى نحو قوله ــ تعالى ــ: « و ما أنت بمؤمن لنا و لو كنا صادقين»[۱]، ولايخفى أن «لو» هذه هى الوصلية التى يحذف جوابها كثيراً لكننا نعتقد بأنها لا يلزم أن تكون حرف استقبال و سيأتى فى ذيل آية يوسف فـ «لو» الوصلية شرطية لكن تفيد انقطاع الجواب عن الشرط عكس «لو» الشرطية المعهودة فمعنى « فإنها لو لم تكن ربيبتى ما حلّت لى» هو أن عدم الحلية غير مستند إلى كونها ربيبة أوعدم كونها كذلک أى إن الجزاء غير مرتبط بالشرط و للجزاء علة أخرى و هى كونها ابنة الأخ من الرضاع و بالجملة إن «لو» الوصلية تفيد الانقطاع عكس «لو» الشرطية و إن كانت صياغته صياغة الشرطية و هذا نحو مجاز نظير أن يقال للجبان: إنک أسد للاستهزاء أو غير ذلک من الدواعى و ما ادعيناه من أن «لو» هذه تفيد الانقطاع يمكن أخذه من كلام المصنف حيث يقول: « و يتلخص على هذا أن «لو» تدل على...عقد السببية والمسببية... ثم تارة يعقل بين الجزأين ارتباط مناسب و تارة لايعقل» و هذا تصريح بأن «لو» لا تفيد عقدالسببية دائماً و إن كان يناقضه صدر كلامه و يقول أيضاً: « و النوع الثانى قسمان: الأول: ما يراد فيه

---

۱. يوسف:۱۷.

تقرير الجواب وجد الشرط أو فقد و لكنه مع فقده أولى (و هذا تصريح بما ذكرناه فى معنى الحديث) إلى أن قال: انه لما فقدت المناسبة انتفت العلية» و هذا أيضا نظير ما مرّ فتحصل: حتى الآن أنها فى الموارد التى لاينتفى جوابها وصيلة انقطاعية و ليست شرطية حقيقية أى الماضوية الامتناعية فالآيات التى استدل المصنف بها على إبطال القول الثانى ليست «لو» فيها ماضوية امتناعية بل وصلية و سيأتى من المصنف اعتراف بذلک قد أشرنا إليه آنفاً.

ص٢١٤:

(١) قوله: « و كون السبعة الأبحر مملوءة مداداً»؛ أقول: هذه العبارة ملحونة فما إعراب كلمة» الأبحر» ؟! و ما إعراب «مملوءة» ؟! و الصحيح: و كون سبعة الأبحر المملوءة مداداً و لعل لام المملوءة خلع منها و دخلت على «سبعة» سهوا.

(٢) قوله: « ولادلالة لها على امتناع الجواب...إلى أن قال: لزم انتفاءه»؛ أقول: هذا الكلام يناقض صدرُه ذيلَه ضرورة أن لزوم انتفاء الجواب مدلول التزامى للجملة المصدرة بـ «لو» فلا يصح القول بأنها لادلالة لها على امتناع الجواب.

(٣) قوله: إن «لو» تدل على ثلاثة أمور: عقد السببية»؛ أقول: قد مر أنها لاتدل دائما على عقد السببية و نفسه اعترف بذلک حيث قال: « و تارة لا يعقل» و أيضا قال: «لما فقدت المناسبة انتفت العلية».

ص٢١٥:

(١) قوله: « و ما يوجب أحدهما فيه عدم الانحصار المذكور...إلخ»؛ أقول: قد مر أن الجواب مساو دائماً للشرط فمعنى «لو نام لانتقض وضوءه» ليس هو ترتب مطلق النقض على النوم بل نقض الوضوء الحاصل من النوم و إن كان لفظه مطلقا فيلزم فيه امتناع الثانى من امتناع الأول لأن الجواب فيه مساو للشرط و فرق كثير بين النقوض المختلفة فالنقض الحاصل من النوم يفترق عن الحاصل من الإجناب مثلاً و أيضا فرق كثير بين النقض الخاص و العام فلا يصح القول بعدم الافتراق.

(٢) قوله: « و يدل الاستعمال و العرف على الانتفاء المطلق»؛ أقول: إن الاستعمال و العرف أمر واحد فالعطف تفسيرى فتأمل ثم إن كلامه هذا يؤيد ما ذكرناه من أن الجواب ينتفى مطلقاً دائماً.

(٣) قوله: «الأول: ما يراد فيه تقرير الجواب...إلخ»؛ أقول: قد مر أن هذا القسم ليست «لو» فيه شرطية حقيقية بل وصلية مجازية و كناية عن الانقطاع التام بين الشرط و الجزاء و كذلك القسم التالى.

(٤) قوله: « و إنما لم تدل على انتفاء الجواب لأمرين»؛ أقول: بل لأمر واحد و هو ثانى ما ذكره المصنف من أنه لامناسبة بين الشرط و الجزاء فتنتفى العلية و هو نفس ما ذكرناه من أن «لو» هذه وصلية مجازية و ليست شرطية حقيقية.

و أما الامر الأول الذى ذكره من أن دلالتها على ذلك إنما هو من باب مفهوم المخالفة...إلخ؛

فأقول: إن كلام المصنف فى هذا الأمر مضطرب فظاهر صدره و ذيله أنه اجتمع مفهوما المخالفة و الموافقة فى جملة واحدة بالفعل نظير قول النبى ـــ صلى الله عليه و آله و سلم ـــ حيث قال فى الذيل: « و إذا تعارض...» و ظاهره أن المفهومان موجودان بالفعل لكن يتعارضان و فيه ما لايخفى بداهة استحالة انعقاد المفهومين المتعارضين لكلام واحد أى إن الكلام إما أن يكون له مفهوم المخالفة و إما أن يكون له مفهوم الموافقة ولايمكن الجمع بينهما حتى يتعارض فيقدمَ أحدهما على الآخر و بالجملة إن الجواب إما ممتنع فمفهوم الجملة الشرطية هو مفهوم المخالفة و إما غير ممتنع فمفهومها هو مفهوم الموافقة أولامفهومَ لها.

نعم يمكن كون جملة واحدة محتملة الوجهين مرددة المعنى من حيث المفهوم بأن لم يتبين مراد المتكلم أ هو مفهوم المخالفة؟ أم مفهوم الموافقة؟ لكن هذا راجع إلى أن المخاطب لم يتضح له أن الجواب ممتنع أو لا أى لم يتبين له أن «لو» شرطية حقيقية حتى يمتنع الجواب و يصير المفهوم مفهومَ المخالفة؟ أو أنها وصلية حتى لايمتنع و

يصير المفهوم مفهوم الموافقة؟ و هذا ـ كما ترى ـ خروج عن البحث و ليس من باب التعارض.

ثم لو سلمنا تحقق التعارض فما الدليل على تقدم مفهوم الموافقة على مفهوم المخالفة ؟ بل لنا أن نقول: إذا ترددت الجملة المصدرة بـ «لو» بين أن تكون «لو» فيها شرطية و بين أن تكون وصلية مجازية فأصالة الحقيقة محكّمة مضافاً إلى غلبة استعمال «لو» فى الماضى لإفادة الامتناع فيقدم حينئذ مفهوم المخالفة على مفهوم الموافقة و هذا أغلب فى الجمل الشرطية من مفهوم الموافقة.

ص٢١٦:

(١) قوله: «مستنداً إليه أو إلى كونها ربيبية (ص) معاً»؛ أقول: احتمال الاستناد إلى ذلک السبب وحده مع کونها ربیبیة ــ صلى الله عليه و آله ــ معلل بأن الربيبة قد تكون محللة و هو إذا لم يُدخَل بأمها.

(٢) قوله: «نحو: « ولو ردوا لعادوا»[١]؛ أقول: فى هذا المثال مناقشة واضحة لأن الجواب فيه ليس مقررا على كل حال بل منتف بانتفاء الشرط لأنهم لو لم يردّوا لايمكن لهم العود إلى ما نُهوا عنه فليس الجواب غير منتف فى صورة انتفاء الشرط و على ذلک يكون القسم الثانى فى معرض الفناء لأنه ليس له مثال فصيح و إلا لذكره.

بقي التنبيه على أمور:

منها: أن المراد من مفهوم المخالفة هو المدلول الالتزامى للكلام المخالف للمنطوق سلباً و إيجاباً.

و منها: أنه لم يتبين حتى الآن ما هو مراد النحويين من الامتناع أى هل هو مدلول التزامى بالمعنى الأعم؟ أم هو مدلول التزامى خاص و هو المفهوم بالاصطلاح الأصولى؟ فنقول: إن كان مرادهم من الامتناع نفس المفهوم باصطلاح الأصوليون أى

١. الأنعام :٢٨.

مفهوم المخالفة كما قد يظهر من المصنف حيث قال: «إن دلالتها على ذلک إنما هو من باب مفهوم المخالفة» فحينئذ لا يختص هذا الامتناع بـ «لو» بل کل أدوات الشرط لها هذا الامتناع أی مفهوم المخالفة و قد حقق فی الأصول أن للجملة الشرطية مفهوماً ولم يفصّل بين أدواته و إن کان مرادهم من الامتناع هو المدلول الالتزامی بالمعنی الأعم أی النفی الذی يستلزمه فرض ما ليس بواقع فی الماضی واقعاً فيه کما قد يظهر من المصنف حيث يقول: «أن تعلم أن خاصية لو... و من ثم انتفی شرطها فی الماضی...إلخ» فهذا مختص بـ «لو» الماضوية و لعل مرادهم هذا فيظهر ما فی کلام المصنف حيث قال: «إن دلالتها علی ذلک إنما هو من باب مفهوم المخالفة» و بالجملة إذا قيل: «لوضربتنی لضربتک» لها مدلولان التزاميان أحدهما بالمعنی الأعم و هو «إنک لم تضربنی فما ضربتک» و الثانی بالمعنی الأخص و هو مفهوم المخالفة و هو «لو لم تضربنی لما ضربتک» فالأول مختص بـ «لو» الماضوية بل أدوات الشرط الماضوية و الثانی يعم کل أدوات الشرط فمفهوم «إن تضربنی أضربک» هو «إن لا تضربنی لاأضربک».

(۳) قوله: «الثانی من أقسام «لو»...إلخ»؛ أقول: فی تحقق هذا القسم مناقشة لوجود المناقشة فی الأمثلة المترتبة عليها تحقق القسم و هی إمکان الماضوية فيها فمعنی «لو يقول» هو «لو قال» فإذا أمکن هذا تعيّن، لمکان أصالة عدم الاشتراک و کذلک آية النساء مضافاً إلی غلبة استعمال «لو» فی الماضی علی حد يمکن عدّ خلافه شاذا نادراً غير قابل للاستعمال فی التنزيل العزيز.

(۴) قوله: « و إنما يتوجه إليهم قبل الموت»؛ أقول: لايلزم من توجّه الخطاب إليهم قبل الموت تأويل الترک بمشارفته لأنه لاإشکال فی تحقق الخوف علی الولد فی نفس الوالد بعد الموت فحذراً عن ذلک فيما بعد الموت يتوجه إليهم الخطاب فيما قبله حتی يقوا أنفسهم من ذلک.

(۵) قوله: « و مثله «کتب عليکم...إلخ»؛ أقول: و يمکن أن يکون نظيرها « و إذا

قمتم إلى الصّلوة فاغسلوا وجوهكم و أيديكم»[1] أى إذا أردتم القيام إلى الصلوة.

(۶) قوله: « و هذا المعنى قاله كثير...إلخ»؛ أقول: بل هى «لو» الوصلية الماضوية المجازية و لولا ذلک للزم خلافان للأصل و هما تأويل «لو» و «كان» إلى الاستقبال والمصنف نفسه يقول: إنهم لايجمعون بين المجازين و قد مرّ ذلک كراراً و كذلک آية التوبة و الحديث.

ص٢١٧:

(١) قوله: «لما ثبت من كون متعلقها غير واقع»؛ أقول: هو تكرار قوله: « و من ثم...إلخ»

(٢) قوله: « ولايمكن جعلها امتناعية»؛ أقول: بل يمكن لعدم الاستقبال إن قلت: يلزم على ما ذكرتَ اعتراف الإخوة بالكذب عند أبيهم و ليس ذلک مقصودهم و لذا ترى المصنف يقول: « و لأن المقصود تحقق ثبوت الصدق لامتناعه»، قلت: كل ذلک «سراب بقيعة يحسبه الضمآن ماءً» و أنت إذا نظرت إلى سياق الآيات ترى أن قولهم: « ولو كنا صادقين» واقع بعد قولهم لأبيهم: «يا أبانا إنا ذهبنا نستبق و تركنا يوسف عند متاعنا فأكله الذئب» فحينئذ يكون مرادهم من كونهم صادقين هو كونهم صادقين فى أكل الذئب إياه وليس مرادهم كونهم صادقين فيما سيقولون بعد ذلک و ذلک واضح جداً لمن تأمل فى السياق فحينئذ لاغروَ فى لزوم الاعتراف بالكذب و إن كان لا يناسبه قوله ـــ تعالى ـــ فيما بعد ذلک: « و جاءوا على قميصه بدم كذب» لكن لايلزم من امتناعية «لو» الاعتراف بالكذب بيان ذلک: أنهم لمّا قالوا لأبيهم: «إن الذئب أكله»، رأوا فى وجه أبيهم الإنكار لذلک و عدم تصديقهم و لذا قال ـــ عليه السلام ـــ : «بل سولت لكم أنفسكم أمراً» فحينئذ قالوا: ـــ بتوضيح منا و الله العالم ـ «يا أبانا إنک لاتصدّقنا فى قولنا، أنت رجل بطئ اليقين و نحن صادقون و على فرض

---

١. المائدة :۶.

كوننا كاذبين كما تعتقد لكنّک لاتصدقنا إن اتفق صدق قولنا ولو دفعة واحدة» و بالجملة إنهم لم يعترفوا بالكذب بل قالوا: «ولو كنا صادقين» و هذا الكلام و إن كان لازمه كونهم كاذبين لامتناعية «لو» لكن قالوا ذلک على فرض صحة اعتقاد أبيهم مماشاة له و إن كانوا كاذبين واقعا و في اعتقادهم لكن مع ذلک كله يمكن صدور قولهم هذا فلتة و غفلة من غيرأن يكون باختيارهم أي فرّ هذا الكلام من أفواههم لأنهم لما رأوا وجه أبيهم المنكِر لهم، وقعوا في حيص و بيص.

(٣) قوله: « فيحتمل...إلخ»؛ أقول: إذا احتمل هذان الوجهان يتعين كونها على بابها لأن الكون على الباب أصل و خلافه خلافه.

ص٢١٨:

(١) قوله: « و أكثرهم لم يثبت...إلخ»؛ أقول: هذه الدعوى يحتاج إلى تتبع.

(٢) قوله: « و يشهد للمثبتين...إلخ»؛ أقول: و لعل النصب معلول كون الفاء بعد التمني المستفاد من « ودّوا» لأن المضارع ينصب بـ «أن» المقدرة إذا وقع بعد الفاء التي وقعت بعد التمنّي إلا أن يقال: إن ذلک بعد التمني الإنشائي لا الخبري و هو بلا دليل.

ص٢١٩:

(١) قوله: « و قال بعضهم: هي «لو» الشرطية أشربت...إلخ»؛ أقول: و ليس قول مهلهل دليلاً لأن من الممكن أن تحذف «لو» الشرطية أو التي للتمني بقرينة بقاء الآخر فقوله: « فلونبش» دليل على آخر مثله محذوف، لا يقال: إن الحذف خلاف للأصل لأنه يقال: استعمال «لو» في معنيين دفعة خلاف للأصل أيضا فلا ترجيح و إذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال.

(٢) قول ابن مالک: «لاستلزامه منع الجمع بينهما...إلخ»؛ أقول: و فيه مالايخفى فإن «لو» التي يجمع بينها و بين فعل التمني هي «لو» المصدرية و التي للتمني لايجمع بينها و بين فعل التمني.

(٣) قوله: «الخامس: ...إلخ»؛ أقول: و فيه أن المثال ليس بفصيح ولايمكن التمثيل به.

ص ٢٢٠:

(١) قوله: « و اختلف فيه...إلخ»؛ أقول: ولايخفى رجحان الحمل على الظاهر.

(٢) قول سيبويه: « ولاتحتاج إلى خبر»؛ أقول: و لعل المراد عدم الاحتياج إلى ذكر الخبر لا أن المراد هو عدم الاحتياج إليه أصلاً لأنه واضح الفساد لايمكن إسناده إلى مثل سيبويه فحينئذ يتحد قوله مع القول الثاني.

ص ٢٢١:

(١) قوله: «ثم قيل: يقدر مقدما»؛ أقول: الدليل هوأن لاتشتبه «أنّ» المؤكّدة بـ«أن» التي لغة أخرى لـ «لعل» لكن يرد عليه ـ مضافاً إلى ما أورده ابن عصفور عليه ـ أن الخبر الذي لايقدَّم على «لعل» و لغاتها هو خبر نفس «لعل» و لغاتها و كذلك خبر نفس «أن» المؤكدة فإنه لايقدَّم عليها فالخبر الذي يقدم على «أن» مبتداه هو «أن» مع صلتها لا خبر نفس «أن» فإذا أُخِّر هذا الخبر أي خبر «أن» مع صلتها لايشتبه بخبر التي بمعنى «لعل» لأنه هكذا مثلاً: «أن زيداً قائمٌ موجودٌ» ولا يَتوهمُ أحد كون «أن» هذه للترجي لأنها وقعت مبتدأ مع اسمها و خبرها و ليس كذلك التي بمعنى الترجي أي لا تقع هي مبتدأ مع اسمها و خبرها بل هي مع اسمها و خبرها جملة تامة يصح السكوت عليها.

(٢) قوله: « و قد خرج على لغة من يقول: «شا، يشا»؛ أقول: ولايخفى سخافته فإنه غيرثابت مضافاً إلى عدم ثبوت نحو «العألم و الخأتم».

ص٢٢٢:

قوله: « و قيل هي جواب قسم مقدر»؛ أقول: و هو خلاف للأصل.

«لولا»

ص٢٢٣:

قوله: «بل رفعه بالابتداء»؛ أقول: بل رفعه بفعل محذوف فإنه لا دليل على أن رفعه

بالابتداء إن قلت: لا دليل أيضاً على أن رفعه بالفعل المحذوف قلت: بل الدليل موجودٌ و هو أن «لولا» كلمتان وهما «لو» الشرطية و «لا» النافية فـ «لو» لا تدخل إلا على الجملة الفعلية و قد مر، إن قلت: هذا خلاف للأصل لأن الأصل أن تكون بسيطة قلت: هذا إذا لم يوجد دليل عليه و الدليل هنا موجود فانه إذا قيل: «لولا» يتبادر منها إلى الذهن معنيان و هما الاشتراط و النفي و هو واضح جداً و يعبر عنه في الفارسية بـ«اگرنبود» فمعنى «لولا علي ــ عليه السلام ــ لهلک عمر» هو «لو لم يكن علي ــ عليه السلام ــ لهلک عمر».

ص۲۲۴:

(۱) قوله « و قد أسلفنا..إلخ»؛ أقول: و قد أسلفنا تهجينه في مبحث «عسى».

(۲) قوله: « لشبهها في استقلالها بالأسماء الظاهرة»؛ أقول: الدليل أجنبي عن المدعى أي لو فرضنا الشباهة بالأسماء الظاهرة لكن لايقتضي ذلک صحة النيابة و عدمها أي إن النائب لاينوب لشبهه بالاسم الظاهر بل النيابة تابعة للاستعمال.

(۳) قوله: «الثاني: أن تكون للتحضيض...إلخ»؛ أقول: إن «لولا» هذه استفهامية تستعمل للتحضيض و العرض و التوبيخ لأن هذه الأمور لاتفاد إلا بالجملة الاستفهامية خصوصاً التوبيخ فإنه محال بغير الجملة الاستفهامية و نظيرهما «هلا» فإنها تستعمل لهذه الأمور و هي كلمتان «هل» و «لا» و أيضاً «ألا» و «أما» فهما تستعملان لهذه الأمور مع كونهما استفهاميتين لأنهما كلمتان «أ» الاستفهامية و «لا» و «ما» النافيتين.

(۴) قوله: « و الظاهرأن الأولى للعرض و أن الثانية...إلخ»؛ أقول: قد مرّ لزوم كون «لولا» للاستفهام لأن العرض و التحضيض و التوبيخ لاتفاد إلا بالجملة الاستفهامية و إن كانت «لولا» لا تستعمل للاستفهام الحقيقي.

ص۲۲۵:

(۱) قوله: « و يلزم من هذا المعنى النفي»؛ أقول: بل النفي في «لولا» صريح و التي تفيده هو «لا» النافية و قد مرّ و لعل مقصود الهروي ذلک فالإبدال و إن كان قد

يقع بعد ما فيه رائحة النفى لكن النفى ليس مدلولاً التزامياً لـ «لولا» بل مدلول لغوى وضعى لوجود «لا» فيها إن قلت: إن كان النفى صريحاً فما دليل نصب «القوم» فى القرائات السبعة هل استعمل المرجوح فى القرآن الكريم؟!، قلت: دليل النصب هو أن الجملة إيجابية فى المعنى و إن كان منفيا فى اللفظ و ذلک لأن «لو» تدل على الامتناع و الانتفاء و «لا» عليه أيضا فنفى النفى إثبات و إن كان الأول بالالتزام والثانى بالمطابقة.

«لوما»

(٢) قوله: «لوما» بمنزلة «لولا»؛ أقول: و هى أيضاً كلمتان و هما «لو» الشرطية و «ما» النافية و يؤيد مامرمنا من أن نفيها صريح لا التزامى.

«ليت»

ص۲۲۶:

(١) قوله: « و تقديره: أقبلت»؛ أقول: قد مرّ إمكان تقدير «تكون» التامة.

«ليس»

(٢) قوله: «ليس» كلمة دالة على نفى الحال»؛ أقول: و هذا الكلام يناقض مامرّ من المصنف في مبحث «قد» من أن «ليس» لا تفيد الزمان.

(٣) قوله: « و تنفى غيره بالقرينة»؛ أقول: فأما نحو: «ليس خلق الله مثله» فمثال مصنوع غير فصيح و أما البيت فليس كلمة «غد» دليلاً على كون النفى فى الاستقبال بل إن «ليس» فى البيت تنفى مانعية عطاء اليوم عن عطاء الغد فى الزمان الحاضر.

(۴) قوله: « و الصواب الأول...إلخ»؛ أقول: و الصواب زعمُ ابن السراج لأن التصرف ليس دليلا على الفعلية لأن الحرف قد يتصرف نظير حروف الخطاب «ک، كما، كم، ...إلخ»، إن قلت: الضمير المتصل المرفوع لايتصل إلا بالفعل، قلت: بل يتصل بالحرف نحو: «إنا أنزلناه» فـ «نا» متصل مرفوع لأن «إن» المخففة لايعمل بل يهمل كثيرا فتأمل.

ص٢٢٧:

قوله: «لجواز كون «ليس» فيهما شأنيه»؛ أقول: قدمرّ أن ضمير الشأن مختص بباب «إن» لكن «ليس» في البيت اسمها مؤخر و هو «كائن» و في الحديث اسمها مستتر و هو «هو» راجع إلى أهل الجنة المتأخر لفظا و رتبة للتنازع فيه بين «ليس» و «يتحسر».

ص٢٢٨:

قوله: « و خرج على أن «الغالب اسمها و الخبر المحذوف...إلخ»؛ أقول: بل اسمها «هو» الراجع إلى «الأشرم» و خبرها «الغالب» و ضمُه للتناسب مع «الطالب» المرفوع.

«ما»

ص٢٢٩:

(١) قوله: «ما» تأتي على وجهين...إلخ»؛

أقول: يحسن في أول البحث عن «ما» ذكر الأقسام كلها مجردة عن خواصها عندالمصنف و عندنا فالأقسام عندالمصنف كذلك: إن «ما» على قسمين: حرف و اسم و الاسم معرفة و نكرة و المعرفة ناقصة و تامة و التامة عامة و خاصة و النكرة مجردة عن معنى الحرف و غير مجردة و المجردة تامة و ناقصة و غير المجردة استفهامية و شرطية و الشرطية زمانية و غير زمانية هذا تمام أقسام الاسم و الحرف نافية و مصدرية و زائدة و المصدرية زمانية و غير زمانية و الزائدة كافة و غير كافة و الكافة كافة عن عمل الرفع أو عن النصب و الرفع أو عن الجر و غير الكافة عوض و غير عوض فالأقسام عند المصنف ستة عشر قسماً.

وأما عندنا فهي إما حرف و اسم و الاسم معرفة و نكرة و المعرفة ناقصة فقط و النكرة مجردة عن معنى الحرف و غير مجرده و المجردة لا تقسم قسمين و غير المجردة استفهامية و شرطية و هذه قديراد منها الزمان كما يراد غيره لأنها عامة و

الحرف نافية و مصدرية و المصدرية قد ينوب عن الزمان ولايقسم قسمين و ليست الزائدة موجودة أبدا و سيأتى إثبات كل ذلک مفصلاً فالأقسام عندنا ستة فقط و هى: النافية، المصدرية، الشرطية، الاستفهامية، الموصولة و النكرة المجردة التامة.

(۲) قوله: « و تامة»؛ أقول: إن الواو سهو من المصنف أو النساخ ولايشک فيما ذكرت إلا المريض.

(۳) قوله: و الأصل: « فنعم الشیء إبداؤها...إلخ»؛ أقول: الحذف خلاف للأصل و الظاهر أنه لاحذف فی الكلام فالمعنى ـ و الله العالم ـ «إن تبدوا الصدقات فهنا شيئان: أصل الصدقة و إبداؤها و الذى يليق بالمدح هو أصلها لا إبداؤها و لذا قال ـ تعالى ـ : «فنعما هى» و لم يقل: «فنعما أو فنعم شيئاً إبداء الصدقات» فإن أراد ـ تعالى ـ : «فنعم شيئاً إبداء الصدقات» و مع ذلک قال: «فنعم شيئاً الصدقات» فهو لايكون إيجازاً بل إخلال بالمعنى فى مقام التكلم فذكرالضميرمكان«إبداء الصدقات» من لطائف الكلام و إشارة إلى أن صدقة العلانية حسنها من جهة كونها صدقة فقط لا من جهة كونها علانية.

ص ۲۳۰:

(۱) قوله: « و أكثرهم لايثبت مجیئ «ما» معرفة تامة»؛ أقول: و هو كذلک لأصالة عدم الاشتراک أی لمّا ثبت كون «ما» نكرة و ثبت جواز وقوع النكرة تميزا بعد أفعال المدح و الذم فلا وجه لعدّها معرفة تامة عامّة أو خاصة والدليل على جواز وقوع التمييز بعدها إذا كان فاعلها ضميرا هو قوله ـ تعالى ـ : «بئس لظالمين بدلاً»[۱].

(۲) قوله: «أن تكون نكرة مجردة...إلى أن قال: ناقصة و تامة»؛ أقول: بل هى قسم واحد و هو النكرة المجردة و هذه قد توصف و قد لاتوصف فلا يصح القول بانقسامها قسمين فمثلاً كلمة «رجل» قد توصف فيقال: «رجل عالم» و قد لاتوصف فيقال:

۱. كهف : ۵۰ .

«رجل» فهل يصح القول بأن كلمة «رجل» قسمان ناقصة و تامة ؟!! و أيضا ليس في العرب كلمة تحتاج لزوما إلى الصفة حتى توصف بالناقصة من هذه الجهة بل الصفة من التوابع و التوابع ليست واجبة الذكر.

(٣) قوله: « و التامة تقع في ثلاثة أبواب»؛ أقول: بل النكرة المجردة تقع في باب «نعم و بئس» ولايمكن إثباته في غيره و سيأتي.

(٤) قوله: «أحدهما: التعجب...إلخ»؛ أقول: إن «ما» المستعملة في صيغة التعجب هي «ما» الاستفهامية ولايحتمل غير ذلك قط و يؤيد ذلك أن التعجب يفاد في كلام العرب بالجمل الإنشائية نحو: «كيف تكفرون بالله»[١] و نحو: «ألم تر إلى ربك كيف مد الظل»[٢] و «أسمع بهم و أبصر»[٣] و غير ذلك كما يجدها المتتبع فأما القول بأنها في صيغة التعجب نكرة تامة ففيه منع ابتدائية النكرة بلا مسوغ و أما القول بأنها موصولة أو موصوفة ففيه أنها تحتاج إلى خبر مقدر حينئذ و هذا خلاف للأصل، إن قلت: على فرض كون «ما» استفهامية يلزم أيضاً ابتدائية النكرة بلا مسوغ، قلت: كلا إن كونها للاستفهام هو المسوغ، و بالجملة ماتبين لي حتى الآن أيّ مرض انجرّ بهم إلى القول بكونها غيراستفهامية؟!!!

ص٢٣١:

قوله: « ثالثها: قولهم إذا أرادوا المبالغة...إلخ»؛ أقول: لم يثبت لدينا هذا القسم لأنه ليس له مثال فصيح و مثال المصنف مصنوع مجعول.

ص٢٣٣:

(١) قوله: « و التحقيق أن الاسماء لاتزاد»؛ أقول: إن الكلمة اسما كان أو حرفا أو فعلاً إذا وقعت زائدة فلا محالة تكون حرفاً على فرض اختصاص الزيادة بالحرف أي

١. البقرة :٢٨.
٢. الفرقان :٤٥.
٣. مريم :٣٨.

إنها قبل الزيادة اسم أو فعل أو حرف و أما بعدها فحرف فقط فلا يمكن على هذا زيادة الاسم أى كونه اسما فى حين كونه زائداً.

(٢) قوله: « و زمانية أثبت ذلك...إلخ»؛ أقول: إن «ما» الشرطية غير زمانية دائماً لأن التى يتوهم كونها زمانية هى المصدرية الزمانية و ليست شرطية ألا ترى تقدير المصنف حيث يقول: «أى استقيموا لهم مدّة استقامتهم لكم» و واضح جدا أن هذا التقدير من خواص «ما» الموصولة المصدرية و إن كان فيها معنى الشرط لأن «ما» المصدرية قد يقترن بمعنى الشرط و لذا قال المصنف فى المبحث «كلما»: «إن «ما» المصدرية التوقيتية شرط من حيث المعنى» وعلى أى حال لايمكن عدّها اسما و لامن أقسام الاسمية الشرطية فالشرطية الاسمية قسم واحد.

هذا كله بالنسبة إلى الآية التى ادعى المصنف فيها الظهور و أما آية النساء فـ «ما» فيه شرطية غير زمانية أو موصولة اسمية و المراد منها النساء و إرجاع الضمير المذكر من «به» إليه لمراعاة اللفظ و إرجاع المؤنث من «منهن» إليها لمراعاة المعنى و على الفرضين أى كون «ما» شرطية أو موصولة فهى مبتدأ و «فآتوهن» خبر و العائد ضمير «هن» لما قلنا من أن المراد من «ما» هو النساء فظهر أن تقدير العائد أى «لأجله» كما قال به المصنف خلاف للأصل من وجهين أحدها: نفس التقدير و الثانى: لزوم كون المراد من «ما» الزمان ولايراد منه ذلك قطعاً كما قال نفسه فى مبحث كلما: «إن «ما» الشرطية لاترد بمعنى الزمان على الأصح و من العجيب أنه أثبته فى هذا المبحث.

لكن التحقيق مع ذلك كله: أن آية النساء أظهر من آية التوبة أى إن «ما» فيها شرطية بمعنى «شىء» لكن استعملت للزمان و ليست قسما جديدا و الدليل على ذلك أن الآية نزلت فى النكاح المنقطع و هذا يناسب كونها زمانية فلا يصح ما قاله المصنف من أن الاسمية لاترد بمعنى الزمان فهى اسمية زمانية شرطية فمعنى الآية «فآتوهن أجورهن مدة استمعتم فيها منهن» و إرجاع الضمير المذكر فى الآية لمراعاة اللفظ و

قد مرّ و بالجملة إن «ما» الشرطية الاسمية قد يراد منها الزمان و مثاله الفصيح الصحيح هو فى آية النساء لا آية التوبة. إن قلت: ما الدليل على أنها نزلت فى النكاح المنقطع ؟ قلت: إن مادة الاستمتاع لا تستعمل إلا للمنقطع فراجع كتب اللغة و أيضاً التعبير بالأجرة مناسب للمنقطع إلى غير ذلك من القرائن الكثيرة المذكورة فى كتب التفسير و الفقه فراجع.

ص ٢٣٤:

(١) قوله: « و ندر تركيبها»؛ أقول: ولادليل على أن ضبط البيت بالفتح و لعله بالرفع.

(٢) قوله: « و إن دخلت على الفعلية لم تعمل»؛ أقول: الدخول على الفعلية سبب لزوال الاختصاص وأنت ترى أن «ما» تعمل فى الاسماء مع عدم اختصاصها بها فزال قاعدة اشتراط العمل بالاختصاص.

ص ٢٣٥:

(١) قوله: « و معنى التعليل...إلخ»؛ أقول: بل معنى الاختصاص ممكن فلا معدل عنه و قد مضى أن التعليل مستفاد من السياق لامن اللام.

(٢) قوله: « الوجه الثالث: أن تكون زائدة...إلخ»؛ أقول: و سيأتى إنكار ذلك تماماً.

(٣) قوله: « أحدهما: الكافة عن عمل الرفع»؛ أقول: إن «ما» هذه مصدرية تؤول مع صلتها بالمصدر فيصير فاعلاً لـ «قلّ» و أخواتها و هذا هو الحق لا الزعم لأن الزيادة خلاف الأصل إذا أمكن غيرها و «قلّ» فى البيت قائم مقام النفى لأن «يبرح» يحتاج إليه لأنه لا يستعمل بدونه على قولهم من أنها ناقصة.

ص ٢٣٦:

(١) قوله: «الثانى: الكافة عن عمل النصب و الرفع»؛ أقول: و المتصلة بـ «إن» و أخواتها اسم بمنزلة ضمير الشأن أى هى النكرة المجرّدة عن معنى الحرف استعملت

فى هذه الموارد مكان ضمير الشأن لإفادة التفخيم و الدليل أصالة عدم الزيادة و أصالة عدم الإهمال و المؤيد تبادر التفخيم من «إنما» زائداً على ما يتبادر من «إن» مجردة عن «ما» و بالجملة إن «ما» هذه إما زائدة و إما نكرة مجردة و مادام يمكن الثانى فالأول خلاف للأصل جدا.

(٢) قوله: « و زعم ابن درستويه و بعض الكوفيين...إلخ»؛ أقول: بل الصواب أنهم علموا ذلک علم اليقين و ما أورده المصنف لايرد عليهم بوجه فأما قوله: «إنها لاتصلح للابتداء بها» ففيه مالا يخفى على ذى لب فإن ضمير الشأن مختص بباب «إن» ولايستعمل للابتدائية كما قاله فى المطول فراجع و أيضاً إن المصنف نفسه قال فى الباب الرابع: و هذا الضمير مخالف للقياس من خمسة أوجه...إلى أن قال: و إذا تقرر هذا عُلم أنه لاينبغى الحمل عليه إذا أمكن غيره...إلخ» فراجع و بالجملة هذا الردّ من المصنف على ابن درستويه يتوقف على إثبات عدم اختصاص هذا الضمير بباب «إنّ» و هو مشكل جدا و أما قوله ـــ تعالى ـــ : «قل هو الله أحد»[١] فالضمير فيه راجع إلى لفظ الجلالة قبله أى فى البسملة أو بعده فالضمير مبتدأ و لفظ الجلالة خبر و «أحد» بدل من لفظ الجلالة و إذا أمكن هذا لاينبغى الحمل على الشأن و أحسن دليل يمكن الاستدلال به على ثبوت هذا الضمير فى غير باب «إن» هذه الآية و قد عرفت حالها فتحصل: أن اختصاص «ما» التى بمنزلة ضمير الشأن بباب «إن» لاغروَ فيه و عدم دخول ناسخ غير «إن» و أخواتها هو مقتضى كونها بمنزلة ضمير الشأن و نحن إذا سلمنا عدم اختصاص ضمير الشأن بباب «إن» فلا يرد إشكال المصنف أيضا لأن بن درستويه قال: «إنها بمنزلة الشأن» و ما قال: «إنها نفس ضمير الشأن حتى يلزم فيها كل أحكام هذا الضمير فالشىء الذى بمنزلة شىء آخر و ليس نفسه لابد من أن يخالفه فى بعض الأمور ألا ترى أنهم يقولون: «إن «ما» النافية بمنزلة «ليس» و مع

---

١. الإخلاص :١.

ذلک لايتصرف كما يتصرف «ليس» و مثل هذا كثير فتحصل: أنه لاوجه لدلالة «إنما» على الحصر لأنها ليست كلمة واحدة بل كلمتان «إن» و «ما» فـ «ما» اسمها و ما بعدها خبرها فليست «إنما» التى هى كلمة واحدة مركبة من «إن» و «ما» الزائدة الكافة موجودةً فى كلام العرب فأين الدال على الحصر؟ فلا فرق بين «إن زيداً قائم» و «إنما زيد قائم» من حيث عدم الدلالة على الحصر كما لافرق بين «إنما زيد قائم» و «إنه زيد قائم» فى ذلک أى فى عدم الدلالة و إن كان في هذين الأخيرين زيادة تفخيم.

(٣)قوله: « فإنه قد يفسر بالدعاء...إلخ»؛ أقول: فأما المثال الأول فمصنوع و أما القرائة فقرائة و قد مرّ مراراً أن غير قرائة المشهور كثيرًا يبتلى بكونها خلافاً للقواعد و أما آية الصافات فـ «أن» فيها تفسيرية لامخففة كما يمكن تلک فى القرائة.

ص ٢٣٧:

(١) قوله: « و أطلقت «ما» على جماعة العقلاء»؛ أقول: و هو وجهُ ضعفه كما عدّ المصنف ذلک من وجوه الضعف فى مبحث «لاسيما».

(٢) قوله: «الكافة عن العمل الجر...إلخ»؛ أقول: كل ما اتصل بحروف الجر فهى نكرة مجردة عن معنى الحرف و المجرور بعدها هو البدل أو غير ذلک من التوابع و الدليل أصالة عدم الزيادة، إن قلت: يلزم تقدير العائد بعد التى اتصلت بـ «ربّ» و هو خلاف للأصل، قلت: تقدير العائد أولى من الزيادة و إن كانا خلافين للأصل لكثرة وقوع الأول فى كلام العرب دون الثانى بل الثانى لم يثبت عندى فى مورد واحد قط.

ص٢٣٩:

(١) قوله: « و أما الظروف فأحدها: «بين»...إلخ»؛ أقول: و الصواب أن كلمة «بينما» كلمة بسيطة لأصالة عدم الزيادة و عدم الكف و كذلک «حيثما و إذما» فإنهما كلمتان بسيطتان، لذلک.

(٢) قوله: «أحدها فى نحو قولهم: «أما أنت منطلقاً انطلقت»...»؛ أقول: يمكن كون

«أما» بسيطة و هي حرف التفصيل فالأصل: «أما أنت فكنت منطلقاً انطلقت» فحذف «كان» مع اسمه فحذفت الفاء تبعاً و بقي الخبر منصوبا فالعمل لـ «كان»، إن قلت: لايحذف «كان» إلا بعد «إن و لو» الشرطيتين، قلت: إن «أمّا» حرف شرط فتأمل و ذلک أولي من الزيادة و التعويض لأن كليهما خلافان للأصل.

ص ٢٤٠:

(١) قوله: «الثاني: في نحو قولهم: «افعل هذا إما لا»...إلخ؛ أقول: المثال مصنوع.

(٢) قوله: « و غيرالعوض: يقع بعد الرافع...إلخ»؛ أقول: ولايستعمل كذلک بل هكذا: «شتان ما بين زيد وعمرو» و معلوم أنها موصولة علي هذا الفرض.

(٣) قوله: « وبعد الناصب الرافع»؛ أقول: بل هي نكرة بمنزلة ضمير الشأن و قد مرّ.

(۴) قوله: « و بعد الجازم»؛ أقول: و لعل «إما» بسيطة و هو على بُعده أولى من القول بالزيادة.

(۵) قوله: « و بعد الخافض»؛ أقول: قد مرأنها نكرة مجردة.

(۶) قوله: « أو اسماً كقوله ــ تعالى ــ : «أيما الأجلين»[١]؛ أقول: و لعلها بسيطة وهي أولى بالبساطة من «أما».

(٧) قوله: « و زيدت قبل الخافض»؛ أقول: لم يثبت المثال كما اعتراف بندرته.

(٨) قوله: « و تزاد بعد أداة الشرط...إلخ»؛ أقول: أن «أينما» و أمثالها يمكن كونها بسيطة و مجرد شباهة أوله بـ «أين» لايدل على شيء.

ص ٢۴١:

(١) قوله: « و قيل: «ما» اسم نكرة صفة لـ «مثلا» أو بدل منه...إلخ»؛ أقول: و هو كذلک لأصالة عدم الزيادة.

(٢) قوله: تحتمل «ما» الأولى: النافية...إلخ»؛ أقول: بل هي متعينة للنفي ولايمكن

---

١. القصص :٢٨.

الاستفهام لأن مادة الإغناء إذا عُدّيت بـ «عن» لا تستعمل إلا مع النفى و هذا فى القران كثير كثير و إليک بيان شطرمنها: «إن الذين كفروا لن تغنى عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيئاً»[١] و « قالوا ما أغنى عنكم جمعكم و ما كنتم تستكبرون»[٢] و « وما أغنى عنكم من الله من شيئ»[٣] و «ما كان يغنى عنهم من الله من شىء»[٤] و « فلم تغن عنكم شيئا»[٥] و « و لن تغنى عنكم فئتكم شيئا»[٦] و « وإن الظن لايغنى من الحق شيئا»[٧] و «إن الظن لايغنى من الحق شيئا»[٨] إلى غير ذلک.

(٣) قوله: « و قد يضعف الاسمى بأنه إذا قدر « و الذى كسبه» لزم التكرار»؛ أقول: كلا؛ لأن « و الذى كسبه» عام و المال خاص فليزم عطف العام على الخاص ولا تكرار.

(۴) قوله: « و يجاب بأنه يجوز أن يراد بها الولد»؛ أقول: و يؤيده نحو: «يوم لا ينفع مال و لا بنون»[٩] و نحو: «إن الذين كفروا لن تغنى عنهم أموالهم و لاأولادهم من الله شيئا»[١٠] لكن مع ذلک يرد عليه بأنه يشمل المال و الولد و بالجملة كل ما كسب و أما الحديث على فرض صدوره فلايدل على شىء لأن المراد من كون الولد من الكسب هو أن أكل مال الولد طيب نظير أكل مال نفسه ولايراد أن الولد مكسوب فأكله طيب!.

---

١. آل عمران : ١٠ و١١۶.
٢. الأعراف:۴٨.
٣. يوسف :۶٧.
۴. يوسف:۶٨.
۵. توبه :٢۵.
۶. الأنفال : ١٩.
٧. النجم : ٢٨.
٨. يونس : ٣۶.
٩. الشعراء : ٨٨.
١٠. آل عمران : ١٠.

(۵) قوله: «فـ «ما» محتملة لثلاثة أوجه»؛ أقول: بل لأربعة أوجه و هى: الزائدة و النافية و المصدرية و النكرة المجردة و قدأشار إليه المصنف حيث يقول: «يزعم قوم أن «ما» هذه اسم فأما الزيادة فخلاف للأصل و أما النفى فيلزم ما أورده المصنف و أما المصدرية فخلاف للظاهر و يبقى الوجه الرابع و هو كونها نكرة تامة و هو الظاهر إلا أن فيه تقديما و تأخيرا ولاضيرَ فيه بعد كونه ظاهرا و وجه التقديم السجع.

ص۲۴۲:

(۱) قوله: « و إما لإفادة التقليل، مثلها فى «أكلت أكلا مّا»؛ أقول: إن «ما» هذه اسم نكرة تامة فلا يمكن القول بزيادتها خلافا للمصنف حيث يظهر منه ذلک، قال: «الزيادة إما لمجردالتقوية... و إما لإفادة التقليل...إلخ»؛ و قال: « و يزعم قوم...إلخ».

(۲) قوله: «لأنهم يتسعون فى الظروف»؛ أقول: التوسّع فى الظروف لايقتضى التقدم على ما له الصدر بل التوسّع يقتضى التقدم على كل شىء فى الجملة إلا على ما له الصدر.

ثم إن نصب «شيئاً» فى عبارة المصنف سهو بل يلزم رفعه على الفاعلية.

(۳) قوله: « و الثاني: إنهم لايجمعون بين مجازين»؛ أقول: المراد من المجازين فى المقام هو حذف المنعوت و التقديم على ما له الصدر فالمجاز هنا بمعنى كون الشىء خلافا للأصل لأن الحذف و التقديم ليسا مجازا حقيقة بل مخالفان للأصل.

(۴) قوله: « بخلاف: «سير عليه طويلا»...»؛ أقول: إن المصنف قائل: إن هذا المثال فيه خلاف واحد للأصل و هو حذف الموصوف لكن أقول: فيه خلاف آخر للأصل على مبناه و هو جعل الجار و المجرور مسيرا لكن التحقيق أنّ نيابة غيرالمفعول به عن الفاعل خلاف للأصل إذا كان المفعول به موجودا فى الكلام ولافرق حينئذ بين أن يكون جارا و مجرورا و بين أن يكون مفعولا مطلقا أو مفعولا فيه و بالجملة رتبة غيرالمفعول به فى النيابة عن الفاعل واحدة فإذا كان المفعول به موجودا فنيابة هذه الأمور مخالفة للأصل وأما إذا لم يكن المفعول به موجودا، مثل ما

إذا كان الفعل لازما، فنيابة هذه الأمور غير مخالفة للأصل أيا كان، فيظهر أنه ليس فى نحو «سيرعليه طويل» إلا خلاف واحد للأصل فـ «سيرعليه طويلاً» و «سيرعليه طويل» لهما حكم واحد و هو الجواز و عدم القبح لأن فيهما خلاف واحد للأصل و هو حذف الموصوف فأما نيابة غير المفعول به عن الفاعل فليس خلافا للأصل لأن الفعل فى هذين المثالين لازم ولامفعول له حتى ينوب عن الفاعل.

(٥) قوله: «لئلا يجمعوا بين جعل الحدث أو الزمان مسيرا»؛ أقول: إن هاهنا بحثا و هو أن المفعول به إذا ناب عن الفاعل هل ينوب عنه في الإعراب فقط أو فى الإعراب و المعنى معا، الظاهر الأول فمعنى «ضرب زيد» بضم الضاد هو أن زيدا مضروب و أما الفاعل فلا تعرض له و غير المفعول به من المفاعيل الأخر كذلك أى إذا ناب عن المفعول به النائب عن الفاعل ناب فى الإعراب فقط لا فى المعنى و عليه فلا يصح قول المصنف بأن الحدث أو الزمان إذا ناب عن فاعل «سير» صار مسيرا.

ص٢٤٣:

(١) قوله: «ما» إما زائدة...إلخ»؛ أقول: فيكون خلافا للأصل.

(٢) قوله: « و يلزم على هذا الإعراب الفصل بين العاطف...إلخ»؛ أقول: لادليل على امتناعه بل الآية دليل على الجواز لأن شبه الظرف ـ و هو «من خلفهم» وقع بين العاطف و المعطوف و هو «سداً» و إن كان المعطوف شيئين على شيئين فكون المعطوف كذلک لاينقص عن الذى وقع و هو الفصل بينهما بما ذكر لكن يمكن أن يقال: إن مجموع «من خلفهم سداً» معطوف واحد و مجموع «من بين أيديهم سداً» معطوف عليه واحد.

و هنا إشكال آخر لم يتعرض المصنف له و هو أنه يلزم على هذا الإعراب ــ و هو النصب على العطف ــ تقدم معمول الصلة على الموصول و هو ممنوع لأن « من قبل» متعلقة بالتفريط لا بغيره.

«مذ و منذ»

ص ۲۴۵:

(۱) قوله: « و قال بعض الكوفيين...إلخ»؛ أقول: ولايخفى ما فى قولهم من السخافة.

(۲) قوله: « و المشهور أنهما حينئذ ظرفان مضافان...إلخ»؛ أقول: و هو كذلک لأصالة عدم التقدير.

«مع»

ص ۲۴۶:

(۱) قوله: «الثالث: موافقة «عند»...إلخ»؛ أقول: لم تثبت الحكاية و القرائة سخيفة.

(۲) قوله: « و قد جاء ت ظرفاً مخبراً به...إلخ»؛ أقول: إن كلمة «أهواؤنا» عطف على الواو فاعل فعل الأمر و «معاً» حال عنهما فالشاعر يأمر بنى حرب و الأهواءَ معاً بالإفاقة و ليس الخبر محذوفاً لعدم المبتدإ بل «الأهواء» عطف كما مر، إن قلت: عطف الاسم الظاهر على الضمير المتصل المرفوعى ممنوع، قلت: ذاک إذا لم يوجد فاصل و هو هنا موجود و هو المنادى أى «بنى حرب».

«مَنْ»

ص ۲۴۷:

(۱) قوله: «أشربت معنى النفى»؛ أقول: و ما الإشراب ؟!! إن كان المراد أن النفى مدلول التزامى لهذه الجملة فصحيح لكن فيه سوء التعبير و إن كان المراد أن النفى مدلول وضعى لغوى فهو كما ترى لايحتاج إلى الإبطال لعدم وجود ما يدل عليه وضعاً.

(۲) قوله: «لأن «ما» أكثر إبهاماً...إلخ»؛ أقول: ولايخفى ما فيه لأن كثرة الإبهام لاتقتضى حسن جعله متحداً مع شيء آخر ولايكون ذلک أظهر لمعناها كيف ولا فرق بينهما و بين «ماذا» فى الإبهام أى كلاهما مبهمان فى درجة واحدة مضافاً إلى أن

أكثرية إبهامها محل تأمل جدا لأن «ما» إما مختص بغير العاقل و إما غير مختص و على الأول و إن كان غير العاقل أكثر عدداً من العاقل لكن ذلک ليس دليلاً على الإبهام و قد مرّفي مبحث «ال» أن كثرة المصداق لايغير معنى الكلمة ولاتزيدها إبهاماً فمثلاً هل يمكن القول بأن كلمة «الذرة» أبهم من كلمة «واجب الوجود» لكثرة مصداق الأول دون الثاني؟! و على الثاني فواضح.

ص ٢٤٨:

قوله: «الرابع: النكرة الموصوفة...إلخ»؛ أقول: لم يثبت عندى هذا القسم لأن من الممكن كونها موصولة و مثال التوصيف بالنكرة مصنوع ولايرد على كونها موصولة لزوم دخول «ربّ» على النكرة لأنها قد تدخل على المعارف و ذلک حيث تدخل على الضمير المفرد المذكر قال المصنف فى «ربّ»: « و إفراده و تذكيره و تمييزه بما يطابق المعنى إن كان ضميراً» نحو: « ربه فتية دعوت إلى...»[1] و أما قول حسان فروايته مختلفة فلا يصح الاستدلال به مضافاً إلى أن غلبة الموصولية تمنع عن كونها موصوفة.

ص ٢٤٩:

(١) قوله: « فلا تحسن الإستفهامية»؛ أقول: و دليله أن «من زارنى زرته» كلام واحد من متكلم واحد ولايمكن عرفاً أن يسئل الشخص عن الذى زاره ثم يخبر بزيارته عنه لأن السئوال كذلک يستلزم الجهل بالزائر و الإخبار بزيارة نفسه عنه يستلزم المعرفة به و هما متنافيان فتأمل.

(٢) قوله: « و قال غيره: «من» موصول فاعل...إلخ»؛ أقول: فأما القول بكونها نكرة تامة فخلاف لأصالة عدم الاشتراک فتتعين الموصولية لكن فى تعلق الظرف بالضمير المحذوف ما لايخفى و إن كان فى الضمير معنى الفعل و هو محل تأمل جداً.

---

١. مغنى الأديب :٨١.

فالظرف متعلق بفعل العموم المحذوف و هو مع عامله خبر للضمير ولايحتاج إلى تقدير «هو» ثالث لأنّ المخصوص بالمدح يحذف كثيراً خصوصاً إذا كان معلوماً من ما قبل والذى يسهل الخطب مجهولية قائل البيت.

(۳) قوله: « و لنا أنها نكرة موصوفة»؛ أقول: و لنا إنكار رواية الجرّ لمخالفتها للقواعد فيتعين رواية الرفع و إن استلزم تقديراً.

«مِنْ»

ص ۲۵۰:

(۱) قوله: «حتى ادعى جماعة أن سائر معانيها راجعة إليه»؛ أقول: و هو كذالک لأصالة عدم الاشتراک و إمكان رجوع سائر المعانى إليه.

(۲) قوله: «الثانى: التبعيض»؛ أقول: التبعيض مستفاد من السياق و لايستفاد من «من» إلا الابتدائية ولايمكن سد البعض مسدها لأنه لو أمكن ذلک لكانا مترادفين وللزم كونها اسما و ليس كذلک فتأمل.

(۳) قوله: «الثالث بيان الجنس»؛ أقول: و هذا أيضا مستفاد من السياق.

(۴) قوله: «لإفراط إبهامهما»؛ أقول: قد مر بحث حول كثرة إبهام «ما» فلا نطيل.

ص ۲۵۱:

(۱) قوله: « و قال الله تعالى...إلخ»؛ أقول: كلها للابتداء والبيان مستفاد من السياق و كذالک التعليل و هو أولى بالاستظهار من السياق من ما قبله.

(۲) قوله: « و قيل: «هى للابتداء أوللتعليل»؛ أقول: كلاهما واحد أى إن «من» للابتداء فى موارد التعليل و التعليل مستفاد من السياق فلاتنافى بين كونها للابتداء و للتعليل.

ص ۲۵۲:

(۱) قوله: « و الظاهر أنها فى الأولى لبيان الجنس...إلخ»؛ أقول: و الظاهر أنها فى الأولى للابتدائية و كونها لبيان الجنس مما يضحک منه الثكلى لأن الجملة استفهامية

فی مقام الإنكار فالمعنى: إن المعبودين غيرالله ـــ تعالى ـــ لم يخلقوا شيئاً من الأرض لكن الله ـــ تعالى ـــ خلق منها أشياء كثيرة نحو الانسان و الحيوان و الأشجار و غيرها فإذا كان «من» لبيان الجنس يصير المعنى: إنهم خَلقوا الأرضَ و بالجملة «من» البيانية لاتقع بعد اسماء الاستفهام و إلا يلزم كون الجواب فی السؤال و هذا أشبه بالأضحوكة ـــ تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً ـــ و كذلک آية الجمعة فـ «من» فيها ابتدائية فابتداء يوم الجمعة ابتداء النداء للصلوة.

(٢) قوله: « و قد مضى القول...إلخ»؛ أقول: و قد مضى أيضا إنكاره.

(٣) قوله: « و قيل: على التضمين أی منعناه منهم بالنصر»؛ أقول: إن كان لابد من التضمين فليكن بفعل يتعدىٰ بـ «من» فإن المنع لا يتعدى بها بل بـ «عن» فالأولى «نَجّينا» بدل «منعنا» لأن الأولى يتعدى بـ «من» دون الثانی لكن لا لزوم للتضمين بل إنها ابتدائية و لاتضمينَ والآية دليل على تعدى النصر بـ «من» و إن كان قد يتعدى بغيرها أيضا.

(۴) قوله: «أو بمعنى «عن»...»؛ أقول: إذا أمكنت الابتدائية لايجوز الحمل على غيرها لأصالة عدم الاشتراک أو أصالة الحقيقة.

ص ٢٥٣:

(١) قوله: «الرابع عشر: التنصيص على العموم و هی الزائدة»؛ أقول: يمكن كونها ابتدائية من نوع بيان الجنس و فاعل المجیء ضمير مستتر مفسر بـ «من» و مجرورها، إن قلت: على هذا يلزم عود الضمير إلى المتأخر لفظا و رتبة و هو خلاف للأصل، قلت: لكن تُعارضه أصالة عدم الزيادة فإذا تعارض هذان الأصلان أی عدم الزيادة و عدم العود إلى المتأخر كذلک تقدم أصالة عدم الزيادة لوقوع العود إلى المتأخر فی كلام العرب دون الزيادة و هذا مذهبنا.

(٢) قوله: « فإنه قبل دخولها يحتمل نفی الجنس و نفی الوحدة»؛ أقول: و ليس كذلک بل النكرة فی سياق النفی تفيد العموم سواء كان مقرونة بـ «من» أم مجرداً عنها

فالنكرة في سياق النفي ظاهرة في العموم أي نفي الجنس مع «من» أو بدونها إلا إذا اقترنت النكرة بقرينة تدل على خلاف نفي الجنس نحو «بل رجلان» فحينئذ النفي للوحدة لا للجنس فاقتران الجملة بـ «بل رجلان» صحيح سواء كانت مقرونة بـ «من» أم مجردة عنها و لايمتنع كما ادعاه المصنف و أيضا بين التنصيص على العموم و الزيادة تناف لأن الزائد لا يدل إلا على التأكيد على مبناهم و يصلح للسقوط و في هذا المقام لايصلح لأنه يسقط مع سقوطه التنصيص.

إلا أن يقال: إن المراد من الزائد ليس ما يصلح للسقوط كما مر في مبحث «لا» لكن يبقى فيه وجه التسمية بالزيادة ولا أجد وجهاً إلا الجهالة و التعصب.

(٣) قوله: «الخامس عشر: توكيد العموم... إلخ»: أقول: و هي كالتي قبلها في عدم الزيادة و في كونها للابتدائية أي لبيان الجنس فالمبتدأ محذوف مفسر بـ «من» و مجرورها و المصنف قائل بنظيره في « و إن من أهل الكتاب إلا ليؤمننّ به قبل موته»[١] أي « و إن أحدٌ من أهل الكتاب» و المراد أن المبتدأ الموصوف قد يحذف و يبقى وصفه الذي يكون شبه الجملة.

(٤) قوله: «فإن «أحد و ديار» صيغتا عموم»: أقول: لا دليل عليه بل الدليل على خلافه فهل يمكن القول بأن «أحد» في قوله تعالى: «هو الله أحد» صيغة عموم ؟ ــ تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً ــ نعم هذه الكلمة تفيد العموم غالباً لكن لا لأنها وضعت للعموم بل لأنها نكرة تقع في سياق النفي فلولا الوقوع في هذا السياق لم تدل على العموم و كذلك «ديار» و لذلك لم تدل على العموم في سورة الإخلاص أي لأنها لم تقع بعد النفي فلا فرق بين «ما جائني من رجل» و بين «ما جائني من أحد» من حيث الدلالة على نفي الجنس بل كلاهما يدلان عليه بنكتة واحدة و هي وقوع النكرة في سياق النفي و لاسببية لـ «من» في ذلك.

---

١. النساء: ١٥٩.

(٥) قوله: « و شرط زيادتها...إلخ»؛ أقول: لمّا لم يثبت عندنا الزيادة فيسقط البحث عن شروطها.

ص ٢٥٥:

(١) قوله: « و جوز الزمخشرى...إلخ»؛ أقول: هذا التجويز خلاف للظاهر جداً لأن «ما» فى « و ما كنا منزلين» نافية لا موصولة لأنها عطف على صدر الآية المنفية و هو الظاهر و «من» الداخلة على كلمة الجند بيانية نظير « وما جائنى من أحد» و قد مرّ.

(٢) قوله: « و قال المخالفون: التقدير: قد كان هو أى كائن من جنس المطر...إلخ»؛ أقول: وهو يؤيد جداً ما مرّ منا آنفاً بالنسبة إلى نحو: « و ما جائنى من رجل».

(٣) قوله: « و هذا ضعيف في العربية»؛ أقول: قد مرّ بحث حول ذلك فى مبحث «إن»[1] فراجع.

(٤) قوله: « و اختلف...إلخ»؛ أقول: الظاهر أنها لابتداء الغاية و عدم الدخول على الزمان قد مرّ من السهيلى تضعيفه.

ص ٢٥٦:

قوله: « و الثانية زائدة»؛ أقول: و هى بيانية ابتدائية لأصالة عدم الزيادة.

«مهما»

ص ٢٥٧:

(١) قوله: « و إما مبتدأ و اسم «تكن» ضمير...إلخ»؛ أقول: و هو كذالك لأصالة عدم الزيادة.

(٢) قوله: « و هى فيها إما مبتدأ و إما منصوبة...إلخ»؛ أقول: ولايخفى رجحان الرفع على الابتدائية لأصالة عدم التقدير.

---

١. قد مرّ فى صفحة ٣٤ من هذا الكتاب.

(٣) قوله: « ولادليل فى ذلک لجواز كونها للمصدر»؛ أقول: تبادر الزمان من «مهما» فى هذا البيت على حد يمكن القول بأن إنكاره مكابرة ولايجوز كونها للمصدر بمعنى أىّ إعطاء قليلا أو كثيرا لأنه لا معنى محصل حينئذ للكلام بل المعنى فاسد لأن البطن إذا أعطى سؤله قليلا ليس يتحتم نيل انتهاء الذم.

(٤) قوله: « ولادليل فى البيت لاحتمال أن التقدير...إلخ»؛ أقول: ولايخفى سخافة التقدير و زيادة الباء خلاف للأصل و على أى تقدير لا يمكن تفسير البيت تفسيرا صحيحا خصوصا المصرع الأول منه لأنه لا يمكن إعراب «مهما» إعرابا صحيحا و الأولى ضرب البيت على وجه قائله.

«حرف النون»

ص٢٥٩:

(١) قوله: «أقسامه خمسة...إلخ»؛ أقول: بل هو قسم واحد و هو تنوين التنكير و لا ثانى له فأما تنوين التمكين فهو أيضا للتنكير، إن قلت: فلِمَ يلحق بالعلم، قلت: كلا إنه لا يلحق بالعلم بل الكلمة المنكرة المنونة يصيرعلما بعد أن كانت نكرة فمثلا كلمة «زيد» ليس علما فى أصل الوضع بل هى مصدر منكرلـ «زاد ـ يزيد» و بعد هذه الحالة صار علما و أما سائر أقسامه فهو أولى بالرجوع إلى التنكير مضافا إلى أن كونه للمقابلة أو العوض أو غيرهما لاينافى كونه للتنكير.

«نَعَم»

(٢) قوله:« فزعم ابن الطراوة أنّ ذلک لحن»؛ أقول: كلا بل الصواب قول ابن الطراوة لأن الظاهر هو أن مراد سيبويه من قوله: « فإنه لا يجد بدا من أن يقول: «نعم»، » هو تكذيب النفى الذى فى اللفظ و تصديق الإثبات الذى هو فى المعنى لأن الهمزة فى قوله: «أ لست تقول كذا و كذا؟» إنكارية أو تقريرية و كلاهما يستلزم النفى و هى داخلة على «ليس» فيلزم الإثبات من نفى النفى فهذه الجملة منفية فى اللفظ موجبة فى المعنى فتكذيبه يكون بـ «بلى» لا بـ «نعم» إن قلت: ما الدليل على أنّ

مراد سیبویه هو التكذيب لا التصديق قلت: لأنه في مقام أخذ الإقرار من الخصم و إفحامه لأنه في مقام المناظرة نظير آية الاعراف «ألست بربكم قالوا: بلى»[1] فان الله ــ تعالى ــ بصدد أخذ الإقرار فالمخاطب إن أراد إعطاء الإقرار يلزم أن يقول: «بلى» و لذلک قال ابن عباس: «لو قالوا «نعم» لكفروا» و في المقام أيضا يلزم أن يقول المخاطب: «بلى» لا «نعم» فقول سيبويه « فإنه لا يجد بدا من أن يقول: «نعم» لحن.

ص۲۶۵:

قوله: «ألا ترى أنه لايجوز بعده دخول «أحد»...إلخ»؛ أقول: هذا الكلام مبتنى على أن «أحد» و الاستثناء المفرّغ لا يستعملان إلا في سياق النفي و هو بمكان من الضعف فأين النفي في قوله ــ تعالى ــ : «هو الله أحد» و أين النفي في قوله ــ تعالى ــ : « وإن كانت لكبيرة إلا على الذين هدى الله»[2] و « وإنها لكبيرة إلا على الخاشعين»[3] و على ذلک لا إشكال في نحو: «أليس أحد في الدار و أليس في الدار إلا زيد».

ثم إن هاهنا بحثاً و هو أننا نرى عدم إمكان الاستثناء المفرّغ في الكلام المثبت ألاترى أنه لايجوز قطعا نحو: «قام إلازيد» أو «زيد إلا قائم» و يجوز إذا كان منفيا فمن هذه الأمثلة يمكن أن نستنبط وجوب نفي المفرّغ ؟!! و من جهة أخرى نرى في الآيات استعمال المفرّغ في الكلام المثبت فما حلّ هذه المشكلة؟!!.

أقول: لايمكن الحلّ بأن يقال: إن المفرّغ قد حذف فيه المستثنى منه فمتى كان المحذوف ركنا من أركان الكلام و عمدة، وجب كون الكلام منفيا نظير الأمثلة التي ذكرتُ آنفا و متى كان غير ركن جاز أن يكون مثبتا نظير الآيات المذكورة فلا يمكن الحلّ بهكذا لأنه لايجوز قطعا نحو: «ضربتُ إلا زيداً» مع أن المحذوف فيه غير ركن!!

---

۱. الأعراف ـ ۱۷۲.
۲. البقرة :۱۴۳.
۳. بقره :۴۵.

فما الحلّ؟

أقول: الحلّ هو أنه متى كان المحذوف جارا و مجرورا أو ظرفاً جاز الإيجاب نظير الآيات و متى كان غير ذلک وجب النفی.

«ها»

ص٢٦٧:

قوله: « و الثالث: نعت «أيّ» في النداء»؛ أقول: في هذا الكلام إشكالان: أحدهما: أن «أيّ» حرف كما قدمناه في محله فلا يقع منعوتا و الثاني: أنه على فرض اسميته ليس تابعه نعتا بقول مطلق بل نعت إن كان مشتقا و عطف بيان إن كان جامدا.

«هل»

ص٢٦٨:

قوله: « و الثالث: تخصيصها...إلخ»؛ أقول: ولايمكن إثباته بل يمكن دفعه بإمكان «هل تظنه قائما».

ص٢٦٩:

(١) قوله: «لاأنها للنفي ابتداءا»؛ أقول: يظهر من المصنف أن النفي مدلول التزامي للهمزة و مدلول وضعي لغوي لـ «هل» و يلزم من هذا كون «هل» من جملة أدوات النفي ولاأظن التزام المصنف بذلک و على ذلک لافرق بين الهمزة و «هل» في ذلک و فرق و المصنف غير فارق فيصح نحو: «أ قام إلا زيد ؟» كما يصح بـ «هل».

(٢) قوله: « و يتلخص أن الإنكار على...إلخ»؛ أقول: الإنكار على من ادعى وقوع الشئ يتضمن إنكار وقوع الشيء غايته أن إنكار وقوع الشيء في الأول مدلول التزامي و في الثاني وضعي لغوي و قد مرّ عدم إمكان الالتزام به و لو كانت كذلک للزم التنافي بين دلالتها على النفي و بين تخليصها المضارع للاستقبال و التحقيق: أن «هل» تدل على النفي بالدلالة الالتزامية نظير الهمزة لكن إذا وقعت «إلا» بعدها و ذلک يتضح بالتدبّر في الأمثلة و لاكذلک الهمزة فإنها تفيد النفي بالدلالة الالتزامية و إن لم

تقع «إلا» بعدها و هذا هو الفارق بين نفى الهمزة و نفى «هل» لا ما قاله المصنف.

ص ٢٧٠:

(١)قوله: « و لكن فيه أيضا ما قد يخالفه...إلخ»؛ أقول: ليس بين كون «هل» للاستفهام و بين كونها بمعنى «قد» تناف لأنه يمكن أن يجرى فيه ما أجرى المصنف فى تفسير ابن عباس من أن المراد من كونها بمعنى «قد» هوأن الاستفهام فى مثل ذلک للتقرير و ليس باستفهام حقيقى و هذا هو الحق.

(٢) قوله: « و قد مضى أن سيبويه لم يقل ذلک»؛ أقول: و هذا سهو من المصنف لأنه لم يمض منه ذلک بل مضى منه أنه ثبت فى كتاب سيبويه ما نقله عنه نعم مضى منه أن فى كتابه ما يخالفه.

«هو»

ص ٢٧١:

قوله: « و قلنا: لا موضع له من الاعراب»؛ أقول: يمكن أن يقال: نفس فصلية الضمير إعراب أى كما أن كون الضمير مبتدأ إعراب للضمير فيصير مرفوعا للابتدائية فكذلک الفصلية فكون الضمير فصلا إعراب له فمحله رفع على الفصلية و على ذلک ينفسخ الإشكال بأنه لا يمكن كونه اسما مع عدم موضع له من الإعراب ولايصح تنظير المصنف باسماء الأفعال و بـ «ال» الموصولة فأما الثانى فلأنه قد مرّ أن هذه هى «ال» التى للتعريف ولاموصولية فى البين[١] و أما اسماء الأفعال فيمكن أن يقال: إنها مرفوعة محلا لعدم دخول الجازم و الناصب عليها و لا إشكال فى كون كلمة مرفوعة دائما نظير الظروف غير المتصرفة التى هى منصوبة دائما.

«حرف الواو»

ص ٢٧٢:

(١) قوله: «الواو المفردة: انتهى مجموع ما ذكر...إلخ»؛ أقول: و سيأتى إنكار أكثر

---

١. قد مر فى صفحة ٢١ إلى ٢٤ من هذا الكتاب.

الأقسام.

(٢) قول ابن مالک: « و كونها للمعية راجح...إلخ»؛ أقول: ولاوجه له بل قد مرّ منّا في «ثم» أن الواو إذا عطفت شيئا على شيء يلزم أن يكون للمعطوف عليه تقدم على المعطوف إما زمانا و إما رتبة و إما معا و هذا يجرى في جميع الموارد ولايمكن لک أن تمثل بمثال مخالف لذلک ففى آية العنكبوت المذكورة آنفا إن الضمير المعطوف راجع إلى نوح(ع) و له تقدم من حيث الرتبة على أصحاب السفينة و فى آية الحديد فلنوح (ع) تقدم زمانى على ابراهيم (ع) و فى آية الشورى للنبى ــــ صلى الله عليه و آله ــــ تقدم رتبى على الذين من قبله و فى آية القصص الآتية للرد تقدم زمانى على جعله من المرسلين و على ذلک لايصح «قام زيد و عمرو» إلا أن يكون لزيد تقدم زمانى أو رتبى أو هما معا فحينئذ يمكن دعوى كون الواو للترتيب بنحو ما ذكرنا.

ص٢٧٣:

(١) قوله: « و الإرسال على رأس أربعين سنة»؛ أقول: و لا دليل عليه.

(٢) قوله: « و قول بعضهم: إن معناها الجمع المطلق غير سديد لتقييد الجمع بقيد الإطلاق و إنما هى للجمع بلا قيد»؛ أقول: ولايخفى ما فيه فيرد عليه أنه نقض قوله هذا مرّتين الأول فى مبحث «أو» كما ذكر فى الهامش، الثانى: فى نفس المقام حيث قال: «إنما هى للجمع بلا قيد ولايخفى أن «بلا قيد» قيد كما أن كلمة «المطلق» قيد. إن قلت: «بلا قيد» عبارة عن نفى القيد قلت: و كذلک قيد «المطلق» لنفى القيد فإن كان ذكر قيد الإطلاق غير سديد فكذلک ذكر قيد عدم القيد الذى هى عبارة أخرى عن قيد الإطلاق و إن لم يكن الثانى غير سديد فكذلک الأول.

و قد يتوهم أنه لاإشكال فى أصل قوله: «إن معناها مطلق الجمع لا الجمع المطلق» و إن نقضه مرتين.

أقول: نحن نبيّن أن هذا النقض اللااختيارى الذى فرّ من يديه كاشف عن وجود الإشكال فى أصل دعواه و هو أنه لا فرق بين عبارة «مطلق الجمع» و عبارة «الجمع

المطلق» و إن توّهم الفرق جميع الطلبة و الفرق المتوَهم هو أن مدلول عبارة «مطلق الجمع» هو جميع أقسام الجمع أى الجمع مع الترتيب و مع المصاحبة و بدونهما و أن مدلول العبارة الثانية هو الجمع بدون الترتيب و المصاحبة و على هذا التوهم وضعوا اصطلاح «مطلق الوجود» و «الوجود المطلق» فى الفلسفة و «مطلق الماء» و «الماء المطلق» فى الفقه و «مطلق المفعول» و «المفعول المطلق» فى النحو إلى غير ذلك من الأمثلة. لكن هذه اصطلاحات و أوضاع علمية لاربط لها بالتفاهم العرفى أى إن المتفاهم العرفى من مثل مطلق الوجود والوجود المطلق شئ واحد و إن وضع الفلاسفة الفرق بينهما بأن المراد من الأول جميع مصاديق الوجود و من الثانى الوجود دون أى قيد والدليل على ما ذكرناه من عدم الفرق بينهما هو ما تبين فى النحو من أن اسم المفعول يجوز إضافته إلى نائب فاعله نحو: «محمود المقاصد» الذى كان أصله «الورع محمود مقاصده» أو «الورع مقاصده محموده» فـ «المقاصد» قبل إضافة «المحمود» إليه كانت نائب فاعله و كذلك «مطلق الجمع» فإن «الجمع» قبل الإضافة كان نائب فاعل «المطلق» فتأمل أيها العزيز هل ترى فى ذهنك العرفى الخالى عن التشويشات العلمية فرقاً بين «الورع محمود المقاصد» و بين «الورع محمودٌ مقاصده» و بين «الورع مقاصده محمودة» فى المعنى و هل ترى فرقاً بين «و ماضىَ الأفعال بالتا مزوسم» و بين «الأفعال الماضية بالتامزوسم» أى بين «ماضى الأفعال» و «الأفعال الماضية» فى المعنى.

نعم بينهما فرق و هو أن الأول مضاف و مضاف عليه و الثانى الصفة و الموصوف لكن معناهما واحد و دليل وحدة المعنى هو أن الإضافة فى الأول إضافة بيانية فمعنى «ماضى الأفعال» هو «ماضى» الذى هو بيان من الأفعال أى الأفعال الماضية و لتأكيد وضوح المطلب تفكّر فى الجملة المشهورة عن أميرالمؤمنين ـــ عليه السلام ـــ فى نهج البلاغة «ليثيروا لهم دفائن العقول» أو « و ليذكروهم منسى نعمته» فهل ترى فرقا بين «دفائن العقول» و بين «العقول الدفينة» أو بين «منسى نعمته» و بين «النعمة

المنسية» و ذلک لأن الإضافة بيانية و بعبارة أخرى إن الصفة قد تقدم على الموصوف فتضاف إليه و كذلک «مطلق الجمع والجمع المطلق» فمعنى «مطلق الجمع» هو «مطلق» الذى هو بيان من الجمع أى الجمع المطلق و هذه الإضافة أى إضافة الصفة إلى الموصوف بعد تقدمها عليه تقع فى الكلام الذى يراد فصاحته و بلاغته نظير خطب الأمير ــ عليه السلام ــ لكن لم تستعمل فى القرآن و كم من محسنات بديعة لم تستعمل في القرآن لأنه ليس كتابا أدبيا محضا[۱] و نظيرذلک التجريد و الأمثلة المذكورة فى المطول قابلة للذب و الدفع.

(۳) قوله: «أحدها: احتمال معطوفها للمعانى الثلاثة السابقة»؛ أقول: قد مرّ أن الواو ليس كذلک بل المعطوف عليه بالواو مقدم دائما على المعطوف زمانا أو رتبة وإن تأخر عنه زمانا أو هما معا، إن قلت: أىّ تقدم للمعطوف عليه في نحو: « و ما يستوى الأعمى و البصير... و ما يستوى الأحياء ولاالأموات»[۲] قلت: هذه الآية نظير «مثل الفريقين كالأعمى و الأصم و البصير و السميع هل يستويان مثلا»[۳] حيث تقدم فيها الأعمى و الأصم على االبصير و السميع.

والجواب الأول: أن العطف بالواو قد يجب و قد لايجب و الغالب الثانى و الأول أى العطف الواجب يقع بعد الأفعال التى تحتاج إلى أكثر من فاعل واحد و فى الصفات المتفرقة مع اجتماع منعوتها و فى غير ذلک و حينئذ تتضمن الواو معنى «مع» أى المصاحبة ولايجرى فى هذا القسم من الواو العاطفة ما ادعيناه من تقدم المعطوف عليه على المعطوف بل هو خاص بالقسم المعهود منها و هى الواو التى ليس عطفها واجبا.فتأمل.

---

۱. لكن بعد كتابة ذلک وجدت فى القرآن: « و ذروا ظاهر الإثم و باطنه» (الأنعام: ۱۲۰) « و الذين يجتنبون كبائر الإثم...» (النجم: ۳۲) و « يعلم خائنة الأعين...» (الغافر: ۱۹).
۲. الفاطر: ۱۹إلى۲۲.
۳. هود:۲۴.

و حينئذ يظهر ما فى قول المصنف حيث يقول: «إن عطف ما لايستغنى عنه من أقوى الأدلة على عدم إفادتها الترتيب» لأن عدم وجود الترتيب فى الواو العاطفة التى تفيد المعية لايدل على عدم الترتيب فى الواو العاطفة المعهودة فهذا ليس دليلا فضلا عن أقوائيته مضافا إلي أنه يمكن أن يقال بالنسبة إلى آية الفاطر: إن دليل تقدم الأعمى هو أن الله ـــ تعالى ـــ (و الله العالم) بصدد مقايسة الأعمى بالبصير لا البصير بالأعمى و حينئذ يلزم تقدم الأعمى و إن لم يكن مقدما من حيث الرتبة و الزمان.

و الجواب الثانى: أن تقدم «الأعمى» فى هاتين الآيتين للسجع ألا ترى أن آية الفاطر قبلها هكذا: « و إلى الله المصير» وبعدها « ولا الظلمات ولا النور» و هكذا آية هود مضافا إلى أنه يمكن أن يقال بالنسبة إلى آية هود: إن تقدّم «أعمى» على «الأصم» و «البصير» على «السميع» لأهمية العمى على الصمم لأن المبصرات والمرئيات أكثر من المسموعات بمراتب ألا ترى أنه ـــ تعالى ـــ كثيرًا يقول: «ألم تر...و ألم تروا...و ألم يروا...و أولم ير الإنسان...» و قلما يقول: «أفلا تسمعون» ؟!.

(۴) قوله: « و الثالث: اقترانها بـ «لا»...إلخ»؛ أقول: و الصواب أن يقال: اقترانها بـ«لا» إن سبقت بنفي و قيد « ولم تقصد المعية» زائد لأن «لا» التى هى مسبوقة بالنفى لايقترن بها إلا الواو سواء قصدت منها المعية أم لم تقصد و إن فرض عدم اقتران الواو فى فرض قصد المعية لكن لايقترن بها فى هذا الفرض عاطف آخر فيصدق أن اقتران الواو فى فرض عدم قصد المعية من خواص الواو و الحال أن المصنف فى مقام بيان هذه الخواص ففى هذا المقام لا يلزم ذكر شرط عدم قصد المعية لأن ذكر هذا القيد يوهم دخالته فى الخاصية أى يوهم أن حروف العطف الأخر يشترك مع الواو فى هذه الخاصية مع عدم القيد فقيد عدم قصد المعية دخيل ـــ على فرضه ـــ فى جواز اقتران الواو لا فى كون الاقتران من خواص الواو.

(۵) قوله: « و إذا فقد أحد الشرطين امتنع دخولها...إلخ»؛ أقول: لم يتضح أن مراد المصنف من الضمير فى «دخولها» هل هى «لا» أم «الواو» ؟! لكن الصحيح أن يرجع

الضمير إلى «لا» لأنه فى الأمثلة التى مَثلَها يمتنع وجود «لا» لاالواو ففى مثل: «قام زيد ولاعمرو» المخلّ هو «لا» لا الواو و كذا المثال الثانى فتأمل و يكون كلام المصنف من بعد هذا خروجا عن البحث و هو بيان جواز الاقتران و عدمه و إن رجع الضمير إلى الواو صارالمعنى أنه إذا فقد أحدالشرطين امتنع دخول الواو لا «لا» و إذا وجد الشرطان جاز اقتران الواو بـ«لا» ففى مثل «ما اختصم زيد و لا عمرو» المانع من الصحة دخول الواو و صحيحه: «ما اختصم زيد لاعمرو» و هى ـــ كما ترى ـ أضحوكة و بالجملة نحن نفهم من مثال «ما اختصم...» أن مراد المصنف من امتناع الدخول هو امتناع دخول «لا» لاالواو و لكن هذا خروج عن البحث و هو جواز اقتران الواو بـ « لا» و عدمه لا اقتران «لا» بالواو.

(۶) قوله: « فـ «لا» الثانية و الرابعة و الخامسة زوائد لأمن اللبس»؛ أقول: إن للمصنف اصطلاحين فى الزائد: أحدها: إن الزائد هو ما لا يفيد إلا التأكيد و يصلح للسقوط والثانى: إن الزائد هو المعترض بين الشيئين المتطالبين الذى لا يصلح للسقوط بل يفيد معنى من المعانى و مَثل له فى مبحث «لا» بـ «ما جاء زيد و لا عمرو» فحينئذ يحسن بنا البحث عن أن مراد المصنف من «الزوائد» أىّ المعنين للزائد الأول أم الثانى؟!.

أقول: يظهر من تعليله بأمن اللبس أن مراده هو المعنى الأول للزائد أى الذى يصلح للسقوط لأن الزائد الذى يستعمل عند اللبس لرفع اللبس هو الزائد بالمعنى الثانى و قد مرّ منه ذلک فى مبحث «لا» و يتضح من ذلک أن اللاءات المستعملة فى آية الفاطر الأولى و الثالثة منها زائدة بالمعنى الثانى أى الذى لايصلح للسقوط والثانية و الرابعة و الخامسة زائدة بالمعنى الأول و كل ذلک على مبنى المصنف و موافقيه و دليلهم عدم أمن اللبس فى الأول و الثالثة و أمنه فى الباقية لكن الصواب أن كلها نافية لتأكيد نفى «ما» ولافرق بينها وفى كل الموارد اللبسُ مأمون فإذا قيل: «ما جائنى زيد و عمرو»: لم يحتمل إلا نفى المجىء منهما على كل حال عرفا و مع ذلک كله إن

كلام المصنف فى الخاصية الثالثة مضطرب جدا و تطويلنا دليل عليه.

ص ٢٧٤:

(١) قوله: « و الخامس: ...إلخ»؛ أقول: إن هذه لم تثبت لعدم ثبوت مثال فصيح لها.

(٢) قوله: « و الجواب: ثمانية...إلخ»؛ أقول: يحتمل من كون يوم الترحل خامسا لليوم الرابع شروع العدّ من اليوم الأول فأيام الإقامة خمسة و يحتمل شروعه من نفس اليوم الرابع فالأيام ثمانية كما ذكر المصنف و يحتمل شروع العدّ من بعد اليوم الرابع فالأيام تسعة فخامسيّة يوم الترحل لليوم الرابع تنطبق على الاحتمالات الثلاثة ولايتعين ما ذكره المصنف.

ص ٢٧٥:

(١) قوله: « و هذا من أقوى الأدلة»؛ أقول: قد مرّ ما فيه.

(٢) قوله: « و الثانى عشر: عطف عامل حذف...إلخ»؛ أقول: ولايخفى سخافته و هذا الكلام من مثل المصنف غير بعيد فالذى يشک فى أوضح المعارف و هى ولاية ولى الله أميرالمؤمنين ــ عليه السلام ــ لايبعد مثل ذلک الأراجيف و الأضحوكات منه فما الجامع بين التبوّء و الاعتقاد؟!!! و أىّ معنى محصل لـ « و اعتقدوا الإيمان»؟!! هل يمكن كون الإيمان معتَقدا ؟! فالصواب أن الإيمان عطف على الدار و لا إشكال فى العطف غير توهّم عدم صحة انتساب التبوء إلى الإيمان و هو فى غير محله لأن التبوء بمعنى الإعداد و التهيأ و هو يتعلق بالدار و الإيمان معا.

(٣) قوله: « و لولا هذا التقييد لورد «اشتريته بدرهم فصاعدا». »؛ أقول: و هذا سهو فاحش من المصنف بل الصحيح: لورد «اشتريته بدرهم و صاعدا» لأن البحث فى الواو لا الفاء.

(٤) قوله: « و الثالث عشر: ...إلخ»؛ أقول: فى المثال مناقشة للفرق بين الحزن و البثّ لأن الأول يرادف الغم و الثانى التفرق أى تفرق الحال و لعل الخطيئة أكبر من الإثم.

ص٢٧٦:

(١) قوله: « و الخامس عشر: ...إلخ»؛ أقول: و هو مؤيد آخر لسخافة القراءات.

(٢) قوله: « تنبيه: قد تخرج الواو...إلخ»؛ أقول: ولم يثبت.

ص٢٧٧:

(١) قوله: « و هذا متعين للاستئناف...إلخ»؛ أقول: و ليس كذلک بل ذلک يتم إذا عطف «يقصد» على «يجور» لكن إذا قدر العطف على «لايجور» فلا أى فلا يجعله العطف شريكا فى النفى فلا يتعين الاستئناف بل يتعين العطف لأن كونها للعطف غالب.

(٢) قوله: « و من أمثلها داخلة...إلخ»؛ أقول: هذه العبارة مختلة بل الصحيح: « و من أمثلتها الداخلة» أو « و من أمثلتها داخلةً» كما فى مغنى اللبيب.

ص٢٧٨:

(١) قوله: « و الواو الداخلة على المضارع المنصوب لعطفه...إلخ»؛ أقول: هذه هى الواو العاطفة لقولهم: «لعطفه» فلا يحسن عدُّها قسما آخر.

(٢) قوله: «على اسم صريح أو مؤول»؛ أقول: بل الأصح: على مصدر صريح أو مؤول لأن الفعل لايعطف على الجامد غير المصدرى.

(٣) قوله: « و يسمى الكوفيون...إلخ؛ أقول: ولاوجه صحيحا لهذه التسمية.

(٤) قوله: « و مثالها:« و لما يعلم...إلخ»؛ أقول: و يمكن أن يعطف «يعلمَ الصابرين» على «يعلمِ الله»، إن قلت: الفتحة دليل على أن العطف على مصدر متوهم، قلت: و ليس كذلک بل «يعلمَ» فى «يعلم الصابرين» مجزوم لعطفه على «يعلم الله» و الفتحة لرفع التقاء الساكنين، إن قلت: إذا التقى الساكنان حرک بالكسر قلت: و ليس كذلک دائما بل يحرک بالفتح أحيانا نحو «مِنَ السماء» بالفتح و لا يقال: «مِنِ السماء» بالكسر.

(٥) قوله: « فان تلتها واو أخرى...إلخ»؛ أقول: و ليس كذلک بل يحتاج كل منهما إلى جواب و إن كانت الواو عاطفة، إن قلت: بل يكفى جواب واحد لكليهما، قلت: لِمَ

لايكفي جواب واحد بناء على كون الواو للقسم و بالجملة لفرق بين كون الواو للقسم و للعطف في أنهما يحتاجان إلى جوابين و يكفيان بجواب واحد لأن العطف دليل على التعدّد.

ص ۲۷۹:

(۱) قوله: «الثامن: الزائدة...إلخ»؛ أقول: و هو خلاف للأصل بل الواو الزائدة لم تثبت فأما الآية فلأن «إذا» فيها ظرفية غير شرطية و لذا لايحتاج إلى الجواب فلا داعي لتقدير الواو زائدة و قد مرّ ذلک في «ثُم».

و أما البيت الأول فلأنه يمكن كونها حالية دخلت للضرورة و أما الثاني فهي استينافية ولاينافيها دخول «إذا» الفجائية على الجملة الاسمية و مع الغض عنه يمكن أن يكون المعطوف عليه محذوفا و الحذف خلاف للأصل لكن الزيادة أيضا كذلک فإذا دار الأمر بينهما قدم الأول لأن الحذف في كلام العرب كثير الوقوع دون الزيادة و قد مرّ.

(۲) قوله: «التاسع: واو الثمانية»؛ أقول: إن المصنف ضَعّف هذا القول و لم يُقم دليلا و ليس في هذا القول عيب غير أنه خلاف للأصل.

(۳) قوله: « الواو فيها كلها واو الحال»؛ أقول: نَعم الواو في الآيات الثلاث واو الحال لكن نحن لانوافق المصنف في كون امتناع الوصفية من المسوغات لأنه لادليل يمكن الاعتماد عليه له و لانقبل عدم جواز تقدم الصفة على الموصوف لعدم الدليل عليها و أفسد كلامه في هذا المقام هو قوله: « و مانع الوصفية في هذه الآية أمران... و الثاني عام و هو اقترانها بالواو» لوضوح كونه دورا فاسدا فإنه إن كان الواو واو الوصفية فليس الاقتران بها مانعا بل المانعية تتوقف على إنكارها وهذه مصادرة واضحة، نعم في الآيات مسوغ عام و هو الفائدة، توضيحه: أن المعنى المقصود من الآية الأولى يتوقف على كون ذي الحال نكرة و إلا لم تفد الآية معناها المقصود لأن الآية بصدد بيان أنه يلزم أن يكون المؤمن بين المخافتين أي الخوف و الرجاء و يتذكرَ

أنه ليس كل ما يحبه خيرا له و لا كل ما يكرهه شرا بل بعض ما يبغض شرٌ و الآية ليست بصدد بيان مصاديق المحبوب الذى يكون شرا أو مصاديق المكروه الذى يكون خيرا لأن الانسان إذا علم المصاديق لم يتحقق كونه بين المخافتين و لخرج دائما عن أحدهما إلى الآخر و ليس ذلک مطلوباً فالمقصود يناسب كون ذى الحال نكرة و كذا الآية الثانية و الثالثة ففى الآية الثانية لو ذكر المتكلم ـ سبحانه و تعالى ـ القرية معرفة أو ذكر اسمها لَبَعُد السامع من المقصود الأصلى للآية و هو التذكر بالنشور و لزيادة التوضيح فتفكر فى قوله ـ تعالى ـ : « و جاء رجل من أقصى المدينة يسعى قال يا موسى»[1] فإن الله ـ تعالى ـ كان يمكنه ذكر اسم الرجل الذى تكلم مع موسى لكن ليس ذكره لازما بل يكون مخلا بالمقصود لأن المخاطب يشتغل به و يبعد عن المقصود.

ص ۲۸۱:

(۱) قوله: « و قد تستعمل لغير العقلاء إذا نُزّلوا منزلتهم...إلخ»؛ أقول: و هذا أى توجيه الخطاب إلى غير الإنسان فى القرآن كثير كثير و إليک شطرها: «يا جبال أوبّى معه و الطير»[2] و « و قيل يا أرض ابلعى ماءک و يا سماء أقلعى»[3] و «ثم استوى إلى السماء وهى دخان فقال لها و للأرض ائتيا طوعا أو كرها»[4] و «يا أبت إنى رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لى ساجدين»[5] فإن الوصف المذكر السالم، للعقلاء إلى غير ذلک من الأمثلة الكثيرة ولايحسن فى جميع هذه الموارد بل لايصحّ أن يقال: إن هذه الأمور نزّلوا منزلة العقلاء بل الصحيح أنها عقلاء حقيقة و إن كانت درجة عقلهم أنزل من عقل الإنسان كيف و يقول الله ـ تعالى ـ : « و إن من شىء إلا

---

۱. القصص : ۲۰.
۲. سبأ : ۱۰.
۳. هود : ۴۴.
۴. فصلت : ۱۱.
۵. يوسف : ۴.

يسبح بحمده و لكن لاتفقهون تسبيحهم»[١] هل يمكن كون شيء مسبحا و مع ذلک لاعقل له ؟! و هل يمكن شهادة الجمادات على الإنسان يوم القيامة و مع ذلک لا عقل لها ؟! بل ثبت في محله أن كل ما له حظ من الوجود فله حظ من العقل و الحياة و العلم بدرجة وجوده شدة و ضعفا.

(٢)قوله: «أن يكون بدلاً من الواو...إلخ»؛ أقول: و البدلية من الواو أرجح من سائر الأعاريب و وجهه واضح.

«يا»

ص ٢٨٨:

(١) قوله: «بل «أدعو» المقدر إنشاء كـ «بعت و أقسمت»؛ أقول: لامعنى محصل لإنشائية «أدعو» لأنه لو كان كذلک لكان بمعنى «لأدعُ» أي أمرا و هو كما ترى لأنه لو كان المراد منه الأمر فهو أكل من القفا فلمَ لايقدر الأمر من الدعوة ابتداءا مضافا إلى أن قياس إنشائية «أدعو» بإنشائية نحو «بعت و أقسمت» بمكان من البطلان لأن الأول طلبي و الثاني إيقاعي ولايستعمل الفعل المضارع للإنشاء الإيقاعي و إن استعمل للطلبي أحيانا لكن مع ذلک كله لاوجه لتقدير الفعل بل حروف النداء نظير حروف التنبيه و إن كان فيها رائحة الفعل الإنشائي لكن لا ملزم لتقدير الفعل ولو كانت حروف النداء نائبة مناب الفعل حقيقة للزم كونها اسماء أفعال.

(٢) قوله: « و قيل هي لمجرد التنبيه»؛ أقول: و هو كذلک لأصالة عدم الحذف و قد تقدم أن حروف النداء نظير حروف التنبيه.

(٣) قوله: «لئلا يلزم الإجحاف...إلخ»؛ أقول: ولايلزم ذلک لما تقدم من أن الفعل غير مقدر و الإجحاف مبتني على تقدير الفعل و أن المنادى مفعول له و قد تقدم ضعفه.

---

١. الإسراء :٤٤.

ربنا تقبل منا إنك أنت السميع العليم
انـتهى مـا أردناه من التحشية للباب
الأول و الحمد لله أولا و آخرا و ظاهرا
و باطنا و صلى الله على رسوله وآله
الـميامـين و سلم تـسليما كثيرا كثيرا
و يـتـلـوه الـبـاب الـرابـع.

بسم الله الرحمن الرحيم

الباب الرابع: ص ٥٢:

«ما يعرف به المبتدأ من الخبر»

(١) قوله: « و يشهد لابتدائية النكرة...إلخ»؛ أقول: ولادليل فى ذلک لأن اسم «أن» و أخواتها لا يحتاج إلى مسوغ خلافا للمبتدأ المحتاج إلى المسوغ كما ذكره فى المطول نحوقوله: «إن مالا و إن ولدا و إن محلا و إن مر تحلا...إلخ» مضافا إلى أن فى المثال مناقشة من جهة آخر و هى أن كلمة «حسبک» معرفة لأنها مضافة إلى الضمير إلا أن يقال: إن «حسب» مصدر مؤول بـ «مكفى» فالإضافة لفظية و هو كما ترى و بالجملة لايمكن الاستشهاد بالآية لأن الاسم فيها ليس مبتدأ فى الحال و إن كان مبتدا فى الأصل على مبناهم من أن «إن» ناسخة لما مر و أن الاسم فيها ليس نكرة بل معرفة و كذلک المثال أى «بحسبک درهم» مع أن المثال الثانى يتضمن إشكالا آخر و هو أن الجار و المجرور خبر مقدم و النكرة مبتدأ مؤخر و الباء للإلصاق من نوع الظرفية فليس الباء زائدة لأصالة عدم الزيادة كما مرّ مرارا.

(٢) قوله: «اللهم إلا... إلخ»؛ أقول: والذى يسهل الخطب مجهولية قائل البيت.

(٣) قوله: « و الله أعلم» ؛ أقول: أى إنى عالم و الله أعلم منى فتلک إسائة للأدب و لذا ورد عن الأئمة المعصومين ــ عليهم السلام ــ إذا لم تعلموا شيئا لا تقولوا: و الله أعلم بل قولوا: و الله العالم.

«ما يعرف به الاسم من الخبر»

ص٥٣:

قوله: « و اعلم أنهم حكمو لـ «أن و أنّ» المقدرتين بمصدر معرف بحكم الضمير»؛

أقول: و يمكن أن يقال: إن ذلک ينتقض بمثل قوله ــ تعالى ــ : «قال آيتک أن لاتكلمَ الناس»[1] و نحو «إن آية ملكه أن يأتيكم التابوت»[2] لكن يمكن أن يجاب عنه بأن «أن» التي ادعى كونها بحكم الضمير هى المخففة فقط لا الناصبة و التى فى الآيتين هى الناصبة و القرينة على أن المراد من «أن» هى المخففة فقط هى اقترانها بالثقيلة حيث قال: « و اعلم أنهم حكموا لـ «أن و أنّ»...» لكن مع ذلک ينتقض بنحو « و آخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين»[3] فإن «أن» هذه مخففة من الثقيلة قطعا على مبنى المصنف فإنه ينكر كون «أن» للتفسير و الناصبة لاتدخل على الجملة الاسمية لكن لاينتقض على مذهبنا من أن «أن» التفسيرية ثابتة و بالجملة يلزم على المصنف إما رفع اليد عما قاله سابقا من إنكار «أن» التفسيرية و إما رفع اليد عما يقوله فى المقام من أن «أن» بحكم الضمير.

ص ۵۴:

(۱)قوله: « و اعتذر له بأن النكرة قد تخصصت بـ «لهم»، »؛ أقول: لايمكن أن يكون تخصيص النكرة اعتذارا له لأن «أن» بحكم الضمير على الفرض و الضمير أعرف من النكرة المخصصة على أى حال لكن يمكن الاعتذار له بما مر منا آنفا من أن كون «أن» بحكم الضمير مختص بـ «أن» المخففة و «أن» هذه ناصبة نظير آيتى البقرة و مريم اللتان مرتا.

«ما يعرف به الفاعل من المفعول»

(۲) قوله: «ما يعرف به الفاعل من المفعول»؛ أقول: هذا البحث أمل شىء عندى من هذا الكتاب لأن كل طالب آنس بالنحو قليلا فإنه يعرف الفاعل من المفعول ولايحتاج إلى هذا الأكل من القفا التى طرحه المصنف مع إشكالات عديدة عليه

---

۱. مريم : ۱۰.

۲. البقرة :۲۴۸.

۳. يونس :۱.

لاينبغى البحث عنها و نحن قد تركنا التدريس مرارا عند وصوله إلى هذا البحث و شرعنا موارد افتراق البدل و عطف البيان.

«ما افترق فيه عطف البيان و البدل»

ص ٥٥:

قوله: « و لذا لاتصح إجازة الزمخشرى...إلخ»؛ أقول: و لعل مراد الزمخشرى من البيان هو البدل كما قال نفس المصنف في مغني اللبيب فى الباب الخامس: أنه قد يعبر عن البدل بعطف البيان فراجع.

ص ٥٦:

(١) قوله: «الثالث: أنه لايكون جملة بخلاف البدل»؛ أقول: إن جاء أحد و ادعى أن البدل لايكون جملة بخلاف عطف البيان و مثل له بهذه الآية فمن يأتيه ببرهان يرده عليه ؟ !!! لكن أقول: المتبوع هو «ما» الموصولة التى هى معرفة و التابع جملة والجملة فى حكم النكرة فالتابع بدل و المتبوع مبدل منه قهرا ولايمكن القول بأن الجملة عطف بيان من المفرد إلا أن يكون المفرد نكرة لأن الجملة فى حكم النكرة و يجب التطابق فى التعريف و التنكير فى عطف البيان لكن كون الجملة بدلا عن «ما» الموصولة فى هذه الآية لاينفى جواز كون الجملة عطف البيان و هذا واضح جدا مع أن فى الاستدلال بالآية إشكالا آخر و هو أنه يمكن كون الجملة استينافية بل هو الأظهر لأن الآية ظاهرا ليست بصدد بيان أنه قيل للرسل من قبلك: «إن ربک لذو مغفرة...» بل بصد بيان أنه كل ما يقول لک الكفار و المنافقون من التكذيب و البهتان بأنک مجنون أو شاعر أو كاهن قد قيل للرسل من قبلک فأنت لست أول من أوذى بالتكذيب و البهتان و المؤيد لما ذكرنا هو السياق حيث يقول الله ـــ تعالى ـــ من قَبلِ ذلک: «إن الذين يلحدون فى آياتنا...إن الذين كفروا بالذكر لما جائهم...»[١].

---

١. فصلت: ٤٠ و ٤١.

(٢) قوله: «الرابع: أنه لايكون تابعا لجملة...إلخ»؛ أقول: إن جاء أحد و ادعى أن البدل لايكون تابعا لجملة بخلاف عطف البيان فهل من أحد يأتيه ببرهان عليه ! و كذلک الفرق الخامس فإنهما دعويين بلا دليل.

ص ٥٨:

(١) قوله: « و كذلک في مثل قولک: «يا زيد زيد»؛ أقول: ولايخفى ما فيه عند التأمل.

(٢)قوله: «السابع: أنه ليس فى نية إحلاله محل الأول بخلاف البدل...إلخ»؛ أقول: هنا خمس جمل تفيد معنى واحدا و هى: «إن البدل فى حكم تكرار العامل» و «إن المبدل منه فى حكم السقوط» و «إن البدل فى نية إحلاله محل الأول» و «إن البدل جملة مستأنفة أى فى التقدير من الجملة أخرى» و «إن البدل تابع مقصود بالحكم» كما هو واضح و الفرق السابع و الثامن متوقف على صحة هذا المعنى و بعبارة أخرى إن الفرق السابع و الثامن فرق واحد لكن صحة هذا المعنى المفاد بالجمل الخمسة محل تأمل لأنه قد وردت فى الفصيح موارد من البدل لايمكن الحكم فيها بأن المبدل منه في حكم السقوط أو أن البدل فى حكم تكرار العامل أو فى التقدير من جملة أخرى أو فى نية إحلاله محل الأول نظير قوله ـ تعالى ـ : « و جعلوا لله شركاءَ الجنّ»[١] فالمفعول الأول هو «شركاء» و الثانى هو «لله» و كلمة «الجن» بدل من «شركاء» كما ذكره فى المطول[٢] و الدليل على أنه بدل لاغير هو أن «شركاء» نكرة و «الجن» معرفة ولاتطابق بينهما من هذه الحيثية ولايمكن جعل «الجن» صفة أو عطف البيان للزوم تطابقهما من حيث التنكير و التعريف و بالجملة الفرق السابع و الثامن محل تأمل.

١. الأنعام : ١٠٠.
٢. المطول: ص ٩٩.

«ما افترق فيه اسم الفاعل و الصفة المشبهة»

(٣) قوله: « و ذلک أحد عشر أمرا..إلخ»؛ أقول: بل ذلک ثلاثة أمور و هی الثالث و الخامس و سیأتی فرق آخر و البقیة لادلیل علیها.

(۴) قوله: «أنه یصاغ من المتعدی...إلخ»؛ أقول: ولیس کذلک بدلیل مثل « رحیم و قتیل و رسول» المصوغة من «رَحم و قَتل و أرسل» المتعدیة و قول الشمنی: «إن الصفة إنما تصاغ من غیر القاصر بعد تنزیله منزلة القاصر ففیه أنها مصوغة من غیر القاصر لامحالة و إن نزل منزلة القاصر فرضاً مع أنه لیس کذلک لعدم لزوم التنزیل.

(۵) قوله: «الثانی...إلخ»؛ أقول: ما أجمل و أصح و أدق قول المحقق الرضی فی الهامش و کذا کلماته الأخر فی تمام کتبه فلله دره من عالم متقن علمه مضافا إلی ما فی کلام المصنف من التهافت فکیف تکون الصفة للحاضر و مع ذلک تکون للماضی المتصل و کیف یرید من الحاضر الماضی.

(۶) قوله: «الرابع...إلخ»؛ أقول: و لیس جواز تقدیم معمول اسم الفاعل دلیلا علی منع ذلک فی الصفة.

ص ۶۰:

(١) قوله: «خلافا لبعضهم»؛ أقول: إن ذلک إشارة إلی القول بأن التمییز یمکن أن یکون معرفة نظیر: « و من یرغب عن ملة إبراهیم إلا من سفه نفسَه»[١] و قد مرّ و علی ذلک لایکون الفرق السادس فارقا.

(٢) قوله: «السابع...إلخ»؛ أقول: لادلیل علیه و کذا البواقی لکن هنا فرق لم یتعرض له المصنف و إن أشار إلیه فی مبحث «ال» الموصولة حیث قال: «إن الصفة المشبهة للثبوت فلا تؤول بالفعل» فالصفة المشبهة للثبوت و اسم الفاعل للحدوث ولانرید من الثبوت الاستمرار بل نرید منه قابلیة الدوام فمثل الضرب لادوام له شأنا

---

١. البقرة : ١٣٠.

فضلا عن أن يكون له فعلا و نريد من الحدوث ما لادوام له شأنا مثل الضرب و من الثبوت ما له الدوام شأنا و إن انقطع فعلا نظير الحسن و الطهارة و الجمال فإنها أمور يدوم بنفسها إلا أن يمنع من دوامها مانع لكن الضرب و أمثاله ينقطع بنفسه و إن لم يوجد مانع فالضرب حدوثي و الجمال ثبوتي فكل مادل على الثبوت فهي صفة مشبهة و إن صيغت من الفعل المتعدى نظير «الرحيم و الجميل» و ما كان للحدوث فهو اسم الفاعل و إن صيغ من اللازم نحو «القائم و الضارب».

فتحصل أن ما افترق فيه اسم الفاعل و الصفة المشبهة هو ثلاثة أمور الأول: هو الثالث في كلام المصنف و الثاني هو الخامس في كلامه و الثالث هو الفرق بينهما في الحدوث و الثبوت.

«ما افترق فيه الحال و التمييز»

ص ۶۱:

قوله: «أن الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها...إلخ»؛ أقول: و كذلك التمييز نحو: «و اشتعل الرأس شيبا»[1] و نحو: « لله دره فارسا».

ص ۶۲:

(۱) قوله: « و هذا طليق محمولا لک»؛ أقول: تأويل «تحملين» بـ «محمولا» دليله أن الأصل في الحال أن تكون مفردة فإذا وقعت جملة لم يصح أن تكون حالا إلا مع إمكان تأويلها إلى المفرد و الجملة إن لم يمكن تأويلها إلى المفرد فلا يصح أن تكون حالا.

(۲) قوله: « نحو: «هذا مالک ذهبا». »؛ أقول: و الأحسن التمثيل بنحو « و ليأتينهم بغتة»[2]: أي مباغتا و دليله أن «ذهبا» يتعين كونه تمييزا في مثال المصنف لأن

---

۱. مريم : ۴.
۲. العنكبوت :۵۳.

الأصل فی المنصوب الجامد الدائر أمره بين أن يكون حالا و تمييزا هو التمييز و فی المنصوب المشتق كذلک هو الحال.

ص ۶۳:

(۱) قوله: « و يقع التمييز مشتقا...إلخ»؛ أقول: و الأحسن التمثيل بنحو: «كفی بالله شهيدا» لأنها أفصح.

(۲) قوله: « و اختلف فی المنصوب بعد «جندا»...إلخ»؛ أقول: ولايخفی رجحان القول الثالث لعدم خلاف الأصل فيه.

(۳)قوله: « ولايقع التمييز كذلک»؛ أقول: و ليس كذلک و الدليل هو قوله ـ تعالی ـ : «إنّ عدّة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا»[1] مضافا إلی إمكان المناقشة فی مثال الحال بأن الضحک غير التبسم و كذا آية النمل « ولی مدبرا» فإن الإدبار غير التولية فإن الثانی بمعنی الإعراض و الأول بمعنی توجيه الظهر إلی شیء و بينهما عموم من وجه.

«أقسام الحال»

(۴) قوله: «إحداها: الجامدة غير المؤولة بالمشتق»؛ أقول: و ليس فی البين حال غير مؤولة بالمشتق و أما المثال فقد مرّ كونه تمييزا.

(۵) قوله: « و كثير يتوهم...إلخ»؛ أقول: علی المصنف أن ياتی بمثال لايمكن تأويله بالمشتق و كيف يمكن للمصنف أن ياتی به و هو يقول: «إن كل خبر جامد يصح نسبته إلی المخبر عنه بلفظ الكون: تقول: «هذا زيد» و ان شئت قلت: «هذا كائن زيدا» و معناهما واحد»[2] و هذا يجری بالنسبة إلی أجمد الحالات ففی مثل «جاء الرجل زيدا» يمكن تأويله بـ «جاء الرجل كائنا زيدا».

(۶) قوله: «الثانية: المؤكدة، نحو...إلخ»؛ أقول: قد مر أنها لامثال فصيحا لها إلا أن

---

۱. التوبة :۳۶.

۲. مغنی الأديب : الجزالأول : ص۶۶.

ورد مثل: «ضرب زيد ضاربا» و لم يَرد و أما «أرسلناك للناس رسولا»[١] ففيه أنه يمكن كون الرسول بمعنى خاص لايستفاد من صرف الإرسال.

(٧) قوله: «الثالثة: ...إلخ»؛ أقول: و الأحسن أن يقال: التى دل عاملها على الخلقة و ما فى معناه.

ص ٦٤:

(١) قوله: « و تقع الملازمة...إلخ»؛ أقول: و فى المثال مناقشة و هى أن القيام بالقسط من صفات الفعل و هى منتقلة نظير «الرزاق و المنتقم».

(٢) قوله: «الثانى...إلخ»؛ أقول: لادليل على كون «بشرا» فى الآية توطئة و المثال الآخر مصنوع.

(٣) قوله: « و محكية و هى الماضية...إلخ»؛ أقول: المثال مع الغض عن مصنوعيته فيه إخلال و الصحيح: «جاء زيد راكبا أمس» كما قال أيضا: «صائدا به غدا» و لم يقل «مررت برجل غدا معه صقر صائدا به».

(٤) قوله: الرابع...إلخ»؛ أقول: قد مرّ عدم صحته.

«إعراب اسماء الشرط و الاستفهام و نحوها»

ص ٦٥:

قوله: «إعراب أسماء الشرط و الاستفهام و نحوها: اعلم أنها إن دخل...إلخ»؛ أقول: و المراد من «نحوها» هى اسماء الموصول و قوله: «إن دخل عليها» لايصدق بالنسبة إلى أسماء الشرط فإنها لايدخل عليها جار أو مضاف لشدة صدارتها و «أى» فى قول أميرالمومنين ــ عليه السلام ــ موصولة حذفت صلته و دل عليها ما قبلها فالتقدير «أىّ تعبّد تعبّدوا للدنيا» أو تقدمت صلته عليها على فرض جوازه.

ص ٦٦:

قوله: « و الأصح أن الخبر فعل الشرط لافعل الجواب»؛ أقول: وليس بشىء بل

١. النساء :٧٩.

الصحيح أن الخبر هو الجواب و الجواب هو الخبر و الدليل هو أن اسم الشرط ليس اسما تاما و لو كان كذلک لما كان اسماء الموصول شبيهة باسماء الشرط بل يمكن دعوى أنه لافرق بينهما إلا من حيث الجزم و لأن نظيره هو الخبر و لأن الفائدة به تمت كما ذكره المصنف و لايرد عليه إشكال المصنف بأن توقف الفائدة من حيث التعليق لأن ملاک الخبرية هو متمّية الفائدة فحسب من أىّ حيثية كان من حيثية التعليق أو غير ذلک و بالجملة إن الذهن العرفى الخالى عن الشوائب يشعر بوجود الإسناد التام بين اسم الشرط و الجزاء لا بينه و بين الشرط.

«مسوّغات الابتداء بالنكرة»

ص ٦٧:

(١) قوله: « فمن مقل مخل...إلخ»؛ أقول: إن «من» فى كلامه جارة بيانية و «مقل» مجرور و «مخل» نعته و كذا البواقى.

(٢) قوله: «أو معدد لأمور متداخلة»؛ أقول: و سيأتى أن المصنف نفسه ارتكب هذا و أيضا لاينبغى حصر الفائدة فى الأمور العشرة لأن الفائدة غير منحصرة و سيأتى.

(٣) قوله: « وقولهم «ما أحسن زيدا»، »؛ أقول: قد مرّ أن «ما» هذه استفهامية لا النكرة التامة أو الموصوفة.[1]

(٤) قوله: «أما ما عدا ذلک...إلخ»؛ أقول: و هذا سهو منه و الصحيح: فإن المضاف فيه معرفة لا نكرة.

ص ٦٨:

(١) قول ابن مالک: «أو جملة نحو: قصدک...إلخ»؛ أقول: و لم يثبت بمثال فصيح.

(٢) قوله: « و الصواب: أن يقال: إنما وجب التقديم...إلخ»؛ أقول: التقديم لايدفع هذا التوهم لأنه لادليل على عدم تقدم الصفة على الموصوف مضافا إلى أنه على

---

١. قد مر فى صفحة ١٥٧ من هذا الكتاب.

فرض صحة ذلک لایدفع توهم الحالیة لأن الحال تُقدم علی ذی الحال و أیضا لایدّفع توهم فاعلیة المرفوع للظرف علی القول به و بالجملة ألا تری أنهم قالوا: إن النکرة قد تخصصت بـ «لهم» فی آیة الشعراء « أو لم تکن لهم آیة أن یعلمه» مع أن «لهم» صفة لـ «آیة» ولایمکن کون «لهم» حالا مقدمة لأنه لاتأتی الحال من اسم و خبر «کان» لأنهما فی الأصل مبتدأ و خبر علی مبناهم و هذا دلیل علی إمکان تقدم الصفة و قد ذکر فی المطول[1] أمثلة لتقدم التابع علی المتبوع فی مقام الردّ فتأمل بل نسب فی المطول جواز تقدم التابع إلی السکاکی مضافا إلی أنه لو لم یقدم الظرف علی النکرة فی المقام لایأتی توهم الصفة ففی مثل «رجل فی الدار» إذا تکلم به متکلم و سکت و لم یأت بشیء بعده یتعین کون الظرف خبرا لأنه لو قدر صفة سقط الکلام عن تمامیته و صار مختلا بسبب عدم ذکر الخبر فلصیانه کلام المتکلم عن اللغویة یحکم بکونه خبرا و بهذا یدفع توهم الصفة ولایحتاج إلی التقدیم و من ذلک یظهر أن للتقدیم نکتة أخری غیر دفع توهم الصفة و هی إفادة الحصر لیس إلا، نظیره: «إن للمتقین مفازا»[2] و غیره.

(٣) قوله: « و السادس: أن تکون مرادا بها الحقیقة...إلخ»؛ أقول: لایمکن إرادة الحقیقة من النکرة لأنها مقیدة بقید الوحدة دائما و إنما تراد الحقیقة من المحلی بـ«ال» بل من المعارف غیر العهدیة کلها فالمصنف فی هذا المورد مورد ما لایصلح.

ص ٦٩:

(١) قوله: « و علی هذا ففی نحو: «ما قائم الزیدان» مسوغان»؛ أقول: أحدهما: معنی الفعل الثانی: عاملیة المبتدأ و هنا ثالث غفل عنه المصنف و هو تقدم النفی، لایقال: إن ذلک مجوز ابتدائیة الوصف لأنه یقال: إن ذلک لاینافی مسوغیته للابتداء بالنکرة.

---

١. المطول: ١١٧.
٢. نبأ : ٣١.

(٢) قوله: «أنهم لم يشترطوا لصحة نحو: «أقائم الزيدان» كون الوصف...إلخ»؛ أقول: عدم اشتراط كون الوصف بمعنى الحال و الاستقبال فى العمل الرفعى ليس دليلا على عدم اشتراط الاعتماد فى العمل الرفعى فإن الشرط الأول غير الشرط الثانى و قوله: «أن شرط الاعتماد...إنما هو للعمل فى المنصوب» لادليل عليه.

(٣) قوله: «إذ لاتوجب العادة ألايخلو الحال...إلخ»؛ أقول: و هذا الكلام مشوّش مضطرب مغلق و لعل مراده هو أن القسم التاسع ليس متداخلا مع القسم الثامن فيكون المصنف لذلك معددا لأمور متداخلة و حينئذ فالصحيح: أن يقول: «إذ لاتوجب العادة أن يخلو الحال...إلخ».

ثم إن فى مثاله مناقشة و هو أن مفاجاة الأسد عند الخروج خرق للعادة إلا فى أمكنة كثيرة الأسد نحو الغابات ولاأظن أنه أراد تلك الأمكنة و يزيد هذا الكلام تشويشا قول المصنف فى القسم العاشر الآتى: «علة الجواز ما ذكرناه فى المسئلة قبلها» فهل من سائل يسئل المصنف عن أنه لو كانت علة الجواز ما ذكرته من قبل أفلا يكون هذا القسم مع ما قبله متداخلين ؟!! مضافا إلى الإبهام فى قوله: «المسئلة قبلها» فهل المراد التاسع أو الثامن ؟! و على كلا الفرضين يكون متداخلا و الظاهر أن مراده هو التعليل الذى ذكره فى الأمر التاسع لكن فيه أن التعليل الذى ذكره ليس علة للجواز بل هى علة لعدم تداخل التاسع مع الثامن كما ذكرته من قبل.

ص ٧٠:

(١)قوله: « و فيهن نظر أما الأولى...إلخ»؛ أقول: إن إشكال المصنف وارد على المثال لا على أصل المدعى فيكمن تبديل المثال بنحو «إنما رجل قائم» فحينئذ لايرد عليه إشكال المصنف و إن كان يورد عليه الإشكال بأنه مصنوع و ليس بمستعمل فى المحاورات.

«أقسام العطف»

(٢) قوله: « و فى العطف على المحل اعتبار الابتداء مع زواله...إلخ»؛ أقول: هذا

مبتنى على القول باشتراط المحرز و سيأتى تضعيفه من المصنف نفسه و منّا.

ص ۷۱:

(۱) قوله: « بدليل قول لبيد...إلخ»؛ أقول: إن هذا يتم على القول المشهور من أنّ «من» الداخلة على الغايات ابتدائية لا زائدة لكن لايتم على القول بزيادتها مضافا إلى أنه لم يثبت بنحو قطعى كون «دون» الثانى مفتوحا فيكون عطفا على المحل و لعله مكسور معطوف على اللفظ.

(۲) قوله: «لأن الوصف المستوفى لشروط العمل...إلخ»؛ أقول: إن الأصل هو الإضافة لكثرتها و قلة العمل و قوله: «لالتحاقه بالفعل ففيه أنه لاملزم لذلک و أىّ داع فى التحاقه بالفعل.

(۳) قوله: «الثالث: وجود المحرز»؛ أقول: و هو مردود بآية المائدة الآتية.

ص ۷۲:

(۱) قوله: « و هو توارد العاملين»؛ أقول: و هذا ليس مضرا على مذهبنا من أنه يمكن كون كلمة واحدة معمولا لعاملين و دليله هو نحو «مررت بزيد» فإن «زيد» فى هذا المثال معمول لباء الجر فكان مجرورا و معمول للفعل أى مفعول بالواسطة فصار منصوبا محلا و كم له من نظير !

(۲) قوله: « و حجتها: ...إلخ»؛ أقول: و الظاهر أن مراد المصنف من قوله «حجتها» هو حجتها على عدم اشتراط المحرز.

(۳) قوله: « و أجيب عن الآية بأمرين...إلخ»؛ أقول: فى كلا الجوابين خلاف للأصل و هو الحذف و يختص الثانى بما أورد المصنف عليه و ما أورده المصنف على الأمر الأول فى غير محله بل يمكن دعوى أن الحذف من الأول لدلالة الثانى أكثر من عكسه ففى باب الاشتغال يحذف العامل الأول لدلالة الثانى عليه و كذا إذا وقع بعد أداة الشرط اسم مرفوع: نظير: « و السماء بنيناها»[۱] و «إن أحد من المشركين

---

۱. الذاريات :۴۷.

استجارک»[۱] و کذا إذا تعدد الشرط و اتحد الجزاء و کذا إذا تعدد القَسَم واتحد الجواب و کم لهذه الأمور من نظیر؟!.

(۴) قوله: « و عن المثال بأمرین... و الثانی: أنه تابع...إلخ»؛ أقول: و هو أی التابعیة لمبتدإ محذوف خلاف للأصل و إن ورد علی المثال أنه مصنوع و لیس بسموع لکن فی الآیة کفایة.

ص ۷۳:

(۱) قوله: « و الماضی المجرد من «أل» لایعمل النصب»؛ أقول: ولادلیل علیه بل الدلیل علی خلافه وهو « و کلبهم باسط ذراعیه بالوصید»[۲] و حدیث حکایة حال ماضیة مخالف للأصل و بالجملة لاقیمة فی البحث عن الآیة فإنها قرائة غیر مشهورة و القرائة المشهورة هی: « وجَعَلَ اللیل».

(۲) قوله: « فأما المجزوم فقال...إلخ»؛ أقول: مشکلة جزم «أکن» فی هذه الآیة یدل علی ما مرّ منا مرارا من أن الجزم فی کلام العرب قد یقع جزافا أی بلا جازم.[۳]

(۳) قوله: « فلیست الفاء هنا و ما بعدها فی موضع جزم...إلخ»؛ أقول: علی فرض تقدیر الشرط فالفاء و ما بعدها فی موضع الجزم و إن کان الفعل منصوبا بـ «أن» مقدرة و الدلیل هو أن الفعل مبتدأ لتأویله بالمصدر والخبر فعل عام محذوف نظیر قوله ــ تعالی ــ : «من عمل منکم سوءا بجهالة ثم تاب من بعده و أصلح فأنه غفور رحیم».[۴] و نحو: « فأما إن کان من المقربین فروح و ریحان و جنت نعیم»[5] فالفاء فی هذه الآیات لیست عاطفة بل فاء الجواب و ذلک علی مبناهم.

---

۱. التوبة : ۶.
۲. الکهف :۱۸.
۳. قد مر فی صفحة ۶۴ و ۱۲۸ من هذا الکتاب.
۴. الأنعام :۵۴.
۵. الواقعة : ۸۸و۸۹.

ص ٧٥:

(١) قوله: « و أما المنصوب اسما...إلخ»؛ أقول: ينبغي هنا ذكر أمر و هو أنه قد تحذف المعطوف عليه بالواو ليدل ذلک الحذف على کثرة المعطوف عليه و أن المعطوف ليس أمرا وحيدا و ذلک کثير في مقام التعليل و في المقام إن كلمة «حفظا» منصوب بناءا على كونها مفعولا لأجله و الواو العاطفه قبلها تدل على أن علة تزيين السماء بالكواكب ليس الحفظ وحده بل العلل لذلک كثيرة منها الحفظ من كل شيطان رجيم و منها غير ذلک فعلي فرض كون «حفظا» مفعولا له ليس العامل محذوفا كما قال به المصنف بل ليس في البين محذوف بل يمكن أن يقال: ليس محذوف في البين حتي المعطوف عليه بل الواو أقحمت في الكلام على ما ذكرنا و ذلک کثير في القرآن منها: آية الصافات التي مرت ومنها آية الروم الآتية: « و من آياته أن يرسل الرياح مبشرات و ليذيقكم»[1] و منها قوله ــ تعالى ــ : « و كذلک نرى إبراهيم ملكوت السموات و الأرض و ليكون من الموقنين»[2] و منها غير ذلک.

(٢) قوله: « و أما المنصوب فعلا...إلخ»؛ أقول: قد مر تضعيفه في مبحث «لو» بأن نصب المضارع معلول كون الفاء بعد التمني المستفاد من « ودوا».

(٣) قوله: « و أما في المركبات...إلخ»؛ أقول: ليس فيها إضمار فعل حتى يكون أسهل من العطف على المعنى لما قد مرّ منا آنفا من أنه في هذه الموارد ليس في البين محذوف و على فرض إضمار الفعل لم يبين المصنف وجه أسهليته من العطف على المعنى بل لعل العطف كذلک أولى من الإضمار لأن هذا العطف مما ثبت بفصيح العرب و هو قول زهير ابن أبي سلمى في معلقته: «بدالي أني لست مدرک...».

(٤) قوله: « أوعلى القطع...إلخ»؛ أقول: و الظاهر أن مراد المصنف من ذلک هو العطف على الجملة بأسرها في مقابل العطف على الفعل حيث قال قبل ذلک:

---

١. الروم :٤٦.

٢. الأنعام :٧٥.

«فبالعطف على لفظ...» فالمراد من القطع ليس الاستيناف بل المراد العطف على الجملة المستأنفة حتى تصير الجملة المعطوفة كالمستأنفة و هكذا مراده من قوله: «أو على القطع فيكون موجبا» ليس الاستيناف لأن المصنف لم يُثبِت كون الفاء استينافية بل المراد العطف على الاستينافية أى العطف على الجملة الاستينافية بأسرها.

«عطف الخبر على الإنشاء و بالعكس»

ص ٧٧:

قوله: «عطف الخبر على الإنشاء...إلخ»؛ أقول: لادليل على منعه بل الدليل على خلافه نحو: « و قالوا حسبنا الله و نعم الوكيل»[١] و نحو: « قال إني أشهد الله و اشهدوا...»[٢] ثم إن الواو فى « و بشر المؤمنين» استينافية و ليست بعاطفة.

«عطف الاسمية...»

ص ٧٨:

قوله: «عطف الاسمية على الفعلية...إلخ»؛ أقول: و أقوى الأقوال هو الأول لثبوته فى الفصيح كثيرا نحو: « انظر كيف فضلنا بعضهم على بعض و للآخرة أكبر درجات»[٣] و « قالو حسبنا الله و نعم الوكيل»[٤] على فرض كون «نعم» فعلا كما هو الحق و نحو: « إليه أدعو و إليه مئابِ»[٥] إلى غيرذلك.

«العود إلى المتأخر»

ص ٧٩:

قوله: « ولايدخل الناسخ...إلخ»؛ أقول: يمكن كون «كان» زائدة على مبنى المصنف.

---

١. آل عمران:١٧٣.
٢. هود : ٥٤.
٣. الإسراء :٢١.
٤. آل عمران :١٧٣.
٥. الرعد:٣٦.

ص ٨٠:

(١) قول الفراء: « فهو فاعل بهما»؛ أقول: و هو كذلك لأنه قد مرّ عدم الإشكال فی كون كلمة واحدة معمولة لأكثرمن عامل واحد.[1]

(٢) قوله: « و نحو: « فإذا هی شاخصة...»، »؛ أقول: إن الضمير فی هذه الآية ليس للقصة لأن خبره ليس جملة بل الخبر هو «شاخصة» و «أبصار» فاعلُ «شاخصة» وإن قيل: بل هما مبتدأ مؤخر و خبر مقدم قلت: التقديم و التأخير خلاف للأصل.

ص ٨١:

قوله: « والرابع: أنه لايعمل فيه إلا الابتداء...إلخ»؛ أقول: إن هذا الضمير مختص بباب «إن» لأنه قد ثبت فی هذا الباب و لم يثبت فی غيره و دليل ثبوته فی هذا الباب هو قوله ــ تعالى ــ : « ويكأنه لايفلح الكافرون»[2] و دليل عدم ثبوته فی غير هذا الباب هو ما قاله المصنف من كونه مخالفا للقياس من خمسة أوجه و أنه إذا أمكن غيره لاينبغی الحمل عليه و قد مرّ كلام حول «قل هو الله احد» فی مبحث «ما» الكافة عن عمل النصب و الرفع.[3]

«ضمير الفصل»

ص ٨٢:

قوله: « و أجاز الأخفش وقوعه بين الحال و صاحبها»؛ أقول: و هو الحق لأنه يدخل بين مرفوع «كان» و منصوبه و قد أثبتنا فی «عسى» أن مرفوعه فاعل و منصوبه حال نحو «كنت أنت الرقيب»[4].

---

١. قد مر فی صفحة ١٩٨ من هذا الكتاب.

٢. القصص :٨٢.

٣. قد مر فی صفحة ١٦٠ من هذا الكتاب.

٤. المائدة :١١٧.

ص ٨٣:

(١) قوله: « و قد يستدل‌له بقوله ــ تعالى ــ : ...إلخ»؛ أقول: رب شئ يصح تبعا ولا يصح استقلالا أى يغفر فى التوابع مالايغتفر فى الأوائل.

(٢) قوله: «أحدها لفظى... بأن ما بعده خبر لا تابع»؛ أقول: على مذهبنا من جواز دخوله بين الحال و ذى الحال ينبغى أن يقال: إن ما بعده ليس بتابع بل إما خبر و إما حال.

ص ٨٤:

(١)قوله: «لأنه يدعم به الكلام...إلخ»؛ أقول: لم يتضح أن المراد من التأكيد هل هو تأكيد المسند إليه أم هو تأكيد مضمون الجملة و بينهما فرق واضح لكن يظهرمن قولهم: «إنه لايجامع التوكيد فلا يقال...إلخ» أن المراد تأكيد المفرد لكن يظهر من قولهم: «لأنه يدعم به الكلام» أنه لتأكيد مضمون الجملة لكن يمكن كون المراد من الكلام هو الكلمة فعليه لامنافاة.

(٢) قوله: «المسألة الثالثة: فى محله»؛ أقول: قد مرّ إمكان كون فصلية الضمير إعرابا له نظير الابتدائية للمبتدأ فمحله رفع دائما.

«الأشياء التى تحتاج إلى الرابط»

ص ٨٨:

قوله: « و الربط بضمير الخطاب... قليل»؛ أقول: لكنه فى الأدعية كثير كثير و فى دعاء العرفة للإمام الحسين ــ عليه السلام ــ : «أنا الذى جهلتُ...» و «أنت الذى غفرتَ...».

ص ٨٩:

(١) قوله: «لم يصح نصب الاسم على الاشتغال...إلخ»؛ أقول: وذلک مبنى على كون البدل بمنزلة جملة مستأنفة و قد مر تضعيفه.

(٢) قوله: « ولم يذكر النحويون...إلخ»؛ أقول: ولاغروَ فى ذلک بعد ثبوته فى الفصيح.

«الأمور التی یکتسبّها الاسم بالإضافة»

ص ۹۱:

(۱) قوله: « ویدل علی أن هذه الإضافة لا تفید التعریف قولک: الضاربا ید...إلخ»؛ أقول: وهذا سهو فاحش منه لأن «ال» الداخلة علی الوصف موصولة و لیست للتعریف و أما «هدیا بالغ الکعبة» فلا دلیل علی کون «بالغ» نعتا بل هو بدل و لایلزم فی البدل التطابق فی التعریف و التنکیر و أما «ثانی عطفه» فیمکن القول بأن نصبه علی المدح لا أنه حال و أما قول جریر: «یاربَّ غابطنا...إلخ»؛ فقد مر أنه لایمتنع دخول «ربّ» علی المعرفة نظیر: «ربَّ من أن أنضجتُ غیظا...إلخ» و «ربه فتیة دعوت إلی...».

(۲) قوله: و هذا سهو فإن «ضارب زید» أصله «ضاربٌ زیدا»...إلخ»؛ أقول: لا دلیل علی أن أصله کذا بل لو فرض أن أصله کذا لایدل ذلک علی عدم کسب التعریف و الدلیل علی کسب التعریف هو أن «ضارب» غیر معین فیکون نکرة و أن «ضارب زید» متعین نحو تعین «غلام زید» فیکون معرفة و قد مرّ أن ملاک التعریف و التنکیر هو التعین و عدمه، إن قلت: إنک أنکرت کون «ال» موصولة فیما قبل فماذا تقول بالنسبة إلی: «الضارب زید» قلت: لا إشکال فی جمع أداتی التعریف فی کلمة واحدة کما اجتمع العلمیة و الإضافة فی نحو: «علا زیدنا فوق زیدکم» و کما اجتمع العلمیة مع «ال» فی نحو: «الکعبة»، لایقال: إنها زائدة لأنه یقال: الأصل عدم الزیادة و حدیث الزینة حدیث خرافة لایستحق الجواب.

(۳) قوله: « فإن لم یکن الوصف بمعنی الحال...إلخ»؛ أقول: لادلیل علی أن الوصف الماضی لایعمل النصب بل قد مرّ خلافه فی نحو: « و کلبهم باسطٌ ذراعیه بالوصید»[1] و نحو: «جاعل الملائکة رسلا».[2]

---

۱. کهف:۱۸.

۲. فاطر:۱.

تكملة:

فی الأفعال التی یُدعی أنها تتعدی إلی أكثر من مفعول واحد مثل بعض أفعال القلوب و التصییر و غیرها نحو: «إنهم ألفوا آبائهم ضالّین»[1]، « و جعلنا اللیل لباسا»[2]، « و قهم السیئات»[3]، «اذ یریکهم الله فی منامک قلیلا»[4] إلی غیر ذلک.

أقول: لیس فی کلام العرب بل و غیره فعل یتعدی إلی أکثر من مفعول واحد، بیان ذلک: أن المفعول به علی قسمین: بلا واسطة و مع الواسطة و الأول لایمکن تعدّده بخلاف الثانی و المفعول به الذی هو بلا واسطة الجار، یکون نظیر الفاعل، فکما أن الفاعل لایمکن تعدّده إلا مع تعدّد الفعل فکذلک المفعول به، لأن الفعل کما لایمکن صدوره إلا من شیء واحد فکذلک لا یمکن وقوعه إلا علی شیء واحد.

و یؤید ذلک أن المفعول به الذی هو بلا واسطة، یُترجم بالفارسیة بـ «را» بخلاف الذی مع الواسطة و الأفعال المدعاة أنها متعدیة إلی أکثر من مفعول واحد، لایمکن ترجمة مفاعلیها بـ «را» کلها إلا واحد منها علی کل حال، فمثل: «أعطیت زیداً درهماً» إن «زیدا» فیه منصوب بنزع الخافض و هو الباء، لأنه یترجم بالفارسیة بـ «دادم به زید درهمی را» فـ «درهما» مفعول به بلا واسطة.

إن قلت: إن ذلک یتم فی الأفعال التی لیس مفعولاه مبتدأ و خبرا فی الأصل نظیر: «أعطی، کسی، أطعم، وقی، إلخ» و أما مثل: «علمت زیدا قائماً» فلا.

قلت: کلا، ففی مثل: «علمت زیدا قائما» إن «زیدا» مفعول به بلا واسطة و «قائماً» حال و إلا أی إن کان «علمت» ذا مفعولین بلا واسطة فلمَ یکتفی بالواحد فی

---

[1]. الصافات: ۶۹.
[2]. النبأ: ۱۰.
[3]. الغافر: ۹.
[4]. الأنفال: ۴۳.

مثل: «يظنون أنهم ملاقو ربهم»[1] و في مثل: « و جعلنا من الماء كلَّ شيءٍ حيٍّ»[2] و لِمَ لايُترجم كلا منصوبيه بـ «را».

أضف إلى ذلك أن ما ادعوا من أن الأفعال التي لها مفعولان قسمان: قسم يدخل على المبتدأ و الخبر و هو أفعال القلوب و قسم ليس كذلك و هو أفعال التصيير، بمكان من البطلان لأنه لا فرق بينهما بالنسبة إلى ذلك.

و بالجملة إن ما ذكرتُ لواضح لايحتاج إلى تأمل فهل يمكن القول بأن «هدى و وقى» ذا مفعولين بمجرد أن نرى بعدهما منصوبين نظير: «إهدنا الصراطَ المستقيم» و « وقهم السيئات» أم يجب أن نقول: إن ثاني المنصوبين في المثالين نزع منه الخافض لأنهما يتعديان بـ «إلى» و «من» نحو: «إنني هداني ربي إلى صراط».[3]

فمثل: «إذ يريكهم الله في منامك قليلا» يترجم بـ «هنگامی كه نشان داد خداوند به تو درخوابت ايشان را در حالی كه كم بودند» فـ «ک» مفعول به مع الواسطة أي نزع الخافض منه و «هم» بلاواسطة و «قليلا» حال. و مثل: « و قهم السيئات» إن «هم» فيه معفول به بلا واسطة و «السيئات» نزع منه «مِن» لأنه يترجم بـ « ونگهدار آنها را از بدی‌ها».

إن قلت: إنّ نزع الخافض في غير «أنّ و أن» سماعي. قل: نعم لكن معنى كونه سماعيا هو أن كل مادة سمع أن العرب نزع منها الجار فيجوز لنا نزع ذلك الجار من ذلك المادة فمثل: «هدى» و «وقى» اللّتان استعملتا مع النزع، يجوز لنا ذلك النزع حين استعمالهما.

---

[1]. البقرة: ۴۶.
[2]. الأنبياء: ٣٠.
[3]. الأنعام: ١۶١.

انتهى ما أردنا إيراده والحمد لله أولا وآخرا وظاهرا وباطنا وصلى الله على محمد وآله الطاهرين ولعنة الله على أعدائهم أجمعين مساء يوم الأحد الواحد والعشرين من ذي القعدة عام ألف وأربعة مأة وخمس وعشرين من الهجرة النبوية على هاجرها السلام

٨٣/٠١/١٣